



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

أثر عدم تماثل المعلومات على مصداقية التقارير المالية
(دراسة ميدانية)

بحث معد لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالب
ربيع سميا

إشراف
الدكتور علي يوسف
الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ
(سورة البقرة، الآية ٣٢)

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

نوقشت هذه الرسالة
من قبل السادة أعضاء لجنة الحكم والمناقشة التالية أسماؤهم:

الدكتور عبد الرحمن مرعي

الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة – كلية الإقتصاد – جامعة دمشق عضواً

الدكتور علي يوسف

الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة – كلية الإقتصاد – جامعة دمشق عضواً مشرفاً

الدكتور قيس عثمان

المدرس في قسم المحاسبة – كلية الإقتصاد – جامعة دمشق عضواً

وأجيزت يوم الإثنين بتاريخ ٢٠١٢ / ١٢ / ١٧

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر لله تعالى على عظيم نعمه وجزيل فضائله في إتمام هذا البحث، يتوجه الباحث بالشكر والعرفان، مكللاً بالورد والريحان، إلى من سما بالتواضع، أستاذي الفاضل الدكتور علي يوسف، لتفضله قبول الإشراف على هذا البحث، فكان لتوجيهاته وملاحظاته وأفكاره عظيم الأثر في إتمام وإنجاز هذا البحث بصورته النهائية. فالكلمات لا تفي به حقه إنما أمتثل للقول المأثور من علمني حرفاً كنت له عبداً، وأسأل الله تعالى أن يرقيه في العلم مراتب علا، وأن يجعله دائماً منارةً تنير درب أي باحث.

كما يتوجه الباحث بالشكر والتقدير إلى السادة الدكاترة أعضاء لجنة الحكم الأستاذ المساعد الدكتور عبد الرحمن مرعي، الأستاذ المساعد الدكتور علي يوسف، والدكتور قيس عثمان، على تفضلهم وقبولهم الاشتراك في المناقشة والحكم على هذا البحث، وعلى ما بذلوه من وقت وجهد في قراءته ومناقشته وإغناءه بملاحظاتهم ومداخلاتهم، فلهم جزيل الشكر وخالص الإمتنان.

ويتقدم الباحث بخالص الشكر إلى السيد رئيس قسم المحاسبة وجميع الأساتذة في الكلية – كلية الاقتصاد، جامعة دمشق – على ما قدموه للباحث من علم وتوجيه ساهم في إغناء هذا البحث، أخص بالذكر الأستاذ الدكتور حسين القاضي، الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم العدي، الأستاذ المساعد الدكتور تيسير المصري لقبولهم تحكيم الاستبيان، فكان لملاحظاتهم أثراً عميقاً في إخراج الاستبيان بصورته النهائية، جزاهم الله كل خير، وفي هذا الصدد لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر العميق إلى نائب عميد كلية الاقتصاد للشؤون العلمية السيد الأستاذ الدكتور إبراهيم ميدة لتعاونيه الكبير وتحفيزه الدائم لإنجاز هذا البحث، فله كل التقدير والاحترام. أخيراً كل الشكر لكل من قدم مساعدة في توفير بيانات ومتطلبات هذا البحث.

والله ولي الأمر والتوفيق

إهداء إلى

من تنحني له الجباه.. وتلثم يديه الكريمتين الشفاه.. فو الله صبرك من

الإيمان.....والدي حفظك الله

لذكراك في النفس سكينه.. وإن غبتي فلم يغب طيفك عنا.....والدي رحمها الله

من تحزن لحزني وتفرح لفرحي .. من هونت عليّ الصعوبات.....

رفيقة الدرب وشريكة العمر.....زوجتي

من تقاسمنا حلو الحياة ومرّها .. فأنتم خير من يتمنى لي هذا اليوم

البهيج.....أخوتي

من كان للحياة معهم معنى آخر .. فمعهم للأخوة معنى وللصداقة معنى..أصدقائي رفاق الدرب

هبة الله أهلاً وسهلاً... ختام يطيب بك الكلام عذبا...

أنت الرجا فيارب عمراً هنيئاً.....ابني إبراهيم

التصريح

أصرّح أن هذه الدراسة وعنوانها: "أثر عدم تماثل المعلومات على مصداقية التقارير المالية- دراسة ميدانية - " غير مقتبسة أو منقولة أو محرّفة من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن قبلت للحصول على أية شهادة أو درجة علمية.

الباحث: ربيع سميا

التوقيع:

التاريخ: كانون الأول، ٢٠١٢.

ملخص البحث

هدف هذا البحث بصورة أساسية إلى دراسة أثر عدم تماثل المعلومات على مصداقية التقارير المالية، وقد شملت الدراسة العملية تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل البيانات. وقد توصل البحث إلى أن هناك علاقة إيجابية بين عدم تماثل المعلومات وبين الإفصاح الملائم، فزيادة الإفصاح الملائم يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات، كما توصل البحث إلى أن عدم تماثل المعلومات يؤثر في التعبير الصادق عن الوقائع والأحداث الإقتصادية، خاصة فيما يتعلق بصداقية التقارير المالية، فزيادة عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى تخفيض ثقة المستخدمين بهذه التقارير بالتالي قلة منفعة المعلومات. كما أن عدم تماثل المعلومات يؤثر في حيادية التقارير المالية. وتحقيقاً لهذا الغرض

تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول: تناول **الفصل الأول** الإطار العام للبحث، أما **الفصل الثاني فقد تناول** دراسة ماهية عدم تماثل المعلومات في إطار تحليلات الوكالة، ذلك من خلال مبحثين: **المبحث الأول:** تناول دراسة نظرية الوكالة وتحليلاتها في إطار السلوك النفعي للإدارة، أما **المبحث الثاني:** فقد ناقش دراسة ظاهرة عدم تماثل المعلومات. أما **الفصل الثالث:** تناول المفهوم والعوامل المحددة لمصداقية التقارير المالية، من خلال مبحثين: **المبحث الأول:** تعرض إلى مفهوم التقارير المالية وخصائصها النوعية. و**المبحث الثاني:** ناقش عناصر مصداقية التقارير المالية، التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية. كما تناول **الفصل الرابع:** الدراسة العملية للتحقق من صحة الفرضيات، من خلال المبحثين التاليين: **المبحث الأول:** تم عرض مجتمع وعينة البحث، درجة استجابة العينة، أساليب جمع البيانات، طريقة البحث الإحصائي ونوع العينة. في حين أن **المبحث الثاني:** تناول اختبار فروض البحث. وأخيراً **الفصل الخامس:** تم تناول نتائج الدراسة والتوصيات. وقد أوصى البحث ضرورة إلزام الشركات المدرجة في السوق السورية على تطبيق نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات (قواعد حوكمة الشركات المساهمة)، بما يعمل على تقليل مشاكل الوكالة. والاهتمام بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والعمل على تطوير القوانين والتشريعات جديدة يكون لها دور رقابي وإشرافي على المنشآت، بشكل يساهم في حصول المستخدمين على التقارير المالية في توقيت ملائم. تشجيع وجود شركات تتمتع بطابع خاص تقوم ببيع المعلومات الموثوقة إلى المستخدمين.

Abstract

The objective of this research is primarily to study the impact of information asymmetry on the credibility of financial reports. the factual study included a questionnaire that has been distributed to a sample study, has been used SPSS statistical program to analyze the data. The research has been found that there is a positive connection between information asymmetry and the disclosure relevance. Increasing of disclosure relevance lead to decrease information asymmetry, also the research has been found that information asymmetry affects the Representational Faithfulness of the facts and economic events, especially with regard to the credibility of financial reporting, Increased information asymmetry leads to reduce the confidence of users of these reports thus reduce the benefit of the information. The information asymmetry affect the neutrality of the financial reports.

***Damascus University
Faculty of Economics
Accounting Department***



***Impact of Information Asymmetry on Financial
Reports Credibility***

***By
Rabie Smaya
For Master Degree in Accounting***

***Supervised By

Dr. Ali Mohamad Youssef
Senior Lecturer of Accounting
Faculty of Economics
Damascus University***

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

الفصل الثاني:

عدم تماثل المعلومات وتحليلات الوكالة

الفصل الثالث:

مصادقية التقارير المالية، المفهوم والعوامل
المحددة لها

الفصل الرابع:

الدراسة الميدانية، واختبار الفروض

الفصل الخامس:

نتائج البحث والتوصيات

مراجع البحث

الملاحق

المحتويات

الفصل الأول:	الإطار العام للبحث.....	(١٤ - ١)
	١ - ١ : مقدمة.....	١
	١ - ٢ : مشكلة البحث.....	٣
	١ - ٣ : الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة.....	٤
	١ - ٤ : أهمية البحث.....	١١
	١ - ٥ : أهداف البحث.....	١٢
	١ - ٦ : فروض البحث.....	١٣
	١ - ٧ : منهجية البحث.....	١٣
الفصل الثاني:	عدم تماثل المعلومات وتحليلات الوكالة.....	(٤١ - ١٥)
المبحث الأول:	نظرية الوكالة وتحليلاتها في إطار السلوك النفعي للإدارة.....	١٧
	١ - ٢ : نظرية المنشأة.....	١٨
	١ - ٢ : مفهوم نظرية الوكالة وافتراضاتها.....	١٩
	١ - ٢ - ١ : المنظور التاريخي لنظرية الوكالة.....	١٩
	١ - ٢ - ٢ : افتراضات نظرية الوكالة.....	٢٢
	١ - ٢ - ٣ : فروض نظرية الوكالة.....	٢٣
	١ - ٢ - ٣ : تحليلات نظرية الوكالة في إطار السلوك النفعي للإدارة.....	٢٥
	١ - ٢ - ٣ : مشاكل الوكالة Agency Problems.....	٢٥
	١ - ٢ - ٣ : المصادر الرئيسية لتكاليف الوكالة.....	٢٨
	١ - ٢ - ٣ : تكاليف الوكالة Agency Costs.....	٢٩
المبحث الثاني:	عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry.....	٣١
	١ - ٢ : ماهية عدم تماثل المعلومات.....	٣٢
	١ - ٢ : طرق قياس عدم تماثل المعلومات.....	٣٤
	١ - ٢ : الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات.....	٣٦
	١ - ٢ : المنظور النفعي لعدم تماثل المعلومات.....	٣٨
	١ - ٢ : المنظور المعلوماتي لعدم تماثل المعلومات.....	٤٠
الفصل الثالث:	مصادقية التقارير المالية، المفهوم والعوامل المحددة لها.....	(٨٠ - ٤٢)
المبحث الأول:	مفهوم التقارير المالية وخصائصها النوعية.....	٤٤
	١ - ٣ : أساس الاستحقاق المحاسبي.....	٤٥
	١ - ٣ : مقومات أساس الاستحقاق المحاسبي.....	٤٥
	١ - ٣ : طبيعة وخصائص المعلومات التي يقدمها أساس الاستحقاق المحاسبي.....	٤٧
	١ - ٣ : مفهوم ودور التقارير المالية.....	٤٩
	١ - ٣ : ماهية التقارير المالية.....	٥٠
	١ - ٣ : حدود الاستفادة من التقارير المالية.....	٥١

٥٣	٣ - ١ - ٢ - ٣: أهداف التقارير المالية.....	
٥٦	٣ - ١ - ٢ - ٤: الأطراف المستفيدة من التقارير المالية.....	
٥٨	٣ - ١ - ٣: مفهوم وطبيعة مصداقية التقارير المالية، والعوامل المؤثرة بها.....	
٦٠	٣ - ١ - ٣: مفهوم وطبيعة مصداقية التقارير المالية.....	
٦٣	٣ - ١ - ٢: العوامل المؤثرة في مصداقية التقارير المالية.....	
٦٦	٣ - ١ - ٣: طبيعة فجوة مصداقية التقارير المالية.....	
٧٠	عناصر مصداقية التقارير المالية.....	المبحث الثاني:
٧١	٣ - ٢ - ١: التعبير الصادق عن الأحداث الاقتصادية.....	
٧٣	٣ - ٢ - ٢: حيادية التقارير المالية.....	
٧٥	٣ - ٢ - ٣: الإفصاح الملائم في التقارير المالية.....	
(٨١ - ١٣٠)	الدراسة الميدانية واختبار الفروض.....	الفصل الرابع:
٨٣	عينة الدراسة ووصفها.....	المبحث الأول:
٨٤	٣ - ١ - ١: مصادر جمع البيانات.....	
٨٤	٣ - ١ - ٢: مجتمع وعينة الدراسة.....	
٨٤	٣ - ١ - ٣: درجة استجابة العينة.....	
٨٥	٣ - ١ - ٤: وصف عينة الدراسة.....	
١٠٠	اختبار الفروض وتحليل النتائج.....	المبحث الثاني:
١٠١	٣ - ٢ - ١: إجراء معالجة الاستبيان.....	
١٠٢	٣ - ٢ - ٢: اختبار الفرض الأول.....	
١١٣	٣ - ٢ - ٣: اختبار الفرض الثاني.....	
١٢٢	٣ - ٢ - ٤: اختبار الفرض الثالث.....	
(١٣١ - ١٣٥)	النتائج والتوصيات.....	النتائج والتوصيات
١٣٣	أولاً: نتائج البحث.....	
١٣٤	ثانياً: التوصيات.....	
(١٣٦ - ١٤٦)	مراجع البحث.....	مراجع البحث:
١٣٧	المراجع باللغة العربية.....	
١٣٩	المراجع باللغة الإنكليزية.....	
I - VIII	ملحق البحث.....	ملحق البحث:

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٢٨	مشاكل الوكالة وحلولها.....	١
٨٥	طبقات المجتمع الإحصائي والاستبيانات الموزعة والمستردة ونسبة الاسترداد.....	٢
٨٦	توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي.....	٣
٨٧	تقاطع أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمي والتخصص الأكاديمي.....	٤
٨٧	تقاطع عدد أفراد العينة حسب المؤهل العلمي والموقع الوظيفي.....	٥
٨٨	تقاطع عدد أفراد العينة حسب المؤهل العلمي والمعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات..	٦
٨٨	تقاطع عدد أفراد العينة حسب المؤهل العلمي والمعرفة بمصطلح المصادقية.....	٧
٨٩	توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص العلمي.....	٨
٩٠	تقاطع عدد أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي والمعرفة بعدم تماثل المعلومات.....	٩
٩١	تقاطع عدد أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي والمعرفة بالمصادقية.....	١٠
٩١	توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي.....	١١
٩٢	توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي مقارنة بسنوات الخبرة.....	١٢
٩٣	توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة.....	١٣
٩٤	توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح مرونة معايير المحاسبة.....	١٤
٩٥	توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بالمصادقية مقارنة بعدم تماثل المعلومات.....	١٥
٩٦	توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح المصادقية.....	١٦
١٠٠	تثقيف البنود الايجابية والسلبية لقائمة الاستقصاء.....	١٧
١٠٣	التكرارات والنسب المئوية لإجابات الفرض الأول.....	١٨
١٠٤	الوسط الحسابي والانحرافات وقيمة T لإجابات الفرض الأول.....	١٩
١١٤	التكرارات والنسب المئوية لإجابات الفرض الثاني.....	٢٠
١١٥	الأوساط الحسابية والانحرافات وقيمة T لإجابات الفرض الثاني.....	٢١
١٢١	التكرارات والنسب المئوية لإجابات الفرض الثالث.....	٢٢
١٢٣	الأوساط الحسابية والانحرافات وقيمة T لإجابات الفرض الثالث.....	٢٣

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
٨٦	نسب توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي.....	١
٩٠	نسب توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي.....	٢
٩٢	نسب توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي.....	٣
٩٤	نسب توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة.....	٤
٩٥	نسب توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات.....	٥
٩٧	نسب توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح المصادقية.....	٦
١٠٥	نسب إجابات أفراد العينة في كيف يراعي الإفصاح الملائم احتياجات المستخدمين....	٧
١٠٥	نسب إجابات أفراد العينة على مراعاة الإفصاح الملائم احتياجات المستخدمين الأكثر نفوذاً وسلطَةً.....	٨
١٠٦	نسب إجابات أفراد العينة على تأثير قرارات المستخدمين سلباً بظاهرة عدم تماثل المعلومات.....	٩
١٠٧	نسب إجابات أفراد العينة على استخدام الإدارة عدم تماثل المعلومات لديها لإيصال معلومات ملائمة لقرارات المستخدمين.....	١٠
١٠٨	نسب إجابات أفراد العينة على أن الإدارة تخفض عدم تماثل المعلومات من خلال توسيع محتوى التقارير المالية.....	١١
١٠٨	نسب إجابات أفراد العينة على إلزام المعايير المحاسبية الإدارة بتقديم معلومات ملائمة لقرارات المستثمرين.....	١٢
١٠٩	نسب إجابات أفراد العينة على الإفصاح الملائم وانعكاساته في الممارسة العملية.....	١٣
١١٠	نسب إجابات أفراد العينة على إيصال الإدارة معلومات معينة لمستخدم محدد أو أكثر.....	١٤
١١١	نسب إجابات أفراد العينة على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية بشأن التدفقات النقدية.....	١٥
١١٢	نسب إجابات أفراد العينة على تقديم الإدارة معلومات تمكن المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.....	١٦
١١٣	نسب إجابات أفراد العينة على الفرض الأول.....	١٧
١١٥	نسب إجابات أفراد العينة على الاختيار بين السياسات المحاسبية وفق أساس الاستحقاق.....	١٨
١١٦	نسب إجابات أفراد العينة على حيافة الإدارة معلومات خاصة بها غير مفصح عنها يزيد من المخاطر لدى المستثمرين.....	١٩
١١٧	نسب إجابات أفراد العينة على إصدار مبادئ وتشريعات لتعزيز مصادقية التقارير	٢٠

	المالية.....	
١١٨	نسب إجابات أفراد العينة على تطبيق معايير التقارير المالية.....	٢١
١١٨	إجابات أفراد العينة على التأخر في نشر التقارير المالية.....	٢٢
١١٩	نسب إجابات أفراد العينة على تقليل حدوث عدم تماثل المعلومات.....	٢٣
١٢٠	نسب إجابات أفراد العينة على مصداقية المعلومات التي خضعت للمراجعة.....	٢٤
١٢١	نسب إجابات أفراد العينة على الفرض الثاني.....	٢٥
١٢٣	نسب إجابات أفراد العينة على تطبيق معايير التقارير المالية.....	٢٦
١٢٤	نسب إجابات أفراد العينة على استخدام معلومات التقارير المالية.....	٢٧
١٢٥	نسب إجابات أفراد العينة على اعتماد مستخدمو التقارير المالية على خبراتهم الشخصية.....	٢٨
١٢٦	نسب إجابات أفراد العينة على تغيير السياسات المحاسبية.....	٢٩
١٢٧	نسب إجابات أفراد العينة على استغلال مرونة ضوابط القياس والإفصاح.....	٣٠
١٢٨	نسب إجابات أفراد العينة على استغلال الإدارة لموقعها لإيصال معلومات غير منشورة.....	٣١
١٢٩	نسب إجابات أفراد العينة على الفرض الثالث.....	٣٢

الفصل الأول:
الإطار العام للبحث

١ - ١ : المقدمة Introduction:

ظهرت المحاسبة وتطورت عبر مراحل مختلفة مرت بها المجتمعات خلال تطورها، وخلال هذه المراحل المتعددة، ظل الإفصاح المحاسبي محور الاهتمام من قبل المحاسبين في الواقع العملي، والأطراف الأخرى ذات الصلة بالمنشأة. إذ تهدف المحاسبة إلى توفير معلومات عن المنشأة تساعد هذه الأطراف في اتخاذ قراراتها وأحكامها المتعلقة بالمنشأة، ولذلك مثلت قضية جودة الإفصاح المحاسبي والخصائص التي يجب أن تتوفر فيها المعلومات المحاسبية، محوراً مهماً في التنظيم والبحث المحاسبي خلال عقود طويلة.

وبرزت أهمية هذه القضية في ظل ظهور وتنامي الشركات المساهمة، وما ترتب عليها من انفصال الملكية والإدارة، إذ لم يعد الملاك قادرون على الوصول إلى البيانات والسجلات المحاسبية بشكل مباشر، ويعتمدون في سبيل اتخاذ قراراتهم على ما يتم الإفصاح عنه من معلومات حول أداء المنشأة ومركزها المالي، فتعتبر التقارير المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف ذات الصلة. ومن ناحية أخرى شكلت الأزمات التي تعرضت لها بيئة الأعمال المعاصرة، محوراً رئيسياً في دراسة طبيعة المعلومات المحاسبية ومدى مصداقيتها. فقد أدى انهيار منشآت كبرى على مستوى العالم، وما أثير حول دور المحاسبة والمراجعة في إطار ذلك، إلى البحث عن مسببات تلك الأزمات وعوامل تقليل فجوة الثقة في التقارير المالية التي برزت في أعقاب هذه المشاكل.

إلا أن طبيعة وخصائص المعلومات المقدمة تجسد المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة، بحيث يمكن القول بأن الإفصاح المحاسبي والسياسات والمبادئ المحاسبية هما وجهان لعملة واحدة. إذ يتأثر الإفصاح المحاسبي والخصائص التي تتصف بها المعلومات المحاسبية بطبيعة السياسات والمبادئ المطبقة، وفي هذا الإطار تشكل مصداقية التقارير المالية Financial Reports Credibility أحد الخصائص المحددة لجودتها، والمطلوبة وفق الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية.

من ناحية أخرى توفر المبادئ والمعايير المحاسبية للإدارة (باعتبارها الوكيل القائم على إدارة المنشأة وفقاً لتحليلات نظرية الوكالة) مرونة في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في الواقع العملي، فتعددت الطرق والسياسات المحاسبية المتاحة أمام الإدارة، وذلك لمعالجة نفس العمليات والأحداث الاقتصادية. وتتبع أهمية هذه القضية، من الأهمية والدور المهم للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المختلفة، ومدى صدقيتها لدى الأطراف التي تتخذ تلك القرارات، وأثرها في توزيع الثروة بين الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، أو ما يعرف بالآثار الاقتصادية Economic Consequences لاختيار السياسات المحاسبية من قبل الإدارة. بالتالي يمكن

القول أن مصداقية التقارير المالية ترتبط بسلوك واختيار الإدارة للسياسات والطرق المحاسبية، فقد تعتمد الإدارة إلى حجب معلومات خاصة Private Information عن الأطراف الخارجية، بهدف تحقيق منافع خاصة Self-Interests، مستغلة بذلك ما يعرف بعدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بينها وبين تلك الأطراف لتحقيق منافعها.

١ - ٢ : طبيعة المشكلة:

تشكل مصداقية التقرير المالي أحد أبرز خصائص الجودة المحددة للمعلومات والإفصاح المحاسبي، ومحوراً أساسياً في التعرف على مدى موثوقية هذه المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها من قبل الأطراف ذات الصلة بالمنشأة. إلا أن المشكلة الرئيسية أن هذه المصداقية قد تتأثر بعدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الأخرى ذات الصلة بالمنشأة خاصة المستثمرين، في إطار علاقات الوكالة والسلوك النفعي للإدارة من اختيار السياسات المحاسبية. فبنشأ الاختيار المحاسبي من قبل الإدارة من تعدد الطرق والسياسات المحاسبية المتاحة أمام الإدارة من ناحية، ومن موقع الإدارة في المنشأة في إطار طبيعة علاقات الوكالة من ناحية أخرى. فالإدارة - ومن خلال موقعها في المنشأة - تمتلك معلومات خاصة غير متاحة للملاك والأطراف الأخرى. وقد تعددت التفسيرات المقدمة لظاهرة الاختيار المحاسبي والآثار التي قد تنشأ عنها وما أتاحته للإدارة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP، فالإدارة قد تستخدم الاختيار المحاسبي لتقديم معلومات خاصة لديها لجعل التقارير المالية أكثر تثقيفاً وإعلاماً، بما قد يؤدي إلى تعظيم مصداقية التقارير المالية لدى المستخدمين بالتالي تعظيم منفعة المستخدمين من هذه التقارير. إلا أنه ومن ناحية أخرى، وفي إطار تفسيرات نظرية الوكالة، قد لا تستخدم الإدارة حالة عدم تماثل المعلومات لتعزيز مصداقية التقارير المالية وإنما لتحقيق منافع خاصة في العملية التعاقدية القائمة على الأرقام المحاسبية.

وبناءً على ماسبق، يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

(١) ما هي العلاقة بين ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومفهوم الإفصاح الملزم وانعكاساته في الممارسة العملية؟.

(٢) هل يؤثر عدم تماثل المعلومات سلباً في مصداقية التقارير المالية؟.

(٣) هل يؤثر عدم تماثل المعلومات سلباً في حيادية التقارير المالية؟.

١ - ٣: الدراسات السابقة Previous Studies:

١ - ٣ - ١: الدراسات باللغة الإنكليزية:

١ - دراسة (٢٠٠١) Sunder^(١):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة عملية تنظيم الإفصاح العادل وأثر ذلك في عدم تماثل المعلومات، واعتمدت على تقييم النتائج التي صدرت عن لجنة بورصة الأوراق المالية. حيث تعرضت لثلاثة إصدارات عن اللجنة وهي:

- أ- إن استخدام القنوات غير العامة للإفصاح، سيكون لها آثار حقيقة لنشوء عدم تماثل في المعلومات بين أغلبية المستثمرين.
- ب- إن الاتصالات غير العامة المحتملة مابين المستثمرين، ستقلل من مستويات عدم تماثل المعلومات فيما بينهم.

ت- إن تنظيم الإفصاح العادل قد يؤدي إلى الإفصاح الاختياري من قبل الإدارة.

وفي الدراسة التطبيقية تم تقسيم عينة البحث إلى نوعين من المنشآت:

المنشآت المفتوحة: وهي المنشآت التي تعطي حقوق خيارات الأسهم لجميع المستثمرين.

المنشآت المقيدة: وهي المنشآت التي تعطي حقوق خيارات الأسهم للمحليين والمستثمرين في فترة تنظيم الإفصاح العادل فقط.

وخلصت الدراسة إلى أن عدم التماثل في المعلومات تزداد في المنشآت المقيدة بالمقارنة مع المنشآت المفتوحة في فترة تنظيم الإفصاح العادل.

٢ - دراسة (٢٠٠٢) Strase^(٢):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تنظيم الإفصاح العادل وعدم تماثل المعلومات، واستقصاء فيما إذا كانت المنشآت تطبق أي من المستويات العليا أو الدنيا من الإفصاح الاختياري، وذلك بدراسة التغيرات في عدم تماثل المعلومات. وافترضت الدراسة متطلبات جديدة في الإفصاح الاختياري وذلك بالتطبيق على المنشآت العامة.

وخلصت الدراسة إلى أن تحليل قيم الإفصاح تكون منظمة بشكل أكثر نجاحاً عندما تزداد كمية المعلومات العامة السائدة، وأن جودة التنظيم تنخفض بانخفاض جودة وكمية المعلومات العامة المقدمة

١ -Sunder, s., ٢٠٠١, "Investor Access to Conference Call Disclosures: Impact of Regulation Fair Disclosure on Information Asymmetry", **working paper**, Northwestern University.

٢ -Straser, ٢٠٠٢, "Regulation fair disclosure and information asymmetry", **Working paper**, Department of Economics, University of Notre Dame.

٣ - دراسة (٢٠٠٤) Moerman^(١):

هدفت الدراسة إلى إبراز كيفية تأثير عدم تماثل المعلومات وجودة التقرير المالي في انتشار الاتجار بالقروض في السوق الثانوية. وخصت الدراسة سوق الإقراض الثانوي وفق رأي الباحث، لأنه السوق الذي يتم فيه الاتجار بالأسهم بالدين لكل من المنشآت العامة والخاصة، ولأنه يزود بمعلومات هامة، مع الأخذ بعين الاعتبار تجارة إصدارات الأسهم المدينة الخاصة. وخلال فترة إجراء البحث برزت نتيجتين رئيسيتين:

الأولى: إن أسعار العرض والطلب في سوق الإقراض الثانوي يرتبط بشكل ايجابي بالسمات الخاصة للقروض الممنوحة للشركة و يترافق مع الإعلان عن الارتفاع في عدم تماثل المعلومات. الثانية: توقيت دمج الخسائر الإقتصادية ضمن البيانات المالية المستعارة والتي تخفض من زيادة سعر العرض والطلب لجميع القروض التي تم الاتجار فيها. وخلصت الدراسة إلى أن جودة التقرير المالي يخفض من تكاليف المعلومات بالربط مع الموافقة على عقود الدين وزيادة الثقة بالاتجار في السوق الثانوي.

٤ - دراسة (٢٠٠٦) Hillegeist & Brown^(٢):

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات أن جودة الإفصاح المحاسبي يؤثر في التقليل من عدم تماثل المعلومات على المدى الطويل. وتمت الدراسة بوجود فرضيتين رئيسيتين:

- ١- إن الحوافز المقدمة من قبل المستثمر ربما تلعب دوراً هاماً في تخفيض عدم التماثل.
- ٢- إن تخفيض نسبة الحوافز من شأنه أن يقلل من نسبة الحصول على المعلومات الهامة.

وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك علاقة سلبية بين جودة الإفصاح وعدم تماثل المعلومات، وهذه النتائج تضيف إلى المفاهيم السابقة بأن جودة الإفصاح المحاسبي تتأثر بمعلومات المنشأة وبيئة الأعمال.

٥ - دراسة (٢٠٠٥) Mercer^(٣):

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري ودليل عملي عن كيفية تأثير قرارات الإفصاح من قبل الإدارة على المصادقية التي يعطيها المستثمرين لهذا الإفصاح.

١ - Moerman , R., (٢٠٠٤), " The role of information asymmetry and financial reporting quality in debt contracting: Evidence from the secondary loan market", **Working paper**, University of Chicago.

٢ -Hillegeist & Brown, ٢٠٠٦, " How Disclosure Quality Affects The Long-ran Level of Information Asymmetry", **Working paper**, University of Chicago.

٣ -Mercer, M., ٢٠٠٥, "The Fleeting Effects of Disclosure Forthcomingness on Management's Reporting Credibility", **The Accounting Review**, (Vol. ٨٠, No. ٢), PP ٧٢٣-٧٤٤.

وأظهرت نتائج الدراسة أنه في الأجل القصير للإفصاح الإضافي من قبل الإدارة أثر إيجابي في مصداقية التقرير المالي المقدم من قبلها، خاصة عندما تفصح الإدارة عن معلومات إضافية عن الأنباء غير السارة Bad News (الخسائر والأعباء المتوقعة)، إلا أن تأثير هذا الإفصاح في الأجل القصير هو تأثير مؤقت وغير مستمر. من ناحية أخرى، أظهرت النتائج أنه في الأجل الطويل عندما تفصح الإدارة عن معلومات مستقبلية تتعلق بالأرباح المتوقعة يكون له أثر أكبر على مصداقية الإفصاح، وذلك مقارنة بالإفصاح الذي تقدمه الإدارة عن المعلومات حول الخسائر المتوقعة، وبغض النظر عن قرارات الإفصاح السابقة.

٦ – دراسة (٢٠٠٥) Rogers and Stocken^(١):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار كيفية تأثير قدرة السوق لتقييم مصداقية تنبؤات الأرباح من قبل الإدارة على تحيز الإدارة في التنبؤات التي تقدمها للأرباح. وتم دراسة وتقييم ما إذا كان رد فعل السوق على تنبؤات الإدارة يتسق مع تحيز التنبؤ الممكن تحديده مسبقاً. وأظهرت نتائج الدراسة أن رغبة الإدارة لتقديم معلومات مضللة التي تتوقف على دوافع الإدارة تختلف وفقاً لمدى قدرة السوق على اكتشاف هذا التضليل.

٧ – دراسة (٢٠٠٦) Petersen & Plenborg^(٢):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الإفصاح الاختياري في عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المنشآت الصناعية المدرجة في بورصة كوبنهاغن عن فترة أربع سنوات. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين الإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات، وأنه لا بد من إيجاد قنوات دائمة للاتصال مابين المستثمرين والمحليين الماليين وذلك لمعرفة مواطن الخلل وإمكانية تلافيها في التقارير السنوية التالية.

٨ – دراسة (٢٠٠٨) Liu^(٣):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الإفصاح العادل وإدراك المستثمر لأهمية تماثل المعلومات في أسواق المال، فعادة يكون للمنظم رغبة قوية في تخفيض عدم التماثل بين المستثمرين إلى أكبر

١ -Rogers, J., and P., Stocken, ٢٠٠٥, "Credibility of Management Forecasts" **The Accounting Review**, (Vol. ٨٠, No. ٤), PP ١٢٣٣ – ١٢٦٠.

٢ -Petersen, C., and, T., Plenborg, ٢٠٠٦, "Voluntary disclosure and information asymmetry in Denmark", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, pp ١٢٧-١٤٩.

٣ -Liu, ٢٠٠٨, " Fair Disclosure and Investor Asymmetric Awareness in Stock Markets", **Working paper**, University of Buffalo- USA.

قدر ممكن، ويلعب المدراء دوراً هاماً في تحقيق هذه الرغبة، وأظهرت الدراسة أن هناك فرضيتين تقودان إلى اختلاف المضامين لكل من جودة وتكاليف المعلومات، وهذه المضامين هي أسعار السوق أولاً، وثانياً زيادة رفاهية المستثمرين خاصة صغار المستثمرين الذين ربما يملكون معلومات قد تكون هامة للمنشأة ويحاولون إخفائها. وخلصت الدراسة إلى أهمية إتباع أسلوب الإفصاح العادل لأنه يعالج مشكلة عدم تماثل المعلومات الناتجة عن إتباع أسلوب الإفصاح الاختياري.

٩ – دراسة (٢٠٠٩) Bhattacharya & Desai^(١):

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين ثلاثة متغيرات هي: جودة الأرباح المحاسبية، عدم تماثل المعلومات، وتكلفة رأس المال. وقد اعتمدت الدراسة على عينة واسعة من المنشآت من الفترة الزمنية من ١٩٩٣ - ٢٠٠٥، استخدمت ثلاثة مقاييس لجودة الأرباح المحاسبية وأثنين لعدم تماثل المعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

أ – وجود نوعين من الروابط، يتمثل الأول بوجود علاقة مباشرة وقوية بين جودة الأرباح وتكلفة رأس المال، أما الثاني تمثل بوجود علاقة غير مباشرة بين جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات.

ب – هناك علاقة تبادلية بين تغيير هياكل المعلومات لتحسين جودة أو دقة المعلومات، ذلك من خلال تحسين موثوقية السياسات المحاسبية أو فعالية التقارير المالية، وزيادة المساواة في الحصول على المعلومات السابقة بما يحقق الحد من عدم تماثل المعلومات.

١٠ – دراسة (٢٠١٠) Drobetz. et al.^(٢):

هدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين توفر السيولة النقدية وقيمة الشركة في المنشآت عند وجود مستوى عال من عدم تماثل المعلومات، وخلصت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن التكاليف الناتجة عن إرتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات تكون أكبر من العوائد المتحققة من توفر السيولة وإنخفاض تكاليف رأس المال إلى أدنى حد ممكن، بمعنى أن تكاليف الوكالة الناتجة عن عدم تماثل المعلومات تفوق الفوائد الناتجة عن الركود المالي، وهنا ليس من مصلحة المساهمين توفير السيولة مع وجود تكاليف ناجمة عن مستويات أعلى من عدم تماثل المعلومات

١ -Bhattacharya, N., Desai, H., Venkataraman, K., , ٢٠٠٩, "Earning Quality and Information Asymmetry", **Working Paper**, Edwin L. Coker School of Business – Southern Methodist University.

٢ -Drobetz, W., Gruninger, C. M., Hirschvogel, S., ٢٠١٠, "Information Asymmetry and the value at cash", **Journal at Banking and Finance**, Vol. ٣٤, Iss. ٩, pp ٢١٦٨ – ٢١٨٤.

١١ - دراسة (Bhattacharya et al (٢٠١١)^(١):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة جودة الأرباح وأثر ذلك في زيادة أو نقص عدم التماثل في المعلومات، وتمت الدراسة الأولية للبحث بين الأكاديميين من الممارسين للمهنة وبين المنظمين في المنشآت وغير المرتبطين بصلة مباشرة بالمنشأة، وتم دراسة عدم تماثل المعلومات مقارنة مع ضعف شفافية القوائم المالية، وأثر ذلك على انهيار المصارف المتعاملة مع المنشآت المدرجة في بورصة كل من NYSE و NASDAQ خلال الفترة الزمنية من ١٩٩٨ - ٢٠٠٧، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

١ - وجود علاقة عكسية قوية بين جودة الأرباح المحاسبية وعدم تماثل المعلومات خاصة عند اختيار العناصر السلبية لتكلفة التداول.

٢ - إن أثر جودة الأرباح المحاسبية على عدم تماثل المعلومات يتأثر ببيئة المعلومات الخاصة بالمنشأة ويكون أكثر وضوحاً بالنسبة للمنشآت التي تتمتع ببيئة إفصاح منخفضة.

١٢ - دراسة (Byun, et al., (٢٠١١)^(٢):

هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين تركيز الملكية بيد المستثمرين وبين مستوى عدم تماثل المعلومات، وتناولت الدراسة عينة كبيرة من المنشآت الكورية التي تتصف بشدة تركيز الملكية، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

أ - وجود علاقة موجبة بين التركيز في الملكية وعدم تماثل المعلومات كنتيجة طبيعية لزيادة المعلومات الخاصة والتي تتحكم فيها الإدارة.

ب - يلعب المحللون الماليون دوراً في التخفيف من التركيز على العلاقة بين الملكية وعدم تماثل المعلومات، في حين أن المستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني والأنظمة الداخلية لحوكمة المنشآت يبدو أنها غير قادرة على القيام بذلك.

١ -Bhattacharya, N., and Other's, "Earnings Quality and Information Asymmetry", **Working Paper**, Southern Methodist University , ٢٠١١.

٢ -Byun, H.Y., Hwang, L. S., Lee., W. J., "How Does Ownership Concentration Exacerbate in Formation Asymmetry Among Equity Investors", **Pacific – Baser Finance Journal**, Vol.١٩, Iss.٥, ٢٠١١.

١٣ - دراسة (Jiang, et al ٢٠١١)^(١):

هدفت الدراسة إلى التحقق من دور الإفصاح الاختياري في تماثل المعلومات في حال تركيز الملكية، واعتمدت الدراسة على عينة من المنشآت في نيوزيلندا، وخلصت إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- ١ - يحد الإفصاح بشكل كبير من مخاطر عدم تماثل المعلومات في حال تركيز الملكية.
- ٢ - ضرورة الإفصاح عن هيكل ملكية المنشآت خصوصاً التي تسيطر عليها الإدارة كعامل مساعد للحد من تباين المعلومات وتعزيز كفاءة السوق.

١ - ٣ - ٢: الدراسات باللغة العربية:

١ - دراسة الدهراوي، ١٩٩٤^(٢):

هدف الدراسة بصورة أساسية إلى دراسة دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة رأس المال، وبينت الدراسة أهمية سوق رأس المال للاقتصاد القومي عن طريق تجميع المدخرات وتوفير الأموال لإنشاء المشروعات الجديدة والتوسع في المشروعات القائمة. ضرورة توافر المعلومات الملائمة للوصول إلى أسعار التوازن. وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال متمثلة في ملكية بعض الأفراد للمعلومات يؤدي إلى التأثير في هيكل رأس المال، ذلك من خلال لجوء المتعاملين في السوق إلى زيادة مدى السعر للحماية من الخسارة الناتجة عن التعامل مع المستثمرين ذوي المعلومات مما يؤدي إلى زيادة تكلفة العمليات. كما بين البحث أن الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بالتالي زيادة كفاءة سوق رأس المال.

٢ - دراسة عوض، ٢٠٠٥^(٣):

هدف هذا البحث إلى القيام بدراسة استكشافية تحليلية لأثر خدمات الثقة Trust Services، التي يقدمها مراجع الحسابات في ظل متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية واستقلاليتها، وأظهرت نتائج البحث أن: متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة أوجدت متطلبات جديدة تجاه مصداقية المعلومات المحاسبية، بطريقة يمكن تسميتها بفجوة المصداقية،

١ -Jiang., H., Habib., A., Hu., B., ٢٠١١, "Ownership Concentration, Voluntary Disclosures and Information Asymmetry in New Zealand", **The British Accounting Review**, Vol. ٤٣, Iss. ١, pp ٣٩ - ٥٣.

٢ - الدهراوي، كمال الدين مصطفى، دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم التماثل في المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال، **مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية للبحوث العلمية**، العدد الثاني، ١٩٩٤، ص ٤٣ - ٨٩.

٣ - محمد عوض، أمال محمد، "مصادقية المعلومات المحاسبية في إطار خدمات الثقة وأثرها على استقلال المدقق"، **مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية**، (العدد الأول، المجلد ٤٢، مارس ٢٠٠٥)، ص ٤٦٩ - ٤٧٠.

وهذا تطلب جهوداً مهنية وتنظيمية للعمل على استعادة الثقة بالمعلومات المحاسبية وبمصادقيتها، إن خدمات الثقة تعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية في ظل بيئة الأعمال المعاصرة من خلال دورها في الوفاء بالكثير من الاحتياجات المستجدة لمستخدمي المعلومات، وأن قيام مراجع الحسابات بتقديم هذه الخدمات قد عزز من مخاطر وتهديدات استقلاليتها، ويتطلب الأمر تنظيم استقلالية مراجع الحسابات تجاه تقديم هذه الخدمات.

٣ - دراسة عبيد (٢٠٠٨) ^(١):

هدفت الدراسة إلى اختبار دور التقارير المالية المنشورة للمنشآت المصرية في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في السوق. وأظهرت النتائج بالتطبيق على عينة من المنشآت المصرية التي تتداول أسهمها في السوق المصرية للأوراق المالية، بأن نشر التقارير المالية وما تحويه من معلومات لا يؤدي إلى انخفاض حالة عدم تماثل المعلومات في السوق بعد النشر عما كانت عليه قبل النشر.

٢ - دراسة حسن، (٢٠٠٩) ^(٢):

تناولت الدراسة بيان أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية. قد اعتمدت الدراسة على قائمة استبيان تم توزيعها على مصادر المعلومات لعينة الدراسة والتي تمثلت في فئة المستثمرين، وفئة معدي القوائم المالية، انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها:

أ - تعد المعلومات الداخلية أحد أهم مسببات ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى وجود خطورة على سوق رأس المال وعلى الاقتصاد القومي ككل.

ب - إن تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة يؤدي إلى تحسين أداء السهم وتعظيم الربحية ويؤكد الثقة لدى المستثمر وحملة الأسهم.

ج - تتأثر قرارات المستثمرين بظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

١- عبيد، إبراهيم السيد، "دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال: دراسة نظرية وميدانية على السوق المصري"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، (العدد السابع والأربعون)، ٢٠٠٨، ص ٢١٣ - ٢٧٩.

٢- حسن، سيد عبد الفتاح صالح، "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية"، مجلة الإدارة والمحاسبة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الجزء الأول، ٢٠٠٩.

٤ - دراسة الناقفة، (٢٠٠٩) ^(١):

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل مبسط للهيكل المالي المعاصر وآثار عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين في الأسواق المالية في الملامح الأساسية للهيكل المالي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

أ - يؤدي عدم تماثل للمعلومات إلى حدوث مشكلة الاختيار العكسي والمخاطر المعنوية، بالتالي ارتفاع تكلفة التمويل بطريقة غير مبررة اقتصادياً.

ب - من الأدوات المقترحة للحد من مشاكل عدم تماثل المعلومات وجود شركات قطاع خاص تقوم بإنتاج وبيع المعلومات، والتنظيم الحكومي لزيادة المعلومات المتدفقة إلى الأسواق المالية.

ج - وجود وسطاء ماليين (لاسيمان في المصارف) يحد من المشاكل الناجمة عن عدم تماثل المعلومات.

٥ - دراسة حمادة، (٢٠١٠) ^(٢):

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، وتضمنت الدراسة العملية استبانته تم توزيعها على مكاتب التدقيق المنتشرة في مدينة دمشق، متضمنة الضوابط الرقابية العامة الأربعة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المتمثلة في الضوابط التنظيمية، ضوابط الوصول، ضوابط أمن وحماية الملفات، وضوابط تطوير وتوثيق النظام، وذلك من حيث الأثر في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في المنشآت، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير كبير للضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في المنشآت.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ١ - لم تتناول الدراسات السابقة أثر السلوك النفعي للإدارة في مصداقية المعلومات المحاسبية.
- ٢ - لم تظهر الدراسات السابقة أثر اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى الإفصاح عن توقعاتها بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.
- ٣ - لم تتناول الدراسات السابقة دور عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين للتقارير المالية في التقليل من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية.

١ - الناقفة، احمد أبو الفتوح ، "أثار عدم تماثل المعرفة في الأسواق المالية على تشكل الملامح الأساسية للهيكل المالي المعاصر" ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٩٩ - ٣٥٤ .
٢ - حمادة، رشا، "أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (العدد الأول، المجلد ٢٦)، ٢٠١٠، ص ٣٠٥ - ٣٣٤ .

- ٤ - لم تتناول أي من الدراسات السابقة أهمية إصدار مبادئ وتشريعات لتعزيز مصداقية التقارير المالية مما يقلل من السلوك النفعي للإدارة.
- ٥ - لم تتناول الدراسات السابقة أثر عدم تماثل المعلومات في حيادية التقارير المالية.

١ - ٤: أهمية البحث Importance of Research:

للبحث أهمية من الناحيتين العملية والأكاديمية. فمن الناحية العملية، تشكل مصداقية التقارير المالية أحد العناصر المحددة لمدى اعتماد الأطراف المختلفة على هذه التقارير في اتخاذ قراراتهم المختلفة، بالتالي مدى موثوقية هذه التقارير ومنفعتنا لهذه الأطراف، ولعل لهذه القضية أهميتها في ظل وجود حالة عدم تماثل المعلومات والسلوك النفعي الذي قد تتخذه الإدارة في اختيارها للسياسات المحاسبية، بالتالي أثره في توزيع الثروة بين مختلف الأطراف.

ومن الناحية الأكاديمية، فإن مشكلة البحث التي تدخل في إطار عدم تماثل المعلومات وأثره على مصداقية التقارير المالية بشكل خاص، وأثر ذلك في الخصائص النوعية للتقارير المالية بشكل عام. بالتالي تمثل هذه القضية أحد المجالات البحثية الهامة، حيث للنتائج البحثية التي يتم التوصل إليها أهمية في تحديد مجالات السلوك النفعي للإدارة بالنسبة لمختلف الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، بالتالي توجيه الاهتمام نحو تحديدها والعمل على الحد منها من قبل القائمين على تنظيم المهنة ووضع المعايير المحاسبية.

بناءً عليه، يمكن تحديد أهمية البحث فيما يلي:

- ١ - تمثل مشكلة الاختيار المحاسبي أحد مجالات البحث المحاسبي المعاصر.
- ٢ - أهمية الآثار الاقتصادية الناتجة عن اختيار السياسات المحاسبية على الأطراف المختلفة.
- ٣ - أهمية الدوافع التعاقدية، ودوافع المنفعة الذاتية للاختيار الإداري.
- ٤ - أهمية السياسات المحاسبية ودراسة طبيعة ودور استخدام الإدارة لأحكامها الخاصة.
- ٥ - أهمية تحديد آثار عدم تماثل المعلومات على صدقية وحيادية التقارير المالية.

١ - ٥: أهداف البحث Objectives Research:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى دراسة أثر عدم تماثل المعلومات مابين طرفي العلاقة التعاقدية (الوكيل والموكل) في مصداقية التقارير المالية، ويتفرع عن هذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالية:

- ١ - دراسة أهمية ودور مصداقية التقارير المالية كأحد أبرز خصائص الجودة للمعلومات المحاسبية.

- ٢ - التعرض لطبيعة ودوافع المنفعة الذاتية في اختيار السياسات المحاسبية، وأثر ذلك على مصداقية التقارير المالية.
- ٣ - التعرض لطبيعة المنظور المعلوماتي لعدم تماثل المعلومات والأسس التي يقوم عليها، وكيفية تعزيزها.
- ٤ - دراسة آثار عدم تماثل المعلومات على حيادية التقارير المالية.
- ٥ - دراسة العلاقة بين ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومفهوم الإفصاح الملائم وانعكاساته في الممارسة العملية.

١ - ٦: فروض البحث: Hypothesis of Research

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- ١ - H٠١: لا يؤثر الإفصاح الملائم في الممارسة العملية من خلال مقدرته على الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.
- ١١ H: يؤثر الإفصاح الملائم في الممارسة العملية من خلال مقدرته على الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.
- ٢ - H٠٢: لا يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى تعظيم صدقية التقارير المالية في التعبير عن الوقائع الاقتصادية.
- ٢٢ H: يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى تعظيم مصداقية التقارير المالية في التعبير عن الوقائع الاقتصادية.
- ٣ - H٠٣: لا يؤثر عدم تماثل المعلومات في حيادية التقارير المالية.
- ٣٣ H: يؤثر عدم تماثل المعلومات في حيادية التقارير المالية.

١ - ٧: منهج البحث: Methodology of Research

في إطار طبيعة البحث وأهدافه واختباراً لفروضه، يتبع البحث المنهجية القائمة على الخطوات التالية:

- ١ - دراسة وتحديد المشكلة، من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وبما يمكن من تحديد مشكلة البحث وتساؤلاته.
- ٢ - وضع الفروض، والتي تمثل حلولاً مقترحة لمشكلة البحث، حيث تم وضع ثلاثة فروض كمقترحات لحل المشاكل المطروحة في مشكلة عدم تماثل المعلومات على مصداقية التقارير المالية، وطبيعة هذا التأثير.

٣ – تجميع البيانات الأولية والثانوية التي تمكن من اختبار الفروض المحددة، حيث اعتمد البحث قائمة الإستقصاء كأداة لتجميع البيانات من المجتمع المبحوث، من ثم تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وقياسها.

٤ – الوصول إلى نتائج البحث وتحليلها باستخدام "حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS".

٥ – الوصول إلى نتائج البحث، بما يمكن ذلك من تعميم هذه النتائج على مفردات مجتمع البحث.

الفصل الثاني:

عدم تماثل المعلومات وتحليلات الوكالة

الفصل الثاني:

عدم تماثل المعلومات وتحليلات الوكالة

مثلت قضية انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة نقطة تحول بارزة في بيئة الأعمال، فلم يعد الملاك قادرون على الوصول إلى البيانات المحاسبية بشكل مباشر، إذ تأخذ الإدارة موقعاً في المنشأة يمكنها من الحصول على الكثير من المعلومات التي تتعلق بأداء المنشأة والعمليات التي تقوم بها، بالمقابل، لا تتمكن الأطراف الأخرى – خاصة الملاك – من الوصول إلى كافة البيانات المتعلقة بالمنشأة، مما يؤدي إلى حدوث عدم تماثل بين الإدارة وتلك الأطراف – خاصة الملاك – من ناحية المعلومات التي يمتلكها كل طرف، وهذا ما يعرف بعدم تماثل المعلومات. على الرغم من أن نظرية الوكالة تحدد أن الإدارة باعتبارها وكيلاً عن الملاك يُفترض أن تقوم باتخاذ القرارات لما فيه مصلحة الملاك، إلا أنها تقر وفي الوقت نفسه، أن الإدارة لديها دوافع خاصة من وراء اختيار السياسات المحاسبية.

بناءً عليه، يتعرض هذا الفصل إلى دراسة طبيعة المنشأة، ونظرية الوكالة، إضافة إلى دراسة تحليلات نظرية الوكالة في إطار السلوك النفعي للإدارة، عدم تماثل المعلومات، ذلك من خلال ما يلي:

المبحث الأول: نظرية الوكالة وتحليلاتها في إطار السلوك النفعي للإدارة.

المبحث الثاني: مفهوم عدم تماثل المعلومات.

المبحث الأول:

نظرية الوكالة وتحليلاتها في إطار السلوك النفعي للإدارة

تعتبر المنشأة محور عمل المحاسبة، وقد تعددت وتتوعد النظريات والتحليلات التي قدمت لتفسير ماهية المنشأة وآلية عملها، في هذا الإطار، تعتبر التحليلات التي قدمت لتفسير الممارسات المحاسبية داخل المنشأة من أهم التحليلات في تفسير طبيعة العلاقة التعاقدية التي تنشأ بين مجموعة من الأطراف، التي تعتبر أهمها العلاقة مابين الوكيل والموكل.

ظهرت نظرية الوكالة كنظرية شأنها شأن النظريات الأخرى التي ظهرت لتفسير وتقديم إطار فكري لعناصر ومقومات ظاهرة معينة، ويعتبر (Meckline & Jensen ١٩٧٦) أهم منظري الوكالة اللذان وضعوا الإطار الفكري لهذه النظرية، حيث قاما بالربط بين ثلاثة عناصر أساسية، هي: السلوك الإداري Managerial Behaviour، تكاليف الوكالة Agency Costs، هيكل الملكية Ownership Structure.

يناقش هذا المبحث، نظرية المنشأة، الإطار المفاهيمي لنظرية الوكالة كما قدمها رواد هذه النظرية، مبيناً مفهوم نظرية الوكالة، والافتراضات التي قامت عليها، ومن ثم مناقشة للتحليلات التي قدمت لتفسير طبيعة الوكالة، ذلك من خلال:

٢- ١ - ١: نظرية المنشأة .

٢- ١ - ٢: مفهوم نظرية الوكالة وافترضاها.

٢- ١ - ٢ - ١: المنظور التاريخي لنظرية الوكالة.

٢- ١ - ٢ - ٢: افتراضات نظرية الوكالة.

٢- ١ - ٢ - ٣: فروض نظرية الوكالة.

٢- ١ - ٣: تحليلات نظرية الوكالة في إطار السلوك النفعي للإدارة.

٢- ١ - ٣ - ١: مشاكل الوكالة.

٢- ١ - ٣ - ٢: المصادر الرئيسية لتكاليف الوكالة.

٢- ١ - ٣ - ٣: تكاليف الوكالة.

٢ - ١ - ١ : نظرية المنشأة Theory of The Entity:

مرت نظرية المنشأة بعدة تطورات أثرت في تحديد مفهومها، ففي البداية انصب التركيز على المدخل الحدي الذي يركز على أن الموقف الأمثل للمنشأة يحدد عند النقطة التي تكون الإيرادات الحدية مساوية للتكاليف الحدية للوحدة الإضافية الأخيرة من المنتج، وأنه في إطار تعظيم الربحية كهدف أساسي فإن المنشأة سوف تتجه نحو الموقف الأمثل^(١).

إلا أن المحاولات ظلت مستمرة لتطوير نظرية المنشأة، ذلك من خلال الاعتماد على المنظور السلوكي الذي يركز على التحليل التجريبي لقرارات المنشأة من خلال الملاحظة التجريبية لسلوكها، من ثم الاعتماد على المنظور الإداري الذي يربط بين دالة الهدف والملاحظات التجريبية للسلوك الفردي، وقد كان لهذين المنظورين تأثير كبير في مفهوم نظرية المنشأة لاسيما من خلال هدف تعظيم الأرباح، رغم ذلك لم تلق هذه المحاولات تأييداً عاماً حيث تعاني من أوجه قصور عديدة منها^(٢):

أ - عدم إمكانية اختبار فروضها تجريبياً.

ب - عدم قدرتها على تفسير التنوع والاختلاف القابل للملاحظة من قبل المديرين والملاك.

إن أوجه القصور التي رافقت فكرة هدف تعظيم الأرباح، جعلت البحث لتفسير طبيعة المنشأة يلقي حيزاً كبيراً من البحوث المحاسبية التي تلت فكرة تعظيم الأرباح، وتعتبر الدراسة التي قدمها (Coase ١٩٣٧) من أهم الدراسات التي اعتمدت عليها الدراسات المحاسبية داخل المنشأة، حيث ناقش من خلال تحليلاته طبيعة العلاقة التعاقدية التي تنشأ بين مجموعة من الأطراف، محلاً طبيعة هذه العلاقة، ومبيناً أن الوظيفة الاقتصادية للمنشأة تتمثل في تقليل تكاليف التعاقد. وفي هذا المجال اعتبر (Alchian & Demset ١٩٧٢)^(٣) أن المنشأة هي مجموعة من التعاقدات بين العامل والمنتج. وقد ساهم البحث الذي قدمه (Ray ١٩٨٩) في تطوير نظرية المنشأة اعتماداً على نظرية المنشأة كما قدمها (Coase ١٩٣٧)، حيث قدم الباحث تفسيراً لممارسات كل من المحاسبة والمراجعة، سواء أكانت ممارسات عامة مثل استقلال المراجع أو ممارسات خاصة مثل المعالجة المحاسبية لنفقات الأبحاث والتطوير في إطار العملية التعاقدية للمنشأة. منطلقين من فرضية أساسية هي أن الإطار المؤسسي المتضمن لأنواع وأشكال المنشآت وممارساتها، يعتبر إطار متوازن للتعاقد الكفء. فالمنشآت تعتبر أساساً بمثابة

١- الرشيد، ممدوح صادق محمد، "الآثار الاقتصادية كمعيار للاختيار بين البدائل المحاسبية (دراسة نظرية وتطبيقية)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠١، ص ٤٦.

٢- السيد، صفا محمود، "مدخل اتخاذ القرارات كأداة لتطوير الاتجاه الإيجابي في مجال التنظير المحاسبي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٩٤، ص ٤٨.

٣- Alchian, A., and Demsetz, H., ١٩٧٢, "Production, Information Costs, and Economic Organization", A.E.R. (Vol. ٦٢ December), pp:٧٧٧-٧٩٥.

حلول لمشاكل التعاقد، وفي نفس السياق، فإنه ينظر إلى المحاسبة والمراجعة على أنهما وسائل وتقنيات تعاقدية متخصصة للمنشآت، بحيث أن وجودهما والإطار المحدد لكل منهما يتحدد بناءً على اعتبارات كفاءة العملية التعاقدية^(١). كما أنه ينظر إلى ممارسات المحاسبة وممارسات التدقيق مثل مفهوم المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP ومكوناتها على أنها عناصر وأدوات في إطار حل مؤسساتي كفاء لمشكلة تكاليف التعاقد.

٢ - ١ - ٢: مفهوم نظرية الوكالة وافتراضاتها:

٢ - ١ - ٢: المنظور التاريخي لنظرية الوكالة:

نشأت الممارسات التجارية منذ القدم، وتطورت أشكالها مع تطور المجتمعات، من المنشآت فردية إلى شركات أشخاص ومن ثم شركات أموال. وقد مثلت شركات الأموال التي تتضمن أبرز وأهم أنواع هذه الشركات - الشركات المساهمة - نقطة مهمة في تطور بيئة الأعمال والممارسات التجارية.

إلا أن الشركات المساهمة جاءت بمميزات وقضايا مستجدة على بيئة الأعمال، فقد مثلت قضية انفصال الملكية عن الإدارة أبرز خصائص هذه الشركات، وأحد أهم دوافع تطوير الإفصاح والعمل على توفير أساليب وإجراءات لحماية حقوق الملاك، ذلك للأسباب التالية^(٢):

أ- لم يعد المستثمر أو المساهم قادراً على الإطلاع على دفاتر وسجلات المنشأة كما كان الحال في المنشآت الفردية وشركات الأشخاص.

ب- لا تجيز القوانين في دول العالم لهذا المساهم الإطلاع على هذه الدفاتر.

ت- تشتت المساهمين وتوزعهم بين مناطق مختلفة جغرافياً قد لا يمكنهم من الوصول إلى البيانات الخاصة بالمنشأة.

ث- عدم المعرفة الفنية الكافية لدى معظم الملاك بتفاصيل العمليات والقواعد والسياسات المحاسبية النازمة لإعدادها.

ج- تغيير المساهمين من وقت لآخر يضع صعوبات أمام وصولهم إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بعمليات المنشأة.

١- Ray, B., ١٩٨٩, "The Firm as a specialist Contracting Intermediary: Application to Accounting and Auditing", Working paper, The University of Rochester, pp. ١-٦

٢- القاضي، حسين وحمدان، مأمون، "نظرية المحاسبة"، (الطبعة الثانية، جامعة دمشق، ١٩٩٩)، ص ١٧.

بناءً عليه، يتم انتخاب إدارة مهنية تتولى إدارة المنشأة بالوكالة عن الملاك^(١)، يتم تفويضها سلطات اتخاذ القرارات التي يفترض أنها تصب في إطار مصالح الملاك، إذ تعتبر وظيفة تمثيل المصالح هذه، بمثابة الواجبات الرئيسية للمديرين المحترفين، وكان ينظر لدور الإدارة في الشركات المساهمة على أنها الحارس لممتلكات وأصول الملكية الغائبة^(٢). كان الهدف من القوائم المالية من هذه الزاوية توفير تقرير للملاك أو لموردي رأس المال (المساهمين وحملة السندات) من أجل تسهيل تقييمهم لمدى تمثيل الإدارة للمصالح. وتعرف الوكالة بأنها "عقد يرتبط Engage وفقاً له شخص أو أكثر (الموكل Principal) مع شخص آخر يدعى (الوكيل Agent) لأداء خدمة أو عمل لمصلحته، الذي يتضمن تفويض Delegating بعض صلاحيات القرار للوكيل"^(٣).

وتعود الجذور الأولى لنظرية الوكالة إلى ما ذكره Adam Smith (١٧٧٦) في كتاباته "بأن كل إنسان يسعى إلى تحقيق وتعظيم منفعة الذاتية Self-Interests"، وهذه الفكرة ليست إلا تحليل سلوكي للطبيعة البشرية، فكل إنسان يسعى لتحقيق منفعة الذاتية بما فيها سعيه لتحقيق منفعة عامة^(٤). وتضمنت تحليلاته تعارض المصالح بين ملاك الشركات ذات الأسهم المشتركة Joint Stock وإدارتها في إطار المصلحة الذاتية، مما دعا (١٩٩٤) Jensen إلى اعتبار Adam Smith أول منظري الوكالة^(٥). ثم ظهرت نظرية الوكالة لتفسير طبيعة المنشأة من قبل (١٩٣٧) Coase، الذي قدم نظرية المنشأة على أساس أنه يمكن النظر إلى وجود المنشأة كوسيلة ملائمة لتنظيم عمليات التعاقد وتكاليف الصفقات، وبديل فعال لفشل آليات السوق في تخفيض تكاليف الصفقات أو معاملات السوق^(٦).

إلا أن البحث المقدم من قبل (١٩٧٦) Jensen and Meckling يعتبر من أبرز البحوث التي قدمت في تحليل علاقات الوكالة اعتماداً على الربط بين ثلاثة عناصر أساسية، هي: السلوك الإداري Managerial Behaviour، تكاليف الوكالة Agency Costs، هيكل الملكية Ownership Structure^(٧). حيث قدم الباحثان تحليلاً يدور داخل المنظمة مستخدمين السلوك

١- القاضي حسين وحمدان، مأمون، "نظرية المحاسبة"، (جامعة دمشق، ٢٠٠٤)، ص ٢٥.

٢- الشيرازي، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، (الطبعة الأولى، الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ٢١.

٣- Jensen, M. and Meckling, W., ١٩٧٦, p ٣٠٨.

٤- إسماعيل، زكريا محمد الصادق، "تحليل سلوك الدارة العليا في اختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (العدد الثاني، ١٩٨٨)، ص ٤٢٩.

٥- Jensen, M., ١٩٩٤, "Self-Interest, Altruism, Incentives, and Agency Theory", **Journal of Applied Corporate Finance**, (Summer), p ١١.

٦- Khalil, A., ١٩٩٧, "The Contractual Governance Function of Accounting Information in Profit-Sharing (Mudarabai) Financing", **PH.D Thesis in Accounting**, School of Business, University of Birmingham, p ٥٠.

٧- Jensen, M. and Meckling, W., ١٩٧٦, "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", **Journal of Financial Economics**, (Vol. ٣ October), pp ٣٠٥-٣٦٠.

التنظيمي Organization Behaviour، علم الاقتصاد، وعلم التمويل في نفس الوقت. قد أثار البحث العديد من القضايا البحثية المهمة، واعتبرت التحليلات التي قام بها الباحثان تمثل الطبيعة الايجابية Positive في تحليلات نظرية الوكالة، ممثلة فيما يلي^(١):

- أ- تحديد مفهوم تكاليف الوكالة.
 - ب- تحديد دوافع كل من الوكلاء والموكلين، إضافة إلى استنباط فروض حول الترتيبات التعاقدية المتوقع ملاحظتها في حالة التوازن بين هذه الدوافع .
 - ت- اقتراح أن القوائم المالية التي خضعت للمراجعة جزء من نتائج عملية التوازن.
- واعتماداً على الطبيعة الإيجابية لنظرية الوكالة ينظر إلى المنشأة بأنها "سلسلة Nexus من العقود التي تتم بين الأطراف ذات الصلة بها، تتصرف بشكل رشيد وعقلاني Rational في إطار تعظيم منافعها الخاصة"^(٢). وهذه العقود تحدد القواعد الواجب إتباعها ذلك وفقاً للقوانين والأنظمة السائدة في المنشأة متضمنةً ثلاثة نقاط رئيسية وهي^(٣):

- أ – نظام تقييم الأداء داخل المنشأة.
 - ب – نظام المكافآت.
 - ج – التنازل عن حقوق القرار.
- وفي إطار النظر إلى سلسلة العقود التي تنشأ داخل المنشأة يمكننا من أخذ فكرة معمقة وواضحة عن طبيعة عمل المنشأة، وإن مدى الرشد والعقلانية السائد بين طرفي الوكالة، يساعد في توفير معلومات مهمة ودقيقة عن طبيعة عمل المنشأة ومدى استمراريتها، إذ تمثل العلاقة بين طرفي الوكالة (الموكل والوكيل) محور اهتمام نظرية الوكالة، حيث تسعى النظرية إلى إيجاد العلاقة التعاقدية المثلى بين الموكل والوكيل، باعتبار أن كل من طرفي الوكالة يكون مدفوعاً لتحقيق منفعته الذاتية.
- بناءً عليه، تعتبر المنشأة البيئة الملائمة لتنظيم عمليات التعاقد وتكاليف الصفقات بين مجموعة من الأطراف تنشأ فيما بينهم علاقات الوكالة، علماً أن كل طرف من أطراف الوكالة يهدف إلى تعظيم منفعته الذاتية، مع إدراك كل طرف بأن رفاهيته تعتمد على استمرار المنشأة وتطورها في بيئة الأعمال، إن العمل على إيجاد العلاقة التعاقدية المثلى فيما بينهم، يساعد في تخفيض تكاليف الصفقات إلى أكبر حد ممكن، بالتالي تطور المنشأة واستمرارها.

١ -Watts, R, ١٩٧٧, "Corporate Financial Statements, A Product of the Market and Political Processes", **Australian Journal of Management**, (Vol. ٢, April), PP ٥٥-٥٦.

٢ -Jensen, M., ١٩٨٣, " Organization Theory and Methodology", **The Accounting Review**, (Vol. LVIII, No. ٢), p ٣٢٦.

٣ -Idem

٢ - ١ - ٢ : افتراضات نظرية الوكالة:

- في إطار النظرة إلى الطبيعة الإيجابية لنظرية الوكالة التي تقر بأن المنشأة هي سلسلة من العقود بين الأطراف المختلفة، كل طرف يسعى إلى تحقيق منفعته الذاتية.
- بناءً عليه، تركز نظرية الوكالة على الافتراضات التالية^(١):
- أ- يتصف الوكلاء بالرشد في السعي وراء تعظيم منافعهم الخاصة.
 - ب- يسعى الوكلاء للحصول على الحوافز المالية وغير المالية كالرواتب والمكافآت وغيرها.
 - ت- يتصف الوكلاء بأنهم غير راغبون بالمخاطر، خاصة إذا كانت المكافآت التي يحصلون عليها كبيرة بصورة كافية.
 - ث- لا تتطابق المصالح الشخصية للوكلاء مع الموكلين.
 - ج- يرغب الوكلاء عادةً بعدم بذل الجهد في العمل.

من دراسة وتحليل هذه الافتراضات يمكن التوصل إلى النقاط التالية:

- ١- يتصف الوكيل بالرشد، أي أنه يسعى إلى القيام بالأعمال التي تحقق له أكبر منفعة بأقل تكلفة ممكنة، آخذاً بعين الاعتبار بأن الموكل سيسعى إلى العمل إلى تحقيق منفعته الذاتية أيضاً بأقل تكلفة ممكنة، بالتالي فإن دراسة هذا الافتراض بالشكل المطلوب سيؤدي إلى تكوين فكرة واسعة عن التصرفات التي سيقوم بها كل من طرفي الوكالة.
- ٢- إن الوكيل بحكم الطبيعة سيكون غير راغب للدخول في أي مخاطر، بالتالي لا بد من دراسة ومعرفة ميول الوكيل واستعداده لتحمل المخاطر، وإن اقتراح المكافآت من شأنه أن يشجع الوكيل لتحمل المخاطر، علاوةً على ذلك فإنه يستخدم مقياس المنفعة لتحديد مدى رغبة الوكيل في تحمل المخاطر، وإن دالة المنفعة تختلف باختلاف ميول متخذ القرار بالنسبة للمخاطر، وتحديد موقفه بشكل دقيق بالنسبة للمخاطر. إذ تتلخص المواقف التي قد يتخذها الوكيل فيما يلي^(٢):

أ - قد يتخذ الوكيل موقف محايد بالنسبة للمخاطر Risk Neutral.

ب - قد يكون الوكيل غير راغب في المخاطر Risk Averse.

ج - وقد يكون الوكيل ميالاً أو راغباً في المخاطر Risk Seeking.

- ٣- وجود تعارض بين أطراف العلاقة التعاقدية، فقد يعتقد الموكل أن الوكيل يقوم بأقصى جهد ممكن، بالتالي فهو يتحمل إضافة إلى ذلك تكاليف المكافآت والحوافز التي تمنح

١- عبد العليم، نجاتي إبراهيم، "نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء"، مجلة العلوم الإدارية، كلية التجارة، بني سويف، جامعة القاهرة، (السنة الأولى، العدد الأول، ١٩٩١)، ص ٩٠.

٢- المرجع السابق، ص ٩١ - ٩٢.

للوكيل، في حين أن الوكيل يسعى إلى بذل أقل جهد ممكن بنفس الوقت لرغبته في تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع، هنا لابد من صياغة نظام للحوافز يرضي الوكيل بحيث يكون ميالاً لبذل الجهد الممكن، وزيادة منفعته عن طريق الحوافز والمكاسب التي تتحقق للموكل، النتيجة زيادة منفعة كل من الوكيل والموكل وتحقيق أهداف ومصالح كل من طرفي العلاقة التعاقدية.

٤- بالرغم من حالة التعارض بين طرفي العلاقة التعاقدية فإنه لا يمكن استبعاد وجود مصالح مشتركة بينهما، ذلك من خلال العلاقة التبادلية التي لا تؤدي إلى زيادة رفاهية كل من الوكيل والموكل وإنما تتعداها إلى أي طرف آخر في المنشأة، إذاً إن رفاهية أي شخص في المنشأة تتوقف على مدى النجاح الذي تحققه المنشأة التي يعمل فيها، هنا يقول Baiman (١٩٨٢) بأنه يمكن تحقيق منفعة كل من الموكل والوكيل دون إلحاق ضرر بأي منهما^(١).

٥- إن وجود نظام لتحفيز الوكيل يساعد الموكل في توجيه سلوك الوكيل لتحقيق منفعة الموكل هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الوكيل يسعى جاهداً للتعامل مع ظروف المخاطرة بهدف تحقيق منفعة الموكل، وبناءً عليه، فإن كلاً من طرفي العلاقة التعاقدية بحاجة إلى المعلومات الكافية من أجل تحقيق منفعته ومنفعة الطرف الآخر، ويتوقف مدى دقة الحصول عليها إلى تقليل تعرض المصالح إلى أقل حد ممكن.

٢ - ١ - ٢ - ٣: فروض نظرية الوكالة:

تتمثل الفروض العلمية لنظرية الوكالة في ثلاثة فروض أساسية^(٢):

١ - فرض تحقق التوازن بين هدف الموكل ومنفعة الوكيل.

٢ - فرض المخاطرة وعدم التأكد.

٣ - فرض تحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج.

وسنقوم بدراسة هذه الفروض كما يلي:

١ - فرض تحقق التوازن بين هدف الموكل ومنفعة الوكيل:

يعتبر فرض تحقيق منفعة الموكل هدفاً رئيسياً ملائماً لكافة المنشآت، كما أنه يمثل مقياساً لكفاءة كل وكيل على حدا بمقدار مساهمته في تحقيق الهدف، ويتحقق فرض التوازن بين هدف

١ - Baiman Stanley., ١٩٨٢, "Agency Research Managerial in Accounting A survey", **Journal of Accounting Literature**, (Vol. ١), P. ١٦٢.

٢ - الشافعي، عبد الحميد عبد الفتاح، "دور المدخل التكاملي في بناء نظرية المحاسبة بالوكالة"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١٩٨٩، العدد الخامس، ص ص ١٤٧ - ١٥٢.

الموكل ومنفعة الوكيل، إذا استحال زيادة المنفعة الذاتية لوكيل معين دون انخفاض منفعة وكيل آخر أو بدون انخفاض هدف الموكل^(١).

٢- فرض المخاطرة وعدم التأكد:

يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى حدوث فرض المخاطرة وعدم التأكد لكل من الموكل والوكلاء، فينشأ هذا الفرض نتيجة إخفاء معلومات خاصة عن الأطراف الخارجية ذلك من أجل تحقيق منافع خاصة، مما يؤثر هذا الإجراء سلباً في تحقيق هدف الموكل ومنفعة الوكلاء الآخرين^(٢).

ولاشك أن فرض المخاطرة وعدم التأكد يتأثر بمجموعة من العوامل منها خارجية متعلقة بالظروف البيئية والمنافسة، وأخرى داخلية مثل حجب معلومات مفيدة لكل من الموكل والوكيل، ذلك باعتبار أن المعلومات المتوفرة هي التي تساعد على اختيار السياسات المحاسبية المناسبة التي تؤدي إلى تحقيق هدف الموكل ومنفعة الوكيل.

٣- فرض الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج:

يمكن دراسة هذا الفرض في ضوء مقدمة تعدد الوكلاء وفترات القياس المحاسبي لأداء الوكلاء، انطلاقاً من فرض الاستمرارية فإن العمر الإنتاجي للوحدة المحاسبية أكبر من العمر الإنتاجي للوكلاء. وقدم الفكر المحاسبي نوعين من النماذج لتحقيق هذا الفرض وهما نموذج التجزئة ونموذج فحص الانحرافات.

طبقاً لنموذج التجزئة لابد من تحديد هدف الموكل بشكل واضح^(٣)، في حين أنه تم الأمر في فحص الانحرافات على المقابلة بين منافع الحصول على المعلومة وتكلفة فحص الانحرافات، ويتوقف فحص الانحرافات على المكاسب التي تحققها المعلومات المكتسبة عن نتائج الأداء^(٤).

٢ - ١ - ٣: تحليلات نظرية الوكالة في إطار السلوك النفعي للإدارة:

يهدف الملاك إلى العمل على إيجاد صيغة مثلى لطرفي التعاقد تساعد في تقليل تكاليف التعاقد إلى أكبر قدر ممكن، في حين أن الدراسات التي أجريت في هذا المجال أظهرت أن الإدارة تقوم باختيار السياسات التي تؤدي إلى زيادة منفعتها الخاصة على حساب منفعة الملاك (الموكل)، تختلف السياسات التي تختارها الإدارة من جراء هذا الأمر، فقد تمتلك معلومات

١- المرجع السابق، ص ١٤٨.

٢-Baiman, S., and Evans, H. J., ١٩٨٣, "pre-decision information and participative management control systems", J.A.R., (Vol. ٢١, No ٢), PP ٣٧١-٣٩٥.

٣-الشافعي، عبد الحميد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ١٥١.

٤-Lambert, R. A., ١٩٨٣, "Long-Term Contracts and Moral Hazard", The Bell Journal of Economy, (Vol. ١٤, No. ٢. Mar), pp ٤٤٠-٤٥٢.

خاصة لا تفصح عنها للملاك، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عدم تماثل في المعلومات بين طرفي العلاقة التعاقدية، الذي ينتج عنها مشاكل الوكالة، وزيادة تكاليف التعاقد.

٢ - ١ - ٣ : مشاكل الوكالة Agency Problems:

تنشأ مشاكل الوكالة من الحاجة إلى الانسجام في الأهداف الذي يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التعاقد، وقد أكدت الدراسة المقدمة من قبل (Bergen et al ١٩٩٢)، بأنه من المهم ملاحظة أن معظم نماذج الوكالة هي التي يجب أن تحقق كفاءة العلاقة التعاقدية من وجهة نظر الموكل. والفرضية هنا أن الموكل هو الشخص المسيطر في علاقات الوكالة، لذلك فإن التعاقد الكفء Efficient Contract هو الذي يؤدي إلى أفضل نتيجة ممكنة للموكل التي تعطيه إمكانية فرض الحالة المثالية التي تحقق هدفه وتؤدي إلى زيادة المنافع لكل من الموكل والوكيل^(١).

بناءً عليه، يؤدي تعارض المصالح مابين الموكل والوكيل إلى حدوث مشاكل الوكالة، وتتمثل الأسباب التي تؤدي إلى حدوث مشاكل الوكالة بين الموكل والوكيل في النقاط التالية^(٢):

١ - اختلاف دوافع كل من الموكل والوكيل.

٢ - إخفاء بعض المعلومات من قبل الوكيل.

٣ - من المفترض أن يكون الوكيل غير راغب في المخاطر Risk-Averse.

٤ - صعوبة وكلفة مراقبة الموكل لأداء الوكيل.

وتعد الأسباب السابقة مسوغات لحدوث مشاكل الوكالة التي تتمثل في مشكلتين رئيسيتين:

أ - مشكلة المخاطر الأخلاقية: Moral Hazard Problem.

ب - مشكلة الاختيار العكسي: The Adverse Selection Problem.

أولاً: مشكلة المخاطر الأخلاقية Moral Hazard Problem:

تنشأ مشكلة المخاطر الأخلاقية نتيجة عدم قدرة الموكل على ملاحظة أعمال وتصرفات الوكيل إضافة إلى عدم تماثل المعلومات بين كلا الطرفين. فتفترض تحليلات الوكالة أن الموكل يكون مدفوعاً إلى تحقيق هدفه آخذاً بعين الاعتبار المنافع التي ستتحقق في المستقبل التي تعود لطرفي العلاقة التعاقدية، ويرى (Holmstrom ١٩٧٩) أن المصادر الرئيسية لمشكلة المخاطر الأخلاقية هي في عدم تماثل المعلومات بين الوكلاء والموكلين، ذلك بسبب عدم القدرة على

^١-Bergen ,M., Dutta, S., & Walker, O. C., ١٩٩٢, "Agency Relationship in Marketing: A Review of The Implications and Application of Agency and Related Theories", **Journal of Marketing** , (Vol. ٥٤, July), p ٢.

^٢-Cataldo . J .A., ٢٠٠٣, "Information Asymmetry: A Unifying Concept For Financial and Managerial Accounting Theories", **Studies in Managerial and Financial Accounting**, (Vol. ١٣), p ١٠

مراقبة أعمال الوكلاء، إلا أن العلاج الطبيعي لهذه المشكلة تكمن في استثمار مصادر المعلومات في مراقبة أعمال الوكيل واستخدام هذه المعلومات في عملية التعاقد الحالية والمستقبلية، وإن استخدام المعلومات غير الصحيحة من شأنه أن يؤدي إلى حدوث مشكلة المخاطر الأخلاقية^(١).

في حين اعتبر (Bergen et al ١٩٩٢) أن هذه المشكلة تحدث ما بعد عملية التعاقد Post contractual بين الوكيل والموكل، وتتمثل القضية الرئيسية هنا في المقدرة التي يمتلكها الموكل لتقييم أداء الوكيل ويوجهه بالاتجاه الذي تكون فيه دوافع الوكيل منسجمة مع أهداف الموكل، وما هي المعلومات التي يجب أن يمنحها الموكل للوكيل بحيث تمكن الموكل لاحقاً من عملية تقييم أداء الوكيل. وقد اعتمد (Bergen et al ١٩٩٢) تسمية المشاكل الناتجة ما بعد عملية التعاقد بمشاكل "الإجراءات الخفية" Hidden Actions^(٢). حيث تقوم نماذج الإجراءات الخفية على مجموعة من الافتراضات لكل من الموكل والوكيل التي تتمثل بـ^(٣):

أ – كل منهما يكون مدفوعاً إلى تحقيق منفعة ذاتية، لأن معظم النماذج التي تحكم العلاقات الاقتصادية مثل مفهوم المنفعة الذاتية تسعى لترجمة الأهداف نحو تعظيم الأرباح (أو المنافع).

ب – يتأثر الموكل بالظروف المحيطة به التي تؤثر في عدم اكتمال المعلومات لديه، لأنه من المفترض أنه يمتلك بعض المعلومات عن مميزات الوكيل ومقدراته، بالتالي فإن المعلومات عن أعمال الوكيل ستكون غير كاملة، إضافة إلى أنه لدى الوكيل معلومات يحتاجها الموكل من أجل تحقيق أهدافه، وهذه المعلومات تؤدي إلى زيادة منفعة الوكيل لأن دوافعه تتجه باتجاه منح الموكل معلومات خاطئة.

ج – الافتراض الثالث مرتبط بظروف الاقتصاد بشكل عام التي تؤثر على سوق الأعمال، بما فيها سلوك الوكيل. بالتالي فإن مشكلة الإجراءات الخفية تزداد عندما يختلف أداء كل من الموكل والوكيل باتجاه تحمل المخاطر.

بناءً عليه، لمواجهة هذه المشكلة تستخدم عدة عقود بديلة، أفضلها عقد المشاركة في الخطر الذي يتمثل في أجر ثابت بالإضافة إلى مكافأة تحسب بنسبة مئوية من الناتج^(٤).

ثانياً: مشكلة الاختيار العكسي The Adverse Selection Problem:

تنشأ هذه المشكلة في الحالات التي يستطيع فيها الموكل ملاحظة أعمال الوكيل، إذ تختلف المعلومات المتوفرة لدى كل منهما، فيعتمد الوكيل إلى حجب معلومات قد تفيد الموكل، ويهدف

^١-Holmstrom, B., ١٩٧٩, "Moral Hazard and Observability", *The Bell Journal of Economy*, (Vol. ١٠, No. ١. spring), p ٧٤

^٢-Bergen, et al., *op. cit.*, P. ٣

^٣-Idem

^٤-Baiman Stanley, *op. cit.*, P. ١٦٣.

من جراء هذا الأمر إلى زيادة منفعته الخاصة على حساب منفعة الموكل، في مثل هذه الحالة لا يستطيع الموكل تحديد ما إذا كان الوكيل يقوم بالاختيار المناسب عند اتخاذ القرارات^(١).

ومن وجهة نظر (Bergen et al (١٩٩٢) تنشأ المشكلة ما قبل العملية التعاقدية Pre contractual، ذلك قبل أن يقرر الموكل بأن يتعاقد مع الوكيل. وتتمثل القضية الأساسية هنا بمدى امتلاك وكيل معين لخصائص مميزة يحاول الموكل البحث عنها، إضافة إلى الإستراتيجية الرئيسية التي يتخذها الموكل لمعرفة هذه الخصائص. هذه الأنواع هي من المشاكل التي تواجه المسوقين عندما يعينون مندوبي مبيعات جدد أو العاملين في قطاع التسويق^(٢). واصطلاح (Bergen et al (١٩٩٢) على تسمية المشاكل الناتجة ما قبل عملية التعاقد بمشاكل "المعلومات الخفية" Hidden Information، فمن المفترض أن يعرف الموكل طبيعة المهام التي يجب أن توكل إلى الوكيل، إضافة إلى الخصائص الشخصية التي يحتاجها الوكيل لأداء هذه المهام بنجاح، هنا يحدث عدم تماثل في المعلومات ما بين الموكل والوكيل عندما يعرف الموكل بأن المعلومات التي حصل عليها حول كفاءة الوكيل لم تكن بالمستوى المطلوب، بالتالي سيحاول الموكل التغلب على هذه المشاكل من خلال ثلاثة طرق^(٣):

أ - فرض حاجز مع الوكيل.

ب - فحص الإشارات الخفية التي تدل على الطاقات الكامنة للوكيل.

ج - زيادة الفرص لاختيار المنفعة.

إلا أن Baiman (١٩٨٢) يرى بأن معالجة هذه المشكلة يتم من خلال استخدام عقود حوافز بديلة يتم تأسيسها على أساس ميول الوكيل نحو تحمل المخاطر^(٤). في حين أن Cataldo (٢٠٠٣) يرى أن فكرة اقتراح الحلول المناسبة تتمثل في تأسيس هيكل تنسجم فيه أهداف كل من طرفي العلاقة التعاقدية. يمكن تمثيل كل من مشاكل الوكالة والحلول المقترحة في الجدول التالي^(٥):

١-Idem

٢-Bergen , et al., *op. cit.*, P. ٢-٣.

٣-Idem

٤-Baiman Stanley, *op. cit.*, P. ١٦٤.

٥-Cataldo . J .A.,*op. cit.*, P. ١٠.

مشاكل الموكل – الوكيل	حلول مشاكل الموكل – الوكيل
اختلاف المنفعة	تعظيم الانسجام في الأهداف
الوكيل بطبعه غير راغب في المخاطر	تخفيض المخاطر التي ترتبط بالوكيل
يملك الوكيل معلومات خاصة مخفية	العمل على تخفيض هذه المعلومات المخفية
صعوبة مراقبة أداء الوكيل	تخفيض الحاجة إلى المراقبة

الجدول رقم (١) مشاكل الوكالة وحلولها

٢ - ١ - ٣ : المصادر الرئيسية لتكاليف الوكالة:

قدمت علاقات الوكالة وتفويض الصلاحيات إلى الوكيل في إطار تعارض المصالح بينهما وفي إطار النظرة إلى عدم إمكانية حدوث عملية تعاقدية تامة بالنسبة لكل فعل يقوم به الوكيل الذي يمكن أن يؤثر على رفايته ورفاهية الموكل، مما يؤدي إلى حدوث مشاكل الوكالة، وينجم عن هذه المشاكل تكاليف الوكالة، وبشكل عام فإن هناك ثلاثة مصادر رئيسية تؤدي إلى ظهور تكلفة الوكالة، هي^(١):

١ - الملكية الجزئية المشتركة:

عندما يقوم المالك/ المدير ببيع أسهم عادية لملاك آخرين من خارج المنشأة، ولكنه في نفس الوقت يظل مديراً أي يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ القرارات. وبافتراض أن هذا المالك/ المدير يسعى لتعظيم منفعة الشخصية فسوف ينشأ لديه الحافز للاستفادة من هذا الموقف، فالمالك الذي ينفق على منصبه كمدير مبلغ معين في حال كان مالكا للمنشأة كلها، فإن قد يفكر في زيادة هذا الإنفاق عندما يشترك معه ملاكاً آخرين طالما أنه لا يتحمل كل هذه التكاليف.

٢ - المديونية:

عندما تلجأ المنشأة إلى الديون يدخل في العلاقة طرف ثالث بجانب الإدارة والملاك، هذا الطرف الثالث هو الدائنون، يؤدي هذا الأمر إلى تعقيد المشكلة حيث أنه بموجب عقد القرض الذي يتم بين الدائنين والإدارة تنشأ علاقة وكالة من نوع آخر حيث يقوم الدائنون بتفويض إدارة المنشأة في استخدام أموالهم. وفي هذه الحالة تكون مشكلة الوكالة مزدوجة:

أ- مشكلة علاقة الدائنين مع الإدارة: فقد تستغل الإدارة سلطاتها في استغلال الأموال المقترضة بالطريقة التي تعظم منافعها الخاصة وقد يتم ذلك بدون علم الملاك.

١- الهواري، سيد محمود، وعبيد، سعيد توفيق، "الإدارة المالية: قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة"، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٨)، ص ٢٩٤-٢٩٥.

ب- مشكلة علاقة الدائنين مع الملاك: فقد يفضل الملاك التحول من مشروع أقل خطورة تم الاتفاق عليه مع الدائنين إلى مشروع أكثر خطورة دون علم الدائنين، ذلك بسبب رغبتهم في تحقيق عائد أعلى يعود عليهم هم وليس على الدائنين.

٣ - عدم تماثل المعلومات لدى جميع الأطراف:

يحدث عدم تماثل المعلومات بسبب موقع الإدارة في المنشأة، حيث يكون لدى الإدارة قدرة الإطلاع على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمنشأة، ذلك على خلاف بقية الأطراف الأخرى خاصة الملاك، إذ تعتمد تلك الأطراف على المعلومات التي تفصح عنها الإدارة. و يؤدي هذا إلى حدوث مشكلة المخاطر الأخلاقية Moral Hazard، حيث قد تقوم الإدارة باستغلال هذه المعلومات والقيام بأفعال تحقق مصالحها الخاصة على حساب مصالح الملاك.

٢ - ٣ - ٣: تكاليف الوكالة Agency Costs:

تنشأ تكاليف الوكالة Agency Costs بسبب بواعث لدى كل من الوكيل والموكل وملاك المنشأة للقيام بأعمال تتعارض مع مصالحهم، فالوكيل، مثلاً، قد لا يعمل دائماً في إطار تحقيق الأفضل بالنسبة لمصلحة الموكل^(١)، وتتكون تكاليف الوكالة من ثلاثة عناصر رئيسية^(٢):

أ- تكاليف الإشراف التي يتحملها الموكل للرقابة على تصرفات وسلوك الوكيل، مثل تكاليف قياس وملاحظة ووضع سياسات التعويضات والمكافآت التي يحصل عليها المديرون.
ب- تكاليف الالتزام التي يتحملها الوكيل لضمان بأنه لن يقوم بالأفعال التي تضر بمصالح الوكلاء.

ج- الخسارة المتبقية Residual Loss التي تحصل نتيجة اختلاف الأفعال التي كان سيتخذها الوكلاء لأنفسهم لو كانوا ملاكاً عن ما يتخذونه وهم وكلاء.

إلا أن Ray & William (١٩٨٩) عرفا تكاليف التعاقد بأنها مجموع التكاليف التي تتكبدها المنشأة من طرفي التعاقد من خلال^(٣):

أ- البحث عن طرف مهتم بعملية التعاقد.

ب- التفاوض على العقد.

ت- تنفيذ العقد بصيغة مقبولة.

١-Whittred, G., and Zimmer, L., ١٩٩٠, "Financial Accounting: Incentive Effects and Economic Consequences", (٢ed; Australia: Holt, Rinehart and Winston), p ٢٢

٢-Jensen, M., and Meckling, w., Loc. cit

٣-Ray, B and William, E., , op. cit., pp. ٦-٧.

- ث- إلزام الأفراد الذين هم من طرف المنشأة بأداء جيد ومراقبة أداء الأطراف الأخرى من العقد.
- ج- تطبيق الأداء.
- ح- مكافآت التعاقد.
- خ- الخسارة المتبقية الناتجة عن ضياع فرص التعاقد الممكنة وتجنب أي من تكاليف التعاقد الواردة في السابق.
- ويرى هندي (١٩٩٩) أن تكاليف الوكالة تتمثل في التكاليف التي يتكبدها المالك (الموكل) للتأكد من الإدارة (الوكيل) تقوم بالأعمال التي تخدم مصالحهم، ومن هذه التكاليف^(١):
- أ- تكاليف المراقبين الخارجيين لملاحظة تصرفات الإدارة.
- ب- تكاليف اختيار وتنفيذ قيود يتقرر فرضها على قرارات الإدارة.
- ت- تكلفة الفرصة البديلة التي تنتج عن انخفاض محتمل في كفاءة الإدارة.
- ث- تكاليف إعادة التنظيم بما يُمكن من تفويض السلطات وعدم تركيزها في يد الإدارة العليا.

١ - هندي، منير، سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية (١): الفكر الحديث في مجال الاستثمار، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٩)، ص ٢٣.

المبحث الثاني: عدم تماثل المعلومات

تستخدم الإدارة السياسات المحاسبية لزيادة منافعها الخاصة ممتلكة معلومات خاصة نتيجة لموقعها في المنشأة، مما يسمح بحدوث عدم تماثل في المعلومات مابين الإدارة والأطراف المهمة بالمنشأة، وأكدت التفسيرات المقدمة لظاهرة اختيار الإدارة للسياسات والطرق المحاسبية بأن الإدارة ومن موقعها في المنشأة قد تقوم بإيصال معلومات ملائمة للأطراف الخارجية، بما فيها معلومات حول أداء المنشأة المتوقع.

يناقش هذا المبحث ظاهرة عدم تماثل المعلومات فيما يتعلق بسلوك الإدارة، ذلك من خلال المعلومات التي تمتلكها الإدارة من موقعها في المنشأة، ذلك من خلال ما يلي:

- ٢ - ٢ - ١ : ماهية عدم تماثل المعلومات.
- ٢ - ٢ - ٢ : طرق قياس عدم تماثل المعلومات.
- ٢ - ٢ - ٣ : الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات.
- ٢ - ٣ - ٤ : المنظور النفعي لعدم تماثل المعلومات.
- ٢ - ٣ - ٥ : المنظور المعلوماتي لعدم تماثل المعلومات.

٢ - ١ : ماهية عدم تماثل المعلومات:

يعتبر مفهوم التماثل symmetry من المفاهيم المتعددة الأبعاد والجوانب. فهو يرتبط بمفهوم التناظر أو التناسب أو التشابه. ويتضمن المعنى اللغوي لكلمة التماثل symmetry في قاموس Oxford Word power: أنها تمثل حالة وجود شيئين متشابهين تماماً بالحجم والشكل^(١). بالتالي فإن عدم التماثل يعني عدم التشابه ما بين شيئين تماماً، وبمعنى آخر هي حالة توافر شيء لشخص ما عن أمر ما، وغيابه عن الطرف الآخر الذي يهتم بنفس الشيء.

أما من ناحية الاستخدام الأكاديمي لمصطلح عدم تماثل المعلومات، فيعود إلى السبعينيات من القرن العشرين، حيث ظهر بصورة كبيرة في دراسات التمويل والمحاسبة عقب فوز الاقتصادي Akerlof بجائزة نوبل في عام ١٩٧٠ بعد بحثه الشهير "The Market for Lemons: Quality Uncertainty and Market Mechanism"، الذي قام فيه بتأصيل مفهوم عدم تماثل المعلومات بين البائعين والمشتريين في السوق بالتطبيق على سوق السيارات المستعملة، مبيناً كيف يمكن أن يؤدي عدم تماثل المعلومات بين البائعين والمشتريين في هذا السوق إلى نجاح السيارات المستعملة ذات الجودة المنخفضة في طرد السيارات المستعملة ذات الجودة المرتفعة من السوق. فالمتعامل في سوق السيارات المستعملة يقوم بشراء السيارة دون أن يكون لديه معلومات كاملة بخصوص ما إذا كانت السيارة التي قام بشرائها بحالة جيدة أم لا، إذ أن تلك المعلومات تتوافر فقط لدى البائع وقد لا تكون متاحة للمشتري، وهو ما يعني وجود حالة عدم تماثل المعلومات بين البائع والمشتري، وهو ما يؤدي إلى زيادة نجاح البائع في بيع السيارة ذات الجودة المنخفضة بنفس سعر السيارة ذات الجودة المرتفعة^(٢).

ولاشك بأنه لا يوجد تعريف محدد لعدم تماثل المعلومات، فقد عرف (هندي، ١٩٩٢) حالة عدم تماثل المعلومات في السوق "بأنها نقص المعلومات الذي يرجع لعدم كفاية ما يحصل عليه المستثمر من معلومات داخلية وهو بصدد اتخاذ القرارات الاستثمارية"^(٣). كما عرف (الدهراوي، ١٩٩٤) حالة عدم تماثل المعلومات في السوق بأنها "حالة تنشأ بين الأطراف الخارجية والأطراف الداخلية تستطيع فيها الأطراف الداخلية استخدام ما لديها من معلومات داخلية لتحقيق عوائد غير عادية على حساب الأطراف الخارجية"^(٤). كما عرفها (Lu, ٢٠١٠).

١ - Oxford Word power, P٧٨٤.

٢ - عبيد، إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.

٣ - هندي، منير إبراهيم، "الأوراق المالية وأسواق رأس المال"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٢. مأخوذة عن عبيد، إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣١.

٤ - الدهراوي، كمال الدين مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٣ - ٨٩.

على أنها ظاهرة عدم تناسق وتكافؤ المعلومات في السوق^(١)، مما يشير إلى أن بعض المستثمرين لديهم المزيد من المعرفة عن قيمة المنشأة الأساسية لأن لديهم معلومات خاصة، بينما يوجد مستثمرون آخرون لم تصل إليهم تلك المعلومات مما يؤثر على قدرتهم في اليقين بالمحتوى الاقتصادي لتلك المعلومات، إلا أن (Paprocki, ٢٠٠٤) قد عرفها في اتجاه آخر على أنها "حيازة الإدارة أو الأطراف الداخلية لمعلومات حول الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للمنشأة، بشكل أكثر من حيازة الأطراف الخارجية لها مثل المستثمرين والدائنين والمحللين وغيرهم من المتعاملين في السوق"^(٢).

بناءً عليه، تحدث حالة عدم تماثل المعلومات من خلال امتلاك طرف لمعلومة بحكم موقعه في المنشأة وعدم امتلاكها من قبل الطرف الثاني الذي يحتاج إلى نفس المعلومة، فمثلاً الإدارة من خلال موقعها في المنشأة لديها معلومات خاصة قد لا تكون متاحة للغير من الأطراف الخارجية، كفرص الإستثمار المتاحة لديها في الوقت الحالي أو المتوقع توافرها في المستقبل وإمكانية نجاح واستمرار تلك المنشأة، هذه المعلومات قد لا تتوافر لدى الأطراف الخارجية مثل المستثمرين، المقترضين، المحللين الماليين، وغيرهم من المتعاملين في السوق، وحتى وإن توافرت لديهم فلن تتوافر في نفس توقيت توافرها لدى إدارة المنشأة، وهو الأمر الذي يسمح بحدوث عدم تماثل المعلومات بينها وبين تلك الأطراف، ونتيجة التعارض في المصالح بين الإدارة والمستثمرين، فإن إدارة المنشأة يمكن أن تستغل ما تمتلكه من معلومات خاصة في القيام ببعض التصرفات الإنتهازية بغية تحويل الثروة من المستثمرين إليها، مثلاً قيام الإدارة باستغلال معلوماتها الداخلية في عمليات التداول على الأوراق المالية للمنشأة وتحقيق عوائد غير عادية على حساب المستثمرين في السوق، كما أن عدم تماثل المعلومات في السوق يعتبر دافعاً أساسياً لقيام إدارة المنشأة بممارسات إدارة الأرباح بهدف زيادة الربح بالتالي زيادة مكافئاتها أو بهدف التأثير على أسعار أسهم المنشأة في السوق وخصوصاً في الفترات التي يتسم فيها أداء تلك الأسهم بالضعف أو في حال قيام المنشأة بطرح أسهم جديدة في السوق^(٣).

١ -Lu C.w., Chen T. H., Liao H. H., ٢٠١٠, "Information Uncertainty Information Asymmetry and Corporate Bond Yield Spreads", **Journal of Banking and Finance**, Vol.٣٤, Iss.٩, pp ٢٢٦٥ - ٢٢٧٩.

٢ -Paprocki. C., Stone M. S., "The Quality of Critical Accounting Policy Disclosure Lower for Companies with High Information Asymmetry?", **working Paper**, ٢٠٠٤.

٣ -Cohen , B., and Dean, T. "information asymmetry and investor valuation of ipo: top management team legitimacy as capital market signal", **strategic management journal**, vol.٢٦, ٢٠٠٥.

٢ - ٢ - ٢ : طرق قياس عدم تماثل المعلومات:

تمثل ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين طرفي العلاقة التعاقدية (الوكيل والموكل)، القضية الأساسية بالنسبة للمستثمرين والدائنين والمراقبين في السوق، حيث ترتبط تكاليف الإفصاح المحاسبي بدرجة الاختلاف والتباين في عدم تماثل المعلومات. وقد قدم الفكر المحاسبي عدد من المقاييس التي تستند إلى متغيرات عدة قابلة للملاحظة للتعبير عن هذه الظاهرة، فالطلب المتزايد على المعلومات من قبل رجال الأعمال والمستثمرين والرغبة في تحفيز رأس المال الخاص بإنتاج المعلومات والإفصاح، هو وسيلة أخرى للحد من عدم تماثل المعلومات، الذي يمثل مصدر لتبرير التدخل الحكومي في حال تباين المعلومات الذي مازال يمثل فجوة كبيرة بينه وبين واقع التفكير الاقتصادي العالمي^(١).

ومن المفيد القول أن قياس ظاهرة عدم تماثل المعلومات قد شغلت الكثير من الباحثين في هذا المجال وقد قدم الفكر المحاسبي عموماً والتمويلي خصوصاً العديد من المقاييس التي تؤدي إلى قياس هذه الظاهرة ومن أهم هذه المقاييس:

١ - احتمالية المعلومات على أساس حجم تباينها:

يقصد بهذا المقياس هو رغبة بعض المستثمرين في بيع أسهم المنشأة ورغبة الآخرين في الشراء، نظراً لكون الرغبة في التداول ترتبط أساساً بمدى توافر المعلومات الملائمة لكل المتعاملين، فإن حجم التداول يعتبر من المؤشرات التي يستدل من خلالها على درجة عدم تماثل المعلومات. تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن حجم التداول يرتبط بعلاقة عكسية مع عدم تماثل المعلومات، فعدم وصول المعلومات إلى كل المتعاملين داخل سوق الأوراق المالية (شروع ظاهرة عدم تماثل المعلومات) فإن ذلك يعني إما تخفيض المتعاملين ذوي المعلومات، أو انسحابهم من السوق نهائياً، هذا يعني انخفاض حجم التداول^(٢).

٢ - ربحية التداول الداخلي:

يقوم هذا المقياس على فكرة أن الأرباح الداخلية ذات الصلة بالمعلومات قبل الإفصاح العام يتم إدراجها بالكامل في أسعار الأسهم، كما ترتبط أرباح التداول من الداخل بدرجة التباين

^١ -Mann. S., Wustemann. H., ٢٠١٠, "Public Governance of Information Asymmetries the Gap Between Reality and Economic Theory", **Journal at Socio, Economics**, Vol. ٣٩, Iss. ٢, p ٣.

^٢ -Chi. W., Wang C., ٢٠١١, "Accounting Conservation in A setting of Information an Asymmetry Between Majority and Minority Shas Holders", **The International Journal at Accounting** , Vol. ٤٥, Iss. ٤ p ٧.

في المعلومات بين المديرين والمستثمرين من الخارج. ولذا فإن أرباح التداول من الداخل يكون صفراً إذا كان المشاركون في السوق لديهم نفس المعلومات الموجودة لدى الإدارة^(١).

٣- مدى السعر:

يقصد به الفرق بين سعر شراء وسعر بيع السهم الذي يرغب المستثمر به Bid – Ask Spread، بالتالي فإن الفرق بين السعريين يمكن أن يكون مقياساً لعدم تماثل المعلومات في السوق، فالمستثمر الذي يرغب في شراء أو بيع السهم يدرك أن أي عملية تبادل على هذا السهم بينه وبين المستثمرين ذوي المعلومات الأكثر منه سوف يحقق له خسارة، وعلى العكس تماماً، فإن أي عملية تبادل على هذا السهم بينه وبين المستثمرين ذوي المعلومات الأقل منه سوف يحقق له ربح. وبناءً عليه، فإن المستثمر الراغب في شراء وبيع السهم سيعمل على تحديد مدى السعر الراغب به الذي يمكنه من تقليل الخسائر المحتملة لعمليات التبادل مع المستثمرين ذوي المعلومات الأكثر منه أو تعظيم المكاسب المحتملة لعمليات التبادل مع المستثمرين ذوي المعلومات الأقل منه. والنتيجة أنه كلما زاد مدى السعر الذي يحدده المستثمرون في السوق كلما كان دليلاً على زيادة حالة عدم تماثل المعلومات التي يدركها هؤلاء المستثمرون^(٢).

٤- توقعات المحللين الماليين:

يعد تنبؤ المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية أحد المقاييس المستخدمة في قياس ظاهرة عدم تماثل المعلومات، حيث تشير العديد من الدراسات التي اعتمدت على هذا المقياس إلى أن هناك علاقة عكسية بين دقة وتطابق تنبؤات المحللين الماليين وعدم تماثل المعلومات، ويتم قياس توقعات المحللين من خلال الفرق بين الربح الفعلي في نهاية السنة ومتوسط تنبؤات المحللين الماليين بشأن الربح عن هذه السنة مقسوماً على الربح الفعلي المقرر في نهاية السنة، أما التطابق بين تنبؤات المحللين الماليين فيتم قياسه عن طريق قسمة الانحراف المعياري لتنبؤات مجموعة من المحللين على الربح الفعلي المقرر عنه^(٣).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات هي من الظواهر غير المنظورة في السوق، أي لا يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة، بالتالي فإن جميع المقاييس السابق ذكرها هي مقاييس تقريبية لعدم تماثل المعلومات وليست مقاييس أكيدة، وتعد محصلة جهود بحثية عديدة في مجال المحاسبة والتمويل للوصول إلى مقياس حقيقي لتلك الظاهرة.

١ -Frankel. R., Li. X., ٢٠٠٤, "Characteristics at A firm's Information Environment and The Information asymmetry Between Insiders and Outsiders, **Journal of Accounting and Economics** ,Vol.٣٧, Iss.٢, p ٥٠.

٢- عبيد، إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٠.

٣- Richardson V. J., ١٩٩٨, "Information Asymmetry and Earnings Management: Sam Evidence", University of Kansas, **Working Paper**, p ٧.

٢ - ٢ - ٣: الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات:

ترى دراسة عبد العليم (١٩٩١) أن عدم تماثل المعلومات بين أطراف العلاقة التعاقدية يتسبب في حدوث مشاكل الوكالة التي تتمثل في مشكلة المخاطر المعنوية ومشكلة المخاطر الأخلاقية^(١).

يرى (٢٠٠٣) Cataldo أن عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى النتائج التالية^(٢):

١ - يزيد من تكاليف الصفقات.

٢ - يؤدي زيادة تكاليف الصفقات إلى زيادة معدل الطلب على العائد.

٣ - التقليل من الضمانة على السندات المالية.

بالتالي فإن طرفي العلاقة التعاقدية يمكن أن يعمدوا إلى ما يلي:

١ - الكشف عن المعلومات Information symmetry لخلق المنفعة.

٢ - إخفاء معلومات للحصول على منفعة.

كما أن دراسة (٢٠٠٨) Duarte ترى أن عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى تحقيق عائد غير عادي لبعض المستثمرين الذين يملكون المعلومات الخاصة على حساب مستثمرين آخرين لا يملكون تلك المعلومات، الأمر الذي يترك تأثيراً سلبياً على كل من المتعاملين في سوق الأوراق المالية^(٣).

أما دراسة عبيد (٢٠٠٨)، فقد أكدت أن عدم تماثل المعلومات يؤثر على مستوى المنشأة، وعلى مستوى رأس المال. **فعلى مستوى المنشأة:** من خلال زيادة تكلفة التمويل ذلك لأن زيادة عدم تماثل المعلومات سيؤدي إلى زيادة مخاطر المعلومات التي يتحملها المستثمرين، وهي المخاطر الناجمة عن قدرة هؤلاء المستثمرين على التقدير الدقيق للعوائد المتوقعة لاستثماراتهم في المنشأة نتيجة لعدم كفاية المعلومات لديهم، كما يؤثر عدم تماثل المعلومات على مستوى المنشأة من خلال تأثيره على سلوك الإدارة، فنتيجة لموقع الإدارة في المنشأة في ظل العلاقات التعاقدية، فإنها ونتيجة لاملاكها معلومات داخلية قد تقوم ببعض التصرفات الانتهازية بغية زيادة منافعها على حساب منافع الملاك، الأمر الذي يؤدي إلى تحويل الثروة إليها من الملاك.

أما بالنسبة لآثار عدم تماثل المعلومات على مستوى رأس المال: فقد بينت الدراسة أن أهم هذه الآثار يرتبط بتخفيض درجة السيولة في السوق، فكلما زادت درجة عدم تماثل المعلومات في السوق كلما أدى ذلك إلى انخفاض عدد الصفقات التي تحدث في السوق، فالمستثمرين ذوي المعلومات الأقل قد يحجمون عن الاستثمار في السوق خوفاً من تعرضهم إلى خسائر غير

١ - عبد العليم، نجاتي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ١١٧.

٢ - Cataldo . J .A., **op. cit.**, P. ٨٥.

٣ - Duarte J. and Other's, Information Asymmetry, Information Dissemination and the Effect of Regulation FD on the Cost of Capital", **Journal at Financial Economics**, Vol. ٨٧, Iss. ١, ٢٠٠٨, p ٢٧.

متوقعة إذا قاموا بعمليات التداول مع المستثمرين ذوي المعلومات الأكثر. كما أكدت الدراسة أن من آثار عدم تماثل المعلومات على مستوى رأس المال يتجلى من خلال تخفيض كفاءة عملية الاستثمار من خلال تأثيره على عاملين: الأول: هو قدرة المنشأة على توفير الأموال اللازمة لتمويل فرص الاستثمار الجديدة، والثاني: هو قدرة المنشأة على المفاضلة بين الفرص الاستثمارية بغية انتقاء تلك الفرص ذات صافي القيمة الحالية الأكبر^(١).

كما أن عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية على سوق الأوراق المالية حيث يرى (Gregoriou et al., ٢٠٠٥) أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات تترك تأثيراً سلبياً على حجم التداول ومن ثم على السيولة مع تأثير محدود على السعر^(٢).

كما توصلت دراسة السيد (٢٠٠٥) إلى أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات تقود المتعاملين الذين لم تصل إليهم المعلومات إلى اللجوء إلى كثير من المحللين الماليين والسماسرة بغرض إجراء التحليلات اللازمة حتى يتساوى الجميع وأن نهاية ذلك يؤدي إلى ارتفاع في تكلفة المعلومات ومن ثم الانسحاب من السوق، هذا بالإضافة إلى أن تخفيض المتعاملين دون المعلومات لتعاملاتهم أو انسحابهم نهائياً من السوق يؤدي إلى انخفاض حجم التداول بما يترك تأثيراً على السيولة، بل إن هذا التأثير يمتد إلى ارتفاع تكلفة رأس المال ومن ثم انخفاض في العائد مما ينعكس في النهاية على عدم الثقة في أسواق الأوراق المالية وتقلبات ملحوظة في أسعار الأسهم^(٣).

ويرى الناقدة (٢٠٠٩) أن عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى وجود الاختيار العكسي والمخاطر المعنوية وكلاهما يتداخل مع التشغيل الكفء للأسواق المالية في تحويل الموارد التمويلية من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي، مما قد يقلل من حجم الموارد التمويلية المعروضة في الأسواق المالية بطريقة مصطنعة ويخلق عجزاً زائفاً في عرض تلك الموارد، ومن ثم ترتفع تكلفة التمويل بطريقة غير مبررة اقتصادياً، كما يحرم المدخرين الصغار من استثمار مواردهم في أصول مالية، وقد تظل هذه الموارد عاطلة رغم وجود وحدات إقتصادية تطلب تلك الموارد، هذا يؤدي إلى ضياع الدخل الذي كان بإمكان صغار المستثمرين والمدخرين تحقيقه على مدخراتهم ويحرمهم من الاستفادة من وجود الأسواق المالية، فيضيق نطاق الأسواق المالية^(٤).

١- عبيد، إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٣ - ٢٣٦.

٢- Gregoriou. A., Loannidis. C., Skerratt. L; Information Asymmetry and the Bid- Ask Spread: Evidence from UK", **Working Paper**, Brunel University, ٢٠٠٥, p ١ - ٣١.

٣- السيد، صفا محمود، "التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في البورصة المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة - جامعة سوهاج، يونيو ٢٠٠٥، ص ١٥.

٤- الناقدة، أحمد أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥١.

ومما سبق يمكن التوصل إلى النقاط التالية:

- ١ - تلعب المعلومات دوراً مهماً في بناء التوقعات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، ولعدم تماثل المعلومات أثراً مهماً في زيادة أو تخفيض هذه التوقعات.
- ٢ - لعدم تماثل المعلومات أثراً سلبياً في تحريك سوق الأوراق المالية، سواء من حيث حجم المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية أو من حيث تغيرات أسعار هذه الأوراق.
- ٣ - إن عدم تماثل المعلومات سيؤدي إلى زيادة مخاطر المعلومات التي يتحملها المستثمرين، بالتالي عدم قدرتهم على تقدير العوائد بشكل صحيح، ومن جهة ثانية يؤثر عدم تماثل المعلومات في زيادة الفرص أمام الإدارة لتعظيم منافعها الخاصة على حساب منافع الملاك وبقية الأطراف الأخرى.
- ٤ - يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى زيادة تكلفة المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم التعاملات في السوق وزيادة تكلفة رأس المال بالتالي عدم الثقة في سوق الأوراق المالية وزيادة تقلبات الأسعار.
- ٥ - عدم قدرة المستثمر في ظل عدم تماثل المعلومات على تقييم أداء الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر التي يتوقعها المستثمر الأمر الذي سينعكس سلباً على حجم العائد، هذا سيؤثر أيضاً في سوق الأوراق المالية فيؤدي في أغلب الأحوال إلى زيادة الأسعار الفعلية للأسهم عن أسعارها الحقيقية.

٢ - ٢ - ٤ : المنظور النفعي لعدم تماثل المعلومات:

يرتبط مفهوم السلوك النفعي لعدم تماثل المعلومات نتيجة لموقع الإدارة في المنشأة في إطار نظرية الوكالة، فالإدارة - من موقعها في المنشأة - تمتلك معلومات خاصة قد لا تكون متاحة للأطراف الخارجية، مستغلة هذه المعلومات في تعظيم منفعتها الخاصة على حساب منافع الأطراف الأخرى. حيث يكون لدى الإدارة قدرة الإطلاع على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمنشأة، ذلك على خلاف بقية الأطراف الأخرى، إذ تعتمد تلك الأطراف على المعلومات التي تفصح عنها الإدارة. وهذه المعلومات الخاصة تتم عندما تكون عملية التعاقد مع الوكيل قد تمت بحيث أن الموكل يتوقع بأن الوكيل سيقوم بأداء المهام التي تقع على عاتقه بالشكل المطلوب، محققاً منفعة الموكل، هنا ستعتمد الإدارة إلى اختيار السياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة منفعة الإدارة دون منفعة الملاك، هذا ما يعرف بمفهوم الاختيار النفعي للسياسات المحاسبية، الذي يؤدي إلى حدوث مشكلة المخاطر الأخلاقية. ذلك أن الإدارة تختار الطرق المحاسبية أو تاريخ القيام بالتغييرات المحاسبية التي تفرضها المعايير المحاسبية، في إطار افتراض تعظيم

منفعتها الخاصة، من خلال دراسة العلاقة بين الاختيار المحاسبي والعديد من البدائل التي تجسد السلوك النفعي للإدارة، سواء كانت منافع الإدارة محققة من خلال زيادة تعويضاتها ومكافآتها أو تجنب مخالفة عقود الدين، أو تقليل الالتزامات الضريبية الحالية^(١). وقد حدد (١٩٦٤) Gordon ثلاثة عوامل تزيد من منفعة الإدارة، هي^(٢):

١ - سرية أعمالها.

٢ - مستوى ومعدل النمو في الدخل الذي تحققه الإدارة.

٣ - مستوى معدل النمو في حجم المنشأة.

وأكد (١٩٦٤) Gordon أن تحقيق أهداف الإدارة في تعظيم منافعها يعتمد في جزء منه على رضا حملة الأسهم بشأن أداء المنشأة^(٣).

إلا أن (١٩٩٤) Christie and Zimmerman قدما مفهوماً مميزاً لطبيعة السلوك النفعي للإدارة وأثره على ثروة الأطراف المتعاقدة وقيمة المنشأة، من خلال استخدام مصطلح السلوك النفعي الكفاء، الذي يتحقق في إطار افتراض سعي جميع أطراف التعاقد إلى تعظيم منافعها الخاصة، والتصرف الرشيد الذي تسلكه هذه الأطراف الذي يؤدي إلى التقليل من السلوك النفعي للإدارة. فعلى الرغم من أن قرارات الإدارة (بما فيها الاختيار المحاسبي) يمكن أن تعزز من ثروتها الخاصة على حساب الأطراف الأخرى، وأن الأطراف الأخرى تتصرف بشكل رشيد وعقلاني إزاء السلوك النفعي للإدارة، فإن لدى الإدارة دوافع للتقليل من سلوكها النفعي المتوقع، بحيث يؤدي السلوك النفعي المتوقع إلى تعظيم قيمة المنشأة، عندما تكون التكاليف الحدية للإشراف والسلوك النفعي المتبقي تساوي الانخفاض الحدي في تكلفة السلوك النفعي المتوقع والسلوك النفعي المتبقي (الخسارة المتبقية وفق مفهوم نظرية الوكالة)^(٤). بناءً عليه، فقد عرفا الاختيار المحاسبي النفعي بأنه "اختيار الطرق المحاسبية التي تزيد من الأرباح أكثر مما هو متوقع، ووفقاً للمعلومات المتاحة وقت القيام بالاختيار المحاسبي"^(٥)، واعتبرا أن هذا الاختيار يحصل في حالة اتخاذ الإدارة قرارات تزيد من ثروتها الخاصة بدون زيادة القيمة الإجمالية للثروة. ذلك كما يلي^(٦):

١- يوسف، علي محمد، "استخدام المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي المعاصر كإطار للتنبؤ المحاسبي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٥، ص ١٩٦.

٢ - Gordon, M., ١٩٦٤, "Postulates, Principles and Research in Accounting", **The Accounting Review**, (Vol. ٣٩, No. ٢), pp ٢٥١ - ٢٦٣.

٣ - Gordon, M., ١٩٦٤, **op. cit.**, PP ١٦١ - ٢٦٢.

٤ - Christie, A., and Zimmerman, J., ١٩٩٤, "Efficient and Opportunistic Choice Of Accounting Procedures: Corporate Control Contests", **The Accounting Review**, (Vol. ٦٩, No. ٤), p ٥٤١.

٥ - **Ibid** ., P. ٥٤٢.

٦ - **Ibid** ., P. ٥٤١.

١ - إذا حدثت الظروف التي تجعل بعض النظم الرقابية للمنشأة تمكن الإدارة من إظهار أداها بشكل أكبر من المتوقع.

٢ - التضليل أو الأخطاء المرتكبة في كتابة العقود الأولية.

واعتماداً على المنظور النفعي لعدم تماثل المعلومات، فقد قامت بعض الدراسات بتحليل واكتشاف السلوك النفعي للإدارة، ذلك من خلال تحليل تعويضاتها وأنواع السياسات المحاسبية الاختيارية، التي من أهمها خيارات الأسهم Stock options كأحد عناصر تعويضات الإدارة لتفسير الاختيار المحاسبي. إذ يعتبر استخدام تعويضات الإدارة في شكل خيارات الأسهم، أحد المحددات المستخدمة لتفسير الاختيار المحاسبي من قبل الإدارة، وموقفها إزاء المعايير المحاسبية التي قد تؤثر على هذه التعويضات. فهذه التعويضات تمنح بناءً على توصيات لجنة التعويضات التي تمثل أحد لجان مجلس الإدارة، وتحدد وفقاً لأسعار الأسهم في تاريخ الخيارات، ويختلف حجم وتوقيت الخيارات من سنة إلى أخرى^(١).

ولتجنب السلوك النفعي للإدارة اعتبر Zimmer (١٩٨٦) أن الاختيار المحاسبي ينتج عن عملية التعاقد الكفاء القبلي Ex ante^(٢).

إلا أن Fields (٢٠٠١) يرى أن حل هذه المسألة يتم من خلال التعاقد الكفاء لتفسير الاختيار المحاسبي في عقود المكافآت، بالرغم من اختيار الإدارة للسياسات التي تؤدي إلى تعظيم منفعتها، إلا أنه في جانب آخر يؤدي إلى توافق مصالح الإدارة مع مصالح حملة الأسهم، ويتم ذلك من خلال آليات متعددة أبرزها^(٣):

أ- زيادة الأرباح المحاسبية المقرر عنها وتعظيم قيمة المنشأة، بما يؤدي إلى زيادة ثروة جميع الأطراف بدون حدوث عمليات تحويل للثروة.

ب- تجنب مخالفة عقود التوزيعات، لتجنب حدوث تحويل للثروة من أصحاب الدين إلى حملة الأسهم.

ت- يحد افتراض التصرف الرشيد من قبل جميع الأطراف من السلوك النفعي للإدارة.

٢ - ٢ - ٥: المنظور المعلوماتي لعدم تماثل المعلومات:

يفترض المنظور المعلوماتي لعدم تماثل المعلومات بأن لدى الإدارة معلومات خاصة يمكنها من استخدامها عند الاختيار مابين قواعد التقرير المالي، ووفقاً لمجموعة من العقود التي

١- يوسف، علي محمد، المرجع السابق، ص ١٩٨.

٢-Zimmer, I., ١٩٨٦, "Accounting for Interest by Real Estate Developers", *Journal of Accounting and Economic*, (Vol. ٨), PP ٣٧-٥١.

٣-Fields,T., ٢٠٠١., *op. cit.*, P. ١٤.

تحدد تعويضاتها وقواعد المشاركة الأخرى بين أصحاب المصلحة Stakeholders، ولا يتضمن اختيارهم الإجراءات المحاسبية فقط، إنما أيضاً التقديرات المطلوبة من قبل تلك الإجراءات. فقد تستخدم الإدارة أحكامها لجعل التقارير المالية أكثر تنقيفاً وإعلاماً للمستخدمين، ويمكن أن يحدث ذلك، إذا ما كان هناك تقديرات أو اختيارات محاسبية تمثل مؤشرات موثوق بها عن الأداء المالي للمنشأة^(١).

فيمثل المنظور المعلوماتي لعدم تماثل المعلومات بديلاً لمنظور السلوك النفعي، فقد حدد Holthausen and Leftwich (١٩٨٣)، بأنه إذا كان لدى الإدارة ميزة نسبية في تقديم معلومات تتعلق بأداء المنشأة، فإن جزء من تعويضاتها يحدد على أساس قدرتها على تقديم معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية للمنشأة^(٢). بالتالي يقترح المنظور المعلوماتي أن الإدارة تقوم باختيار الطرق المحاسبية بشأن التدفقات النقدية المستقبلية^(٣).

من ناحية ثانية، يعتبر المستثمرون من أهم مستخدمي المعلومات المحاسبية، يرى Needles (١٩٨٤) أن الأثر المقصود من تدفق المعلومات من الإدارة ومن اختيارهم للسياسات المحاسبية يجب أن يتمثل في مساعدتهم لاتخاذ القرارات التي تحقق لهم أفضل توليفة من الاستثمارات^(٤). فالمستثمر يهتم بتكوين توقعات حول عوائد الأسهم التي يملكونها وتوقعات أسعار أسهمهم بالزيادة والنقصان، ولا يقتصر هذا الاهتمام على تقييم المستثمرين للوضع الاقتصادي للمنشآت الاقتصادية التي يساهمون فيها فقط بل أن اهتمامهم يشمل تلك المنشآت التي يتطلعون للاستثمار فيها. بالتالي فإن تدخل الإدارة في تحديد نوعية المعلومات التي تهم المستثمرين سيؤدي إلى حدوث عدم تماثل في المعلومات بينهما، إذ يفترض المنظور المعلوماتي لعدم تماثل المعلومات بأن لدى الإدارة معلومات من شأنها أن تؤثر في قرارات المستثمرين فيما يتعلق بالحكم على القدرة الإيرادية المرتقبة للمنشآت الاقتصادية المتاحة أسهمها في السوق، بالتالي عدم القدرة على تقدير القيمة السوقية لأسهم هذه المنشآت وتوقع مقدار العوائد التي سيتم توزيعها^(٥).

١ -Healy, p., and Wahlen, j., ١٩٩٩, "A Review of The Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting", Accounting Horizons, (Vol. ١٣, No.٤), pp ٣٦٥-٣٨٣.

٢ -Holthausen, R., and Leftwich, R., ١٩٨٣, " The Economic Consequences Choice: Implications of Contracting and Monitoring", The Journal of Accounting and Economic, (Vol. ٥), P١١٢.

٣- يوسف، علي محمد، المرجع السابق، ص ١٩١.

٤-Needles, B.E. et al., "Principle Accounting", Houghton Mifflin co., Boston, ١٩٨٤, pp ٧-١١.

٥-Idem

الفصل الثالث:

مصادقية التقارير المالية، المفهوم والعوامل المحددة لها

الفصل الثالث:

مصادقية التقارير المالية، المفهوم والعوامل المحددة لها

تمثل المعلومات التي تقدمها التقارير المالية نتاج النظام المحاسبي والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة بشكل عام، إذ يتم الاعتماد على المعلومات المعدة وفق أساس الاستحقاق باعتبارها المصدر الرئيسي الذي يمكن الاعتماد عليه لاتخاذ قرارات فعالة، مما شكل تحديات ومسؤوليات أمام الجهات التي تعد وتقدم هذه المعلومات، وخاصة الإدارة ومدى مصداقيتها في العرض والإفصاح عن المعلومات المهمة لجميع الأطراف ذات الصلة، إضافة إلى المحاسبين الذين يقومون بإعدادها ومراجعي الحسابات الذين يصدقون عليها.

يتعرض هذا الفصل إلى دراسة مفهوم التقارير المالية، والخصائص النوعية التي يجب أن تتصف بها هذه التقارير، مع التركيز على عناصر مصداقية التقارير المالية، ذلك من خلال:

المبحث الأول: مفهوم التقارير المالية وخصائصها النوعية.

المبحث الثاني: عناصر مصداقية التقارير المالية.

المبحث الأول:

مفهوم التقارير المالية وخصائصها النوعية

أدى حدوث مجموعة من المتغيرات الرئيسية، التي لحقت ببيئة الأعمال المعاصرة، إضافة إلى العديد من المشاكل والأزمات التي تعرضت لها منشآت كبرى على مستوى العالم، المتمثلة في ممارسات الإدارة النفعية في الاختيار المحاسبي الاستثنائي Discretionary، وغياب المصادقية في التقارير المالية في ذلك الحين، الأمر الذي دعى الكثير من دول العالم إلى إصدار تشريعات لتعزيز صدقية التقارير المالية والتحكم بالسلوك النفعي للإدارة. يناقش هذا المبحث مفهوم وطبيعة أساس الاستحقاق المحاسبي، ودور التقارير المالية ومصادقيتها، ذلك من خلال ما يلي:

٣ - ١ - ١: أساس الاستحقاق المحاسبي.

٣ - ١ - ١: مقومات أساس الاستحقاق المحاسبي.

٣ - ١ - ٢: طبيعة وخصائص المعلومات التي يقدمها أساس الاستحقاق المحاسبي.

٣ - ١ - ٢: مفهوم ودور التقارير المالية.

٣ - ١ - ٢: ماهية التقارير المالية.

٣ - ١ - ٢: حدود الاستفادة من التقارير المالية.

٣ - ١ - ٢: أهداف التقارير المالية.

٣ - ١ - ٢: الأطراف المستفيدة من التقارير المالية.

٣ - ١ - ٣: مفهوم وطبيعة مصادقية التقارير المالية، والعوامل المؤثرة فيها.

٣ - ١ - ٣: مفهوم وطبيعة مصادقية التقارير المالية.

٣ - ١ - ٣: العوامل المؤثرة في مصادقية التقارير المالية.

٣ - ١ - ٣: طبيعة فجوة مصادقية التقارير المالية.

٣ - ١ - ١: أساس الاستحقاق المحاسبي:

ينال أساس الاستحقاق أهمية بالغة في المحاسبة, نظراً لكونه يمثل إطاراً تدرج ضمنه العديد من المفاهيم والقواعد المحاسبية التي تؤثر على طبيعة وخصائص المعلومات المحاسبية المنشورة، فالمعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق ما يعرف بأساس الاستحقاق أو محاسبة الاستحقاق تعكس تطبيق العديد من المفاهيم والسياسات المحاسبية التي ترتبط بجوهر العمل المحاسبي.

ويمثل أساس الاستحقاق في المحاسبة Accrual Accounting جوهر العمل المحاسبي، لارتباطه بالعديد من المبادئ والمفاهيم التي تتضمنها نظرية المحاسبة والمتعلقة بقياس قيم الأصول وتقدير استهلاكاتها وتكوين المخصصات بأنواعها المختلفة.

٣ - ١ - ١: مقومات أساس الاستحقاق المحاسبي:

يعتبر أساس الاستحقاق حجر الأساس في الممارسة المحاسبية. فيموجب أساس الاستحقاق المحاسبي تحمل الفترة المالية بما يخصها من الإيرادات والنفقات بغض النظر عن التاريخ الفعلي لتحصيل أو سداد النقدية المرتبطة بتلك الإيرادات والنفقات^(١)، فالمصروفات التي تخص الفترة يجب أن تُحمّل على حسابات الفترة المالية سواء سددت أم لم تسدد، وبالنسبة للمصروفات التي لا تخص الفترة المالية يجب أن تستبعد سواء سددت أم لم تسدد. كذلك الأمر بالنسبة للإيرادات، فالإيرادات التي تخص الفترة المالية يجب أن تحمل على حسابات الفترة المالية سواء حصلت أم لم تحصل، والإيرادات التي لا تخص الفترة المالية يجب أن تستبعد سواء حصلت أم لم تحصل. ويرتبط أساس الاستحقاق بشكل أساسي بالفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ومن أهمها مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ومبدأ الاستمرارية ومبدأ الدورية.

ويلقى أساس الاستحقاق اهتماماً بالغاً من قبل المحاسبين والهيئات المحاسبية بشكل عام، حيث يوجد تأكيد في المحاسبة على أفضلية المعلومات التي يقدمها أساس الاستحقاق مقارنة بالمعلومات التي يقدمها الأساس النقدي، ويصدر هذا التأكيد بشكل خاص عن الهيئات المحاسبية، مثل مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة "FASB" حيث يبين "أن المعلومات المتعلقة بأرباح المنشأة والنتيجة عن تطبيق أساس الاستحقاق تقدم بشكل عام مؤشراً عن قدرة

^١ -Harper, David, ٢٠٠٤, "Advanced Financial Statements Analysis", (Investopedia.com), p ٣.

المنشأة الحالية والمستقبلية على توليد التدفقات النقدية ذلك بشكل أفضل من المعلومات المحدودة التي توفرها المقبوضات والمدفوعات النقدية^(١).

ووفقاً لهذا الأساس يلاحظ فقدان العلاقة بين الربح المتحقق ورصيد النقدية، فبالرغم من تحقق الأرباح إلا أن النقدية قد تنخفض أو تزداد استناداً إلى حركة النقدية خلال الفترة^(٢).

ويعتبر إتباع مبدأ الاستحقاق كأساس لقياس الدخل الدوري أكثر فائدة في تقييم التدفقات النقدية من إتباع الأساس النقدي لهذا الغرض، إذ أن المنشأة – في صورتها النموذجية – تمثل تياراً مستمراً من الدخل، إلا أنه يجب تجزئة هذا التيار – لأغراض إعداد التقارير المالية – إلى مدد زمنية ملائمة، وفضلاً عن ذلك فإن معاملات المنشأة تؤدي في معظم الأحوال إلى عدم تزامن العمليات والأحداث والظروف التي يتأثر بها تيار الدخل خلال مدة مالية معينة مع المتحصلات والمدفوعات النقدية التي ترتبط بتلك العمليات والأحداث والظروف، ولا يقتصر اهتمام المستفيدين الخارجيين على العمليات والأحداث والظروف التي يتأثر بها التدفق النقدي خلال المدة الحالية فحسب، وإنما يمتد اهتمامهم إلى العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على التدفق النقدي بعد نهاية تلك المدة المالية أيضاً، ومن ثم فإن قياس الدخل على أساس مبدأ الاستحقاق يعتبر أمراً ضرورياً ومفيداً في إعداد التقارير المالية، ولكي تكون المعلومات التي تفصح عنها التقارير المالية عن الدخل مفيدة يجب أن تبين مصادر ومكونات دخل المنشأة، مع التمييز بين المصادر المتكررة وغير المتكررة، كما لا يقتصر اهتمام المستفيدين على مقدار الدخل الذي حققته المنشأة في مدة مالية معينة، وإنما يمتد اهتمامهم إلى معرفة مصادر تلك الدخول وأجزائها والأحداث التي أدت إلى تحقيقها نظراً لأن هذه المعلومات تساعد في تكوين توقعاتهم عن المستقبل وعلاقته بالماضي.

ويقوم القياس المحاسبي للدخل بصفة رئيسية على استخدام هذا الأساس طبقاً لما يلي^(٣):

١ – يعبر الدخل أو الربح عن التغير في صافي أصول المنشأة من ممارسة نشاطاتها المختلفة خلال فترة معينة.

٢ – قياس التغير في صافي الأصول من خلال الإيرادات والنفقات الخاصة بفترة محاسبية معينة محل القياس، وليس بالضرورة أن تكون هذه الفترة هي التي يتم فيها التغير في بند النقدية نتيجة المتحصلات والمدفوعات النقدية لتلك الإيرادات والنفقات.

١ -Beaver, W., ١٩٨٩, "Financial Reporting": An Accounting Revolution, (٢nd.ed; New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs). P ٦

٢- حسن، جلال عبده، "الأصول العلمية في القوائم المحاسبية والمالية"، (الطبعة الأولى، عمان: دار زهران، ٢٠٠٥)، ص ٨٣.

٣- توفيق، محمد شريف، "مقدمة المحاسبة المالية مع ملحق التطبيقات على الحاسب الآلي تحت نظام النوافذ"، (الزقازيق: شركة الأستاذ، ٢٠٠٢)، ص ٢١.

أما بالنسبة لتأثير أساس الاستحقاق في شكل ومضمون المعلومات المحاسبية التي يفصح عنها النظام المحاسبي، يمكن الإشارة إلى ما يلي^(١):

١ - بالنسبة لمعلومات المركز المالي: نجد أنه يجب على المحاسب أن يقوم بتقدير عمر الأصول الثابتة ثم تخصيص قيمها على مدى فترات هذا العمر وإجراء الاستهلاك الخاص بكل فترة ليتم التقرير عن القيم الصافية الخاصة بهذه الأصول لكل فترة مستقلة عن الأخرى، ذلك في ضوء فرض استمرارية المنشأة والقياس الدوري. وأيضاً يتم تكوين المخصصات المتعلقة بالقيم المتوقعة للحسابات المدينة والدائنة في نهاية الفترة المحاسبية.

٢ - أما بالنسبة لمعلومات قائمة الدخل: فيتم توزيع الإيرادات والمصروفات على فترات الاستفادة منها ليتم في النهاية تحميل كل فترة محاسبية بما يخصها من إيرادات ومصروفات، اعتماداً على تطبيق مبدأ المقابلة Matching Principle.

٣ - ١ - ٢: طبيعة وخصائص المعلومات التي يقدمها أساس الاستحقاق المحاسبي:

على الرغم من الدور الهام الذي يضطلع به أساس الاستحقاق في العمل المحاسبي وفي تحديد خصائص المعلومات المحاسبية، إلا أنه يتعرض لانتقادات عديدة ومشاكل متعددة بسبب تعدد الطرق والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP مما يوفر فرصة أمام الإدارة لاختيار ما يلائمها من السياسات والطرق المحاسبية (Discretionary Power)، ذلك بشكل قد يهدف إلى تحقيق منافعها الخاصة (Self Interests) التي قد لا تتوافق مع أهداف المنشأة ومصلحة الملاك (Shareholders Interests)، ومن أمثلة ذلك تعدد طرق تقييم المخزون وطرق تقدير الاستهلاك، هذا الأمر أدى إلى إثارة انتقادات حول المعلومات المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق، مثل القول بأن الأرقام المحاسبية مضللة وعرضة للتلاعب من قبل الإدارة (Earnings Manipulation). ومع ذلك فإن لأساس الاستحقاق في المحاسبة العديد من المزايا^(٢):

١ - يتفق أساس الاستحقاق مع الأصول العلمية للمحاسبة، التي تفترض ضرورة القياس والتقرير الدوري، من خلال تقسيم حياة المنشأة إلى فترات محاسبية لكل منها شخصية معنوية مستقلة، بالتالي فإن أساس الاستحقاق يفصح عن المعلومات المحاسبية التي تخص الفترة المحاسبية الواحدة عملاً بالمبادئ والقواعد المحاسبية.

١ - إسماعيل، إسماعيل. مرعي، عبد الرحمن. و يوسف، علي. "المحاسبة المتوسطة (٢)"، (منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٠ - ٢٠١١)، ص ٤٣٣ - ٤٣٤.
٢ - المرجع السابق، ص ٤٣٥.

٢ - يساعد أساس الاستحقاق في عملية المقارنات سواء كانت هذه المقارنات للمنشأة نفسها عن سلسلة زمنية، أو لعدة منشآت عن فترة واحدة أو أكثر.

٣ - يساهم في الفصل بين العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية من الناحية المحاسبية.

٤ - إن لتطبيق أساس الاستحقاق وما يرتبط به من القواعد والمبادئ المحاسبية الدور الأساسي في تحديد خصائص معلومات المحاسبة المالية.

وعلى الرغم من الدور الهام الذي يضطلع به أساس الاستحقاق في العمل المحاسبي وفي تحديد خصائص المعلومات المحاسبية، إلا أنه يتعرض لانتقادات عديدة ومشاكل متعددة أبرزها^(١):

١ - تعدد الطرق و المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP يوفر فرصة أمام الإدارة لاختيار ما يلائمها من السياسات والطرق المحاسبية، ذلك بشكل يهدف إلى تحقيق أغراضها الخاصة التي قد لا تتوافق مع أهداف المنشأة ومصلحة الملاك، ومن أمثلة ذلك تعدد طرق تقييم المخزون وطرق تقدير الاستهلاك، هذا الأمر أدى إلى إثارة الشك بالمعلومات المحاسبية على أساس الاستحقاق، والقول بأن الأرقام المحاسبية مضللة وعرضه للتلاعب من قبل الإدارة.

٢ - تمثل المعلومات المحاسبية نتائج تقريبية مشروطة، إذ أنه نتيجة لفرض الاستمرارية في المحاسبة وما يتطلبه من ضرورة تقسيم حياة المنشأة إلى فترات محاسبية وضرورة التقرير عن النتائج والقيم المحاسبية في نهاية كل فترة، يجعل الأرقام المحاسبية تمثل نتائج تقريبية مشروطة، كما أن صحة بعض النتائج تتوقف على صحة التقديرات في المستقبل التي أخذت بعين الاعتبار عند التقرير عن المعلومات المحاسبية، إذ أن النتائج الحقيقية للمنشأة لا يمكن معرفتها إلا بعد انتهاء حياتها الإنتاجية.

٣ - في مجال دور المحاسبة في أسواق المال، وحيث أن معلومات أساس الاستحقاق معلومات تاريخية وتقديرية نتيجة للمبادئ المحاسبية، وأن أسعار الأسهم تعكس توقعات أطراف السوق أو المستثمرين بشأن المكاسب المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً من استثماراتهم، هذا الأمر دعا إلى القول بأسبقية أسعار الأسهم على الأرباح المحاسبية Prices Lead Earnings، فالأسعار ذات محتوى معلوماتي يتعلق بالأحداث المستقبلية في حين أن المعلومات المحاسبية التي يقرر عنها تجسد أحداث انتهت وانقضت.

ويمكن القول أنه نتيجة للفروض والمبادئ المحاسبية المرتبطة بعمل أساس الاستحقاق، فإن المعلومات المحاسبية التي يقدمها أساس الاستحقاق في المحاسبة تتسم بالخصائص التالية^(٢):

١ - المرجع السابق، ص ٤٣٤.

٢ - المرجع السابق، ص ص ٤٣٥ - ٤٣٦.

أ – الموضوعية: لا تحقق المعلومات المحاسبية شروط الموضوعية المطلقة، فالموضوعية في المحاسبة قضية نسبية، ذلك نتيجة لصعوبات عملية تواجه العمل المحاسبي، فالمحاسب يأخذ بالعمليات الاقتصادية المالية للمنشأة فقط والممكن قياسها بوحدات نقدية ذلك من واقع المستندات المؤيدة لها، فالموضوعية في المحاسبة هي إذا موضوعية مستنديه.

ب – الشمول والوضوح: تتسم المعلومات المحاسبية بالشمول والوضوح وفقاً لمتطلبات المبادئ المحاسبية، إلا أن طبيعة هذه المبادئ لا تأخذ إلا بالعمليات المالية أو الأحداث الاقتصادية المالية للمنشأة التي يمكن قياسها نقدياً، هذا يضع صعوبات أمام العمل المحاسبي عند الأخذ بمتطلبات الإفصاح عن بعض المعلومات التي نالت اهتماماً في الفترة الأخيرة، مثل التقرير عن المنافع والتكاليف الاجتماعية والبيئية للمنشأة، مما قد يؤثر على مدى شمولية المعلومات المحاسبية.

ج – قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة: إذ أنه على الرغم من تعدد الطرق المحاسبية، إلا أن المبادئ المحاسبية تلزم المنشآت بالثبات في تطبيق سياساتها المحاسبية وفقاً لمبدأ الثبات في المحاسبة، كما أن المعايير المحاسبية تفرض ضرورة الإفصاح عن أية تغييرات في الطريقة المحاسبية المتبعة.

٣ – ١ – ٢: مفهوم ودور التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية Financial Reporting المنتج النهائي للمحاسبة، إذ أنها تلعب دوراً مهماً في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات المهمة حول أداء المنشأة، وإمداد الإدارة بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ قراراتهم، إضافة إلى الدور الذي تلعبه في تقديم معلومات مهمة للمراجعين. والجدير ذكره أن التقارير المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام المعلومات في أي منشأة، بالتالي سيكون للمعلومات التي تنتج عنها بالغ الأثر في الأطراف المهمة بالمنشأة، ولاشك في أن هذه المعلومات يجب أن تتمتع بالفهم والوضوح ويعبر عنها بصدق، مما يؤدي إلى إعطاء الأطراف المهمة بالمنشأة تصور كامل عن كل نشاطاتها، علاوة على ذلك يجب أن تكون هذه المعلومات المنبثقة من معلومات تاريخية، أي أنه يمكن الرجوع إليها في أي وقت كان.

وعلى الرغم من تعدد وسائل الاتصال بين إدارة المنشأة وذوي المصالح المرتبطة بها، إلا أن التقارير المالية المنشورة وما تتضمنه من معلومات تشكل العصب الأساسي لهذه الوسائل، فقد قام (١٩٩٥) Breton and Taffler بدراسة لمعرفة آراء المستثمرين والمحللين الماليين بشأن المصادر التي يعتمدون عليها لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية وقد تبين الأهمية البارزة التي تحتلها التقارير المالية لتبني القرارات الاستثمارية المستقبلية. ومن جهة أخرى فإن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية هي معلومات عامة Public Information، بالتالي فإن إحلال

المعلومات العامة محل المعلومات الخاصة سيؤدي إلى تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات الخاصة هذا الأمر سيؤدي إلى تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والملاك من جهة وبين إدارة المنشأة من جهة أخرى^(١).

٣ - ١ - ٢ - ١ : ماهية التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية المصدر الأساسي للمعلومات التي يحتاجها كل من المستثمرين والدائنين والمقرضين وحتى إدارة المنشأة، حول أداء المنشأة وقيمتها، إضافة إلى نتائج أعمالها، وهنا تبرز أهمية توافر شفافية وجودة الإفصاح في التقارير المنشورة بما يسمح في توفير كافة المعلومات بطريقة واضحة وسهلة، مما ينعكس إيجاباً في الحد من ظاهرة امتلاك المعلومات الخاصة. إذ إن اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية الصحيحة تتوقف على دقة ومصداقية التقارير المالية.

ولاشك بأن هناك خلط واضح لدى الكثيرين بين التقارير المالية والقوائم المالية لأن كلا منهما يعتبر من مخرجات المحاسبة، إضافة إلى المعلومات التي تتوافر فيهما، إلا أن هناك معلومات تفصيلية وأكثر إفصاحاً يمكن الحصول عليها من التقارير المالية. وللتمييز بينهما يمكن القول أن التقارير المالية تمثل مجاًلاً أكثر اتساعاً من القوائم المالية، فقد تُعنى القوائم المالية بعرض نتائج أعمال المنشأة والقيم المحاسبية لأصولها والتزاماتها التي تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي، باعتبارها شكل وطريقة لعرض هذه النتائج والقيم التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي. بينما تهتم التقارير المالية بقضايا محاسبية أكثر شمولية واتساعاً، تتضمن أهداف المحاسبة ومستخدمي المعلومات المحاسبية، وقضايا الاعتراف والقياس. وقد ناقش Dya (٢٠٠٢) أن أصول التقرير المالي تبين بأنه عملية تصنيف، مثلاً تصنيف فيما إذا كانت المنشأة مستمرة أم لا؟ وهل يتم الاعتراف بالصفقات في القوائم المالية للمنشأة أم لا؟ عقود الإيجار هل هي رأسمالية أم تشغيلية؟ التمييز بين الأصول والنفقات الجارية، وتصنيف المطالب إلى التزامات أو حقوق ملكية... الخ. وعندما يكون هذا التصنيف محدد جيداً، فإن التقرير المالي يساعد المستثمرين في التنبؤ بالتدفقات النقدية للمنشأة، والذي يؤثر بدوره في قراراتهم الاستثمارية^(٢).

١ -Breton ,G and Taffler ,R , ١٩٩٥, "Creative Accounting and Investment Analyst Response", **Journal of Accounting Research**, (Vol. ٢٥), pp. ٩٠-١٠١

٢ -Dya, R , ٢٠٠٢, "Classifications Manipulation and Nash Accounting Standards", **Journal of Accounting Research**, (Vol. ٤, NO. ٤), pp. ١١٢٥-١١٢٦.

من جهة أخرى أشار مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB"، ضمن بيان المفاهيم رقم (١) وتحت عنوان التقارير المالية والقوائم المالية ما يلي^(١):

١ - تعتبر القوائم المالية عصب التقارير المالية، وهي وسائل أساسية تتضمن معلومات يراد إيصالها إلى الأطراف المهتمة من خارج المنشأة، بالإضافة إلى أنها تحتوي على معلومات أخرى غير المدونة في الدفاتر المحاسبية، علماً بأن القوائم المالية تعد بموجب القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموماً، فالقوائم المالية تزود المهتمين بها بمعلومات حول:

أ - الميزانية الختامية ومعلومات عن الوضع المالي للمنشأة (مصادر واستخدامات الأموال).

ب - معلومات عن الدخل والأرباح العائدة.

ج - معلومات عن التغيرات التي تطرأ على قيمة أسهم الملاك.

٢ - تحتوي التقارير المالية بالإضافة إلى القوائم المالية على معلومات يمكن الحصول عليها - بشكل مباشر أو غير مباشر - من النظام المحاسبي لدى المنشأة، وهذه المعلومات غالباً ما تكون حول المشاريع الجديدة، الالتزامات، الأرباح، مصادر التمويل، النشاط الإنتاجي والتسويقي والعوامل التي تؤثر به مستقبلاً... الخ. إضافة إلى ذلك فإن التقارير المالية تحتوي على تقرير مجلس الإدارة وتقرير الإدارة التنفيذية وتقرير مراجع الحسابات.

٣ - علاوة على ذلك فإن القوائم المالية تراجع من قبل مراجع الحسابات، في حين أن التقارير المالية تعد من قبل الإدارة وتراجع مراجعة دقيقة.

بناءً عليه، يمكن القول أن الإفصاح عن القوائم المالية فقط دون التقارير المالية بالنسبة للأطراف الخارجية، يمثل ثغرة كبيرة في مجال تكوين تصور كامل عن نشاط المنشأة وكفاءة أداء الإدارة، ومن جهة أخرى فإن فقدان المصدقية في المعلومات المتوفرة سيؤدي إلى عدم المقدرة على معرفة حقيقة وضع المنشأة، ومدى توافق المعلومات التي تم الحصول عليها من قبل الإدارة وبين المعلومات المتوفرة في التقارير والقوائم المالية.

٣ - ١ - ٢: حدود الاستفادة من التقارير المالية:

يعتبر الملاك أهم المستخدمين الرئيسيين للمعلومات المحاسبية، ويمثلون الفئة الرئيسية التي يجب الاعتماد على قراراتهم كأساس لتقييم إلى أي مدى يمكن للتقارير المالية أن تفي

^١ - FASB, ١٩٧٨, SFAC, No. ١, "Objectives of Financial Reporting by Business Enterprise", par's ٥-٦-٧, pp ٨-٩.

باحتياجات مستخدميها. إلا أنه بالرغم من أهمية معلومات التقارير المالية فهناك حدود للإستفادة من التقارير المالية، ذلك للأسباب التالية^(١):

١ - تعتبر معلومات التقارير المالية مضللة وعرضة للتلاعب، ذلك نتيجة تعدد الطرق المحاسبية المتاحة أمام الإدارة، فالإدارة تختار الطرق المحاسبية التي تخدم مصالحها، من أمثلة ذلك طرق تسعير المنصرف من المخزون السلعي.

٢ - اعتماد المحاسبة على التقدير بالتقرير عن القيم في نهاية الفترة.

٣ - تتميز المعلومات المحاسبية بأنها معلومات كمية مقاسة نقداً، وفقاً لمبدأ القياس النقدي.

٤ - المعلومات المحاسبية في معظمها معلومات تاريخية، نتيجة لتطبيق المبادئ المحاسبية مثل مبدأ التكلفة التاريخية في قياس الأصول وتقويمها والتقرير عنها.

٥ - تمثل الأرقام المحاسبية نتائج تقريبية مشروطة، وصحة بعض النتائج تتوقف على صحة التقديرات في المستقبل.

إذاً تنشأ هنا مشكلة رئيسية، تتعلق بطبيعة تعقيد الإجراءات والقواعد المحاسبية خاصة تلك المرتبطة بأساس الاستحقاق وتعدد طرق التقييم المحاسبي، ومدى قدرة المستثمر على فهم هذه الأسس، إذ تفترض هذه النظرية المحاسبية وفق الاتجاهات الحديثة أن لدى المستثمر القدرة على فهم تلك الأسس، بحيث يمكن أن تساهم في تعظيم منفعة قراراته كما هو مفترض لها من قبل معديها، فقد ناقشت دراسة صادرة عن مجمع المحاسبين الأمريكي AICPA بشكل مشترك مع الخمسة الكبار في المراجعة، أن أحد العوامل التي تؤثر على التقرير المالي، هي درجة تعقيد المعايير المحاسبية وكثرة عددها. ففي ظل تغيرات بيئة الأعمال واتجاهها نحو التعقيد، فإن القواعد المحاسبية تصبح على درجة فنية وتفصيلية عالية، ووجود القواعد المفصلة والمعقدة سيفترض وبشكل آلي بأن درجة تعقيدها ستستمر في التزايد، إلى درجة يصبح لدى الإدارة مشكلة في فهمها وتطبيقها^(٢).

بالتالي فإن أحد قضايا البحث والمناقشة في هذا الاتجاه هو معرفة ما هي الطريقة المثلى التي يرغب المستثمر فيها بالحصول على المعلومات، وهل هذه المعلومات التي يريدونها هي معلومات تفصيلية أم إجمالية ملخصة؟ ولاشك بأن المعلومات الإجمالية ستعم بالفائدة على أكثر من طرف، بعكس المعلومات الملخصة التي تفيد أشخاص محددين فقط تربطهم علاقات متعددة بالمنشأة، أو ربما يكون لهم هدف آخر في ظل المنظور النفعي، وهنا يقول Black " بأن الأرقام

١ - إسماعيل، إسماعيل. مرعي، عبد الرحمن. و يوسف، علي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٣٤ - ٤٣٦.
٢ - يوسف، علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٥.

الملخصة تعتبر مفيدة، لأنها تنقل جزء كبير من المعلومات بدون أن تتطلب أو تحدد كثير من المستخدمين، ولأنها تتضمن التفاصيل التي لم تختار المنشأة الإفصاح عنها بشكل منفصل"^(١). إن عدم توفر هذه النظرة لدى المستثمر سيؤدي ذلك إلى انخفاض الاستفادة من التقارير المالية بالتالي عدم مقدرة المستثمر على تقييم التدفقات النقدية، وقد ناقش Beaver (١٩٨٩) هذه الفكرة متوصلاً إلى نتيجة مفادها أن المستثمر يطلب وبشكل طبيعي المعلومات التي تساعد في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، إضافة إلى أن قدرة بعض المستثمرين على تفسير المعلومات قد تكون محدودة بالتالي الحلول دون الاستفادة من المعلومات المتاحة"^(٢).

٣ - ٢ - ٣: أهداف التقارير المالية:

بينما تؤكد المداخل الأساسية لنظريات المحاسبة، على أن المحاسبة تعمل لخدمة مستخدمي محددين، كالعلاقات التعاقدية في إطار نظرية الوكالة، فإن الأدب المحاسبي كثيراً ما ناقش الطبيعة العامة لأهداف التقرير المالي، بحيث أن المحاسبة غير مصممة لخدمة طرف دون آخر، ويعتبر هذا الأدب أن الدور المعلوماتي محدد بشكل جيد، فقد اعتبر Beaver and Demski (١٩٧٤) أنه "يبدو أن هناك إجماع أن الهدف الرئيسي للتقرير المالي هو تقديم المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية"^(٣).

ولاشك في أن الأطراف التي تؤثر وتتأثر في عملية التقرير المالي هم إدارة المنشأة، ومهنة المراجعة باعتبارها المسؤولة عن فحص وتدقيق هذه التقارير، ومستخدمي التقارير المالية من خارج المنشأة، والواقع أن جانباً كبيراً من المشاكل التي تثيرها عملية تحديد أهداف التقرير المالي ينشأ من احتمالات تعارض وجهات نظر المجموعات الثلاثة السابقة وما قد يفرضه ذلك من ضرورة تغليب وجهة نظر معينة على وجهات النظر الأخرى. ومن الناحية التاريخية كانت وجهة نظر إدارة المنشأة هي الغالبة في تحديد أهداف المحاسبة، فقد كان إعداد التقارير المالية محكوماً بمدى استعداد المنشأة وقدرتها على الإفصاح. وبناءً عليه، كان الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو الإفصاح عن مدى قدرة الإدارة على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها اتجاه الملاك، بشرط ألا يترتب على ذلك تكاليف باهظة في سبيل إعداد وتوصيل هذه التقارير وبشرط ألا

١ -Black, F., ١٩٩٣, : "Choosing Accounting Rules", **Accounting Horizons**, (Vol. ٧, NO. ٤), p ٣.

٢ -Beaver, W., ١٩٨٩, **op. cit.**, pp ٨- ٩.

٣ -Beaver, W., and Demski, J., ١٩٧٤, "The Nature of Financial Accounting Objectives: A Summary and Synthesis", **Journal of Accounting Research**, (Vol. ١٢, Supplement), P ١٧٠.

يترتب على هذا الإفصاح آثار ضارة بالنسبة للوضع التنافسي للمنشأة. أي أن التقارير المالية طبقاً لوجهة النظر هذه هي مجرد وسيلة لإخلاء طرف إدارة المنشأة^(١).

وبالتدريج أخذت وجهة نظر المدقق الخارجي تؤثر على أهداف المحاسبة وأصبح الهدف من التقارير المالية هو إظهار مدى عدالة الإفصاح ومدى اتساقه مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ووفقاً لهذا الاتجاه نجد أن الاهتمام الرئيسي هو إنتاج تقارير مالية تحتوي على معلومات تتمتع بقدر كبير من الموضوعية بحيث يمكن مراجعتها طبقاً للمبادئ المحاسبية، وإن الهدف من ذلك هو حماية المدقق الخارجي من أي مسؤولية قد يتعرض لها نتيجة اعتماد الغير على معلومات التقارير المالية^(٢).

وفي إطار تطور نظريات المحاسبة، فقد أصبحت وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية هي وجهة النظر السائدة في تحديد أهداف التقارير المالية بالتالي تحديد أهداف المحاسبة، فأصبح ينظر إلى المنشأة بمدى قدرتها على تقديم معلومات تفيد الأطراف التي تستخدم التقارير المالية وتزيد من منفعتهم هذا ما عرف بالمنظور النفعي، أي مامدى القدرة على الاستفادة من المعلومات المتاحة في اتخاذ القرارات السليمة مما ينعكس إيجاباً على زيادة المنافع الخاصة.

وهنا يرى الشيرازي (١٩٩٠) بأن الوظيفة الرئيسية للتقارير المالية وطبيعة المعلومات التي تحتويها إنما يعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه التقارير، فإنه يلزم تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، وعلى كل من إدارة المنشأة والمدقق الخارجي تقع مسؤولية توجيه وتطوير إمكاناتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من معلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه^(٣).

وفي إطار تعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية، وتنوع احتياجاتهم، تركز FASB في تحديدها لطبيعة أهداف التقرير المالي، على الانتقال من أهداف عامة إلى أهداف أكثر تحديداً، بالتركيز على نوعين رئيسيين من المستخدمين، هم المستثمرين والدائنين، محددة طبيعة المعلومات التي يحتاجونها على أساس التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة المرتبطة أساساً بطبيعة قراراتهم، التي تعتبر قرارات استثمارية سواء في الأوراق المالية للمنشأة أو فيما يتعلق بالقروض.

١- الشيرازي، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، (الطبعة الأولى، الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٠)، ص ١٥٥.

٢- المرجع السابق، ص ١٥٦.

٣- المرجع السابق، نفس الصفحة.

بالتالي ينصب التركيز الرئيسي لعملية التقرير المالي على منفعة قرارات الاستثمار والائتمان "والقرارات المشابهة"، وتحاول FASB تجسيد ذلك في المعايير التي تصدرها. فأشار أحد التقارير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة المالية التابعة لمجمع المحاسبة الأمريكي AAA، إلى أن المعيار الأساسي لجودة المعايير المحاسبية هو: "تحسين التقرير المالي من خلال تعزيز قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان"^(١). وقدمت FASB في البيان المفاهيمي رقم (١) العديد من الآراء التي تبرز المقومات الرئيسية لأهداف التقرير المالي. يمكن تحديد أهمها فيما يلي^(٢):

١ - توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية.

٢ - وبتوضيح تلك الأهداف تؤكد FASB (P. ١٦) أنه "يجب أن يقدم التقرير المالي المعلومات التي تكون مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين والمستخدمين الآخرين، في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة وقرارات الائتمان والقرارات المشابهة"، وأن المعلومات التي يجب أن يقدمها التقرير المالي، تتركز على تلك المعلومات التي تهم بشكل رئيسي المستثمرين والدائنين، فيما يتعلق بتوقعاتهم للمقبوضات النقدية من استثماراتهم في المنشأة أو في القروض.

ومن خلال ما سبق، فإن الهدف الرئيسي والعام للتقرير المالي يتمثل في تقديم المعلومات النافعة أو المفيدة التي تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة مستخدمي تلك المعلومات، فإذا كان هؤلاء المستخدمين محددين بالمستثمرين والدائنين، فإن التقرير المالي يجب أن يوفر المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية. ومن جهة ثانية لا بد من الاعتراف بأن أهداف التقرير المالي تأخذ بعين الاعتبار منفعة قرارات مستثمري حقوق الملكية. وبناء عليه، يمكن القول، إذا كانت أهداف التقرير المالي تنسق إلى حد ما مع نظريات القيمة الملزمة والتقييم، إلا أنها لم تذكر منفعة قرارات مستثمري حقوق الملكية كمحدد رئيسي لأهداف التقرير المالي، كما أنها لم تنطوي على أي ذكر لدور المحاسبة في العملية التعاقدية.

ووفقاً لآراء مدرسة Rochester التي لا ترى المحاسبة إلا منظور دورها التعاقدية، اعتبر (٢٠٠١) Holthausen and Watts أن الدور الرئيسي لقائمة المركز المالي عبر مراحل تطورها، هو مساعدة المقرضين بشكل رئيسي، إضافة إلى أطراف المنشأة نفسها (كحملة الأسهم والمديرين)، والمؤسسات الخارجية (كالبנק وأصحاب الديون)، إلا أنهما شددتا على أن احتياجات هذه الأطراف محددة بالتقارير المحاسبية التي خضعت لأعمال المراجعة للأغراض

^١ -Linsmeier, T., et al. ١٩٩٨, "Criteria for Assessing the Quality of an Accounting Standard", *Accounting Horizons*, (Vol. ١٢, No. ٢), P ١٦١.

^٢ -FASB, ١٩٧٨, SFAC, No. (١), op. cit., Par's. ٣٢-٣٣, P ١٦.

التعاقدية. ولعل هذا لا يتسق لا مع طبيعة التقرير لأهداف عامة، ولا مع طبيعة التقرير وفق الإطار المفاهيمي، حيث يشير إلى المستثمرين والدائنين كمستخدمين رئيسيين، ولذلك أرجعاً ذلك إلى الهيئات التنظيمية الحكومية والمهنية، فيقولان: إنه "من الصعوبة الاعتقاد بأن الكونغرس ولجنة بورصة الأوراق المالية SEC والقائمين على وضع المعايير المحاسبية، لديهم القدرة على تحقيق إنجاز مؤسسي (التقرير المالي) يؤدي وظيفة اقتصادية هامة (وهي التعاقد)، وإذا ما تم هذا فإنه سيحوّله إلى وظيفة مختلفة"^(١).

٣ - ١ - ٢ - ٤ : الأطراف المستفيدة من التقارير المالية:

بالرغم من أن التقارير المالية قد أعدت أساساً لخدمة المستفيدين منها إلا أنه لم يتم بشكل قاطع تحديد من هم المستفيدين من المعلومات المالية الواردة بها، وما هي حاجة هذه الأطراف لها ومدى وفاء تلك التقارير بالمعلومات لخدمة متخذي القرارات الاقتصادية، وقد يرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من المستفيدين، منهم ممن هم من خارج المنشأة أو من داخل المنشأة، وهل لهؤلاء المستفيدين اهتمام مباشر بالتقارير المالية أو غير مباشر^(٢).

وفي هذا الصدد جاء في توصية المفاهيم رقم (١) التي تصدرت مشروع الإطار الفكري للمحاسبة المالية الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" من حيث أن "الهدف الرئيسي للتقارير المالية المنشورة هو تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية رشيدة"^(٣).

والجدير ذكره بأن الحاجة إلى المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية ومدى الاستفادة منها تتوافق مع الهدف المرجو من الحصول على المعلومة، فمثلاً قد يكون الهدف من امتلاك المعلومات هو استخدامها في زيادة المنافع الخاصة، وقد يكون هدف اقتناء المعلومة هو زيادة الثقة تجاه المنشأة خاصة من قبل الدائنين والمستثمرين، باعتبار أنه ليس لديهم سوى هذه التقارير المالية كمصدر موثوق يمكن الاعتماد عليه.

بناءً عليه، يمكن القول بأن الأطراف المهتمة بالتقارير المالية هي غالباً المستثمرون سواء كانوا حاليين أم متوقعين، وهذه الفئة من المستفيدين تحتاج إلى التقارير للحكم على مقدرة المنشأة في تحقيق الأرباح حالياً أو مستقبلاً، ودرجة نمو هذه الأرباح من سنة إلى أخرى. هذا ويعتبر الدائنون والبنوك من أهم المستفيدين من التقارير المالية من خارج المنشأة، للحصول على

^١-Holthausen, R., and Watts, R., "The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting", **Journal of Accounting and Economic**, (Vol. ٣١), PP ٣-٧٥.

^٢-عبد السلام تركي، محمود إبراهيم، "تحليل التقارير المالية"، (الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٣)، ص ١٠.

^٣- FASB, ١٩٧٨, SFAC, No. ١, op. cit, p ٥.

معلومات تهتم بمقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها القصيرة أو الطويلة الأجل ودرجة السيولة النقدية والتدفقات النقدية الواردة والصادرة بالإضافة إلى حاجة الدائنين والبنوك أيضاً إلى التعرف على حركة الأرباح والتغيرات في المركز المالي خلال عدد من الفترات. ولاشك بأن هناك مستخدمين متعددين للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، بخلاف مستثمري حقوق الملكية، ومن بينهم من لا يهتم بتقييم حقوق الملكية، وإنما ما يجمع بينهم هو طبيعة المعلومات التي يحتاجونها، والمتعلقة بالتدفق النقدي، إذ تضيف FASB محدد آخر على طبيعة أهداف التقرير المالي، وهو أن المعلومات المقدمة يجب أن تكون متعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية، ويشكل ذلك معياراً أساسياً في تحديدها لطبيعة المعلومات المحاسبية واحتياجات مستخدميها، إذ تقول: "لا يعني تضيق أهداف التقرير المالي، أن تلك الأهداف تطبق فقط على المستثمرين والدائنين وتستنثي أي طرف آخر، وللمقارنة، فإن المعلومات التي ترضي أو تحقق الأهداف، يجب أن تكون مفيدة لجميع أولئك المهتمون بقدرة المنشأة المستقبلية على دفع النقدية، وكيفية نجاح أو فشل المستثمرين أو الدائنين" ^(١).

ونتيجة للتركيز على المستثمرين والدائنين كمستخدمين رئيسيين، تختلف النظرة إلى دور الإدارة، "فالتقرير المالي خاصة القوائم المالية، لا يفصل عادة أداء الإدارة عن أداء المنشأة". واعتماداً على موقع الإدارة في المنشأة، فإن لديها معلومات أكثر مما هو متاح للمستخدمين الخارجيين، ولذلك فإن لها دور مهم في مساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية، "فيجب أن يتضمن التقرير المالي تفسيرات وتوضيحات لمساعدة المستخدمين على فهم المعلومات المالية المقدمة، فالإدارة تعلم حول المنشأة وأوضاعها بشكل أكبر من المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى الخارجية، ويمكنها غالباً زيادة منفعة المعلومات المالية، من خلال تحديد الصفقات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر بالمنشأة، وتفسير تأثيرها المالي على المنشأة. إضافة إلى أن تقسيم العمليات المستمرة على الفترات المحاسبية يعتبر قاعدة رئيسية يجب أن يكون له آثار توازنية". ومن ناحية أخرى، تقدم عملية التقرير المالي المعلومات التي تعتمد أو تتأثر غالباً بتقديرات الإدارة وأحكامها، ويتم مساعدة الأطراف الأخرى في تقييم المعلومات التي تعتمد على التقديرات والأحكام، بتقديم تفسيرات حول الافتراضات الأساسية أو الطرق المستخدمة، بما يتضمن ذلك الإفصاح عن عدم التأكد حول تلك الافتراضات والطرق ^(٢).

ومن جهة أخرى، يحتاج الموظفون والعمال إلى كثير من المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية للتعرف على الأرباح المتحققة خلال الفترة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه

١- FASB, ١٩٧٨, SFAC, No. ١, op. cit., Par. ٣٢, P ١٦.

٢- Ibid., Par. ٥٣, P ٢٢.

الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية أو زيادة الأجور. وأخيراً تهتم الدولة والأجهزة الحكومية بالتقارير المالية لتحديد الوعاء الضريبي والمساعدة في إعداد الخطط التنموية^(١). وبناء على ما سبق، يقر الإطار المفاهيمي بوجود أهمية لقرارات المستثمرين، إلا أن دور المحاسبة لا يقتصر على تقديم المعلومات المفيدة لهم، "فمستثمري حقوق الملكية يشكلون جزء من المستخدمين الرئيسيين للمعلومات المحاسبية". كما تختلف النظرة تجاه دور الإدارة عما هو سائد في الاختيار المحاسبي وإدارة الأرباح، فيعترف الإطار المفاهيمي بتدخل الإدارة في عملية التقرير المالي، إلا أن ذلك يتم بتقديم تفسيرات وتوضيحات تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية، وتنسق هذه النظرة مع المنظور المعلوماتي لإدارة الأرباح، "فالإدارة ونتيجة لموقعها في المنشأة، تستخدم أحكامها وتقديراتها في عملية التقرير المالي، ولديها معلومات أكثر مما هو متاح لدى المستخدمين الخارجيين، ويجب أن تعمل على تقديم معلومات في شكل تفسيرات وتوضيحات تساعد في زيادة فهم المعلومات"^(٢).

٣-١-٣: مفهوم وطبيعة مصداقية التقارير المالية، والعوامل المؤثرة بها:

طالما أن التقارير المالية هي المصدر الأساسي للمعلومات التي يحتاجها كل من المستثمرين والدائنين والمقرضين والمحللين وحتى إدارة المنشأة، التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم. بالتالي تعتبر المعلومات ضالة متخذي القرارات من مستثمرين ومحللين وغيرهم، فهم يبحثون عن المصادر التي توفر لهم المعلومات الملائمة لاتخاذ قرارات فعالة، وتمثل التقارير المالية مصدراً رئيساً للمعلومات التي تعتمد عليها هذه الأطراف، مما شكل تحديات ومسؤوليات على الجهات التي تعد وتقدم هذه المعلومات، وخاصة الإدارة ومدى مصداقيتها في الإفصاح عن المعلومات المهمة، والمحاسبين الذين يقومون بإعدادها ومراجعي الحسابات الذين يصدقون عليها.

وتفيد أدبيات البحث المحاسبي في مجال مصداقية إفصاح الإدارة، إلى أن Mercer (٢٠٠٤) قد توصل إلى نتيجة مفادها أن "مستويات الضمان الداخلي والخارجي المقدمة للمعلومات التي تفصح عنها الإدارة، تمثل أحد العناصر الرئيسية في توفير وتعزيز مصداقية المعلومات التي تفصح عنها"، وأشار Mercer (٢٠٠٤) إلى أن العديد من الدراسات التطبيقية قامت باختبار تأثير مراجعي الحسابات على مصداقية الإفصاح، وأظهرت - مع بقاء العوامل

١- عبد السلام تركي، محمود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ١٠ - ١١.
٢- يوسف، علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٨.

الأخرى على حالها- أن المعلومات المفصح عنها التي خضعت للمراجعة أكثر مصداقية من تلك التي لم تخضع للمراجعة^(١).

وقد أدت الأزمات التي لحقت بكبرى الشركات في العالم وما رافقها من غياب لدور المراجعة في ذلك الحين نتيجة غياب صدقية التقارير المالية، إضافة إلى ممارسات الإدارة النفعية، إلى الانتباه إلى ضرورة التركيز على وضع وتنفيذ مجموعة من القواعد والمبادئ تهدف للتحكم بما تتخذه الإدارة من قرارات وما تقوم به من أفعال، لجعله يصب في إطار مصالح أصحاب المصلحة بشكل عام Stakeholders، وحملة الأسهم Shareholders والملاك Owners بوجه خاص.

ففي إطار الموقع التي تتخذه الإدارة في المنشأة، وافترض سعي الأطراف المتعددة إلى تعظيم منافعها الخاصة، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح الأطراف الأخرى، وما تنتجه المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP، من حرية للإدارة لاختيار الطريقة المحاسبية من بين عدة بدائل، ومتطلبات أساس الاستحقاق في المحاسبة Accruals Accounting، باستخدام أحكام الإدارة وتقديراتها في العديد من نواحي تطبيق هذا الأساس. فإن الإدارة قد تختار الطريقة المحاسبية والتسويات المحددة وفقاً لأساس الاستحقاق بشكل نفعي، بطريقة تعظم فيها منافعها المتعددة، سواء كانت محددة من خلال الترتيبات التعاقدية، أو بناء على الأسعار السوقية للأسهم^(٢).

وقد كشفت العديد من المشاكل والأزمات التي تعرضت لها منشآت كبيرة على مستوى العالم، أن ممارسات الإدارة النفعية في الاختيار المحاسبي الاستثنائي، تمثل عاملاً مهماً في المشاكل التي تعرضت لها هذه المنشآت، لعل أبرزها الانهيار الذي أصاب شركة Enron، والمساءلة التي خضع لها مكتب Arthur Andersen، وما تعرض له مكتب KPMG عن دوره في الأزمات التي عانت منها Xerox. مما دفع العديد من دول العالم إلى إصدار مبادئ وتشريعات لتعزيز صدقية التقارير المالية إضافة إلى وضع نظم لحوكمة الشركات والتحكم بالسلوك النفعي للإدارة، في القرارات التي تتخذها، التي من بينها قرارات الاختيار المحاسبي (Banks ٢٠٠٣). كما صدر قانون Sarbanes-Oxley Act (٢٠٠٢) في الولايات المتحدة، حول مهنة المحاسبة، وشكل الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، قوة عمل في تشرين الأول من عام ٢٠٠٢، حول أسباب ونتائج فقدان المصداقية Credibility في التقرير والإفصاح المالي من قبل الشركات،

١- Mercer, M., ٢٠٠٤, "How do Investors Assess the Credibility of Management Disclosures?", **Accounting Horizons**, (Vol. ١٨, No. ٣), P ١٨٩.

٢- محمد عوض، أمال محمد، "قياس أثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، فرع بني سويف، جامعة القاهرة، (العدد الثالث، ٢٠٠٣)، ص ٤٥ - ١١٠.**

التي قدمت توصيات حول ما يجب القيام به لاستعادة هذه المصداقية، من خلال التقرير الذي أصدرته عام ٢٠٠٣، تحت عنوان "إعادة بناء الثقة العامة في التقرير المالي Rebuilding Public Confidence in Financial Reporting"^(١).

ومما سبق يمكن القول بأن إعادة بناء الثقة في التقارير المالية يترافق إلى حد كبير بفكرة الإفصاح المحاسبي، إذ تفيد أدبيات الفكر المحاسبي أن هناك قناعة كاملة من قبل المحاسبين والأكاديميين والمهنيين بأهمية الإفصاح المحاسبي وما يمكن أن يلعبه من دور كبير في تحقيق إعادة بناء الثقة في التقارير المالية، ذلك في ضوء مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في هذه التقارير، والإفصاح عن السلوك النفعي الذي تمارسه الإدارة.

٣-١ - ٣ - ١ : مفهوم وطبيعة مصداقية التقارير المالية:

تلعب التقارير المالية دوراً حيوياً في بيئة الأعمال على اختلاف أنواعها للأطراف الداخلية والخارجية ذات الصلة بالمنشأة، وتمثل المعلومات التي تقدمها هذه التقارير نتاج النظام المحاسبي والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة بشكل عام، وتتوقف خصائص وطبيعة هذه المعلومات على طبيعة المبادئ والمعايير المطبقة على اختلاف الجهات القائمة على توفير هذه المعلومات. ويعتبر مفهوم المصداقية Credibility من المفاهيم المتعددة الأبعاد والجوانب. فهو يرتبط بمفهوم إمكانية التصديق أو القابلية للتصديق والاعتقاد Believability. ويتضمن المعنى اللغوي لكلمة المصداقية Credibility في قاموس Webster's New Colligate العديد من المعاني، من بينها^(٢) :

- أ- الاعتماد على صدق أو حقيقة Truth و واقعية Reality شيء ما.
- ب- التأثير أو القوة المستفاد من الاستفادة من الدليل الذي يقدمه شخص آخر أو أشخاص آخرون.
- ت- شئ ما يتم الحصول عليه أو يضاف إلى السمعة Reputation والاحترام أو الاعتبار Esteem.

كما عبر قاموس The New Method English Dictionary عن ماهية المصداقية كمفهوم مجرد، فعبر عنها "بأنها مطابقة الخبر للواقع المخبر عنه"^(٣). فالمصداقية هي الحقيقة والأمانة ولذا يجب أن تعبر عن الواقع كما هودون نقصان وإلا أصبحت أداة للتضليل.

١ - المرجع السابق، ص ٤٦.

٢ - Webster's New Collegiate Dictionary, ١٩٧٧, (USA, G.&C. Merriam Company), p ٢٦٧.

٣ - The New Method English Dictionary, ١٩٦١, p ٣١٤.

أما من ناحية الاستخدام الأكاديمي لمصطلح المصداقية Credibility, فيعود إلى الخمسينيات من القرن العشرين, حيث نشأ من مجالات الاتصالات Communications وعلم النفس Psychology, وتبين عملية البحث في هذا المجال, بأن هناك اتفاق على أن المصداقية تمثل خاصية نوعية مدركة أو ملحوظة, وهي ليست حكراً على هدف أو موضوع أو شخص معين, أو جزء من المعلومات (١٩٩٩) ACM.

وفيما يتعلق بمصداقية المعلومات المحاسبية, فإنها ترتبط بعوامل وعناصر متعددة, فهذه المعلومات تعد وتقدم عبر قنوات متعددة يمكن تسميتها بسلسلة توريد المعلومات Information Supply Chain. وخلال هذه السلسلة تمر المعلومات المحاسبية بقنوات تؤثر في النهاية على المصداقية التي قد يدركها مستخدمها. من هنا يتم التمييز بين مصداقية الإدارة ومصداقية مراجع الحسابات, ومصداقية الإفصاح المحاسبي عموماً الذي قد يتضمن مختلف أنواع مصداقية المعلومات المحاسبية.

فقد عرف (٢٠٠٤) Mercer مصداقية الإفصاح بأنها "إدراك المستثمرين لإمكانية تصديق معلومات محددة يفصح عنها"^(١). ويحدد هذا التعريف عنصرين أساسيين لمفهوم مصداقية الإفصاح المحاسبي^(٢):

أ – ترجع مصداقية الإفصاح إلى مدى الإدراك الذي يحققه مستخدم المعلومات المفصح عنها, ولا تعتبر شرطاً أساسياً من شروط الإفصاح, وعندما تصل هذه المعلومات إلى مستخدمها بشكل أولي فقد لا يكون مدركاً لمدى موثوقية الإفصاح الحقيقية أو الفعلية ومدى جودته, وسيبني ردود فعله على المصداقية التي يعيها ويدركها بشأن تلك المعلومات.

ب – إن مستخدمي المعلومات المحاسبية يقيمون مدى مصداقية الإفصاح عن معلومات محددة, على الرغم من أن المصداقية قد تختلف من منشأة لأخرى, وعلى المستوى الإجمالي تظهر الدراسات بأن المستثمر حساس للتنوع في مصداقية الإفصاح من قبل المنشأة.

كما عرفها (البديهي, ١٩٩٠) بأن مصداقية البيانات المحاسبية هي أنها مطابقة للوقائع الإقتصادية التي تعبر عنها وأنها لا تتضمن أي تحريف^(٣). ويرى (الشيرازي, ١٩٩٠) بأن المصداقية إنما تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها^(٤).

١ - Mercer, M., ٢٠٠٤, op. cit., P ١٨٦.

٢ - Idem.

٣ - البديهي, عطية علي حسن, "الموضوعية والصدق في المحاسبة", المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة, جامعة عين شمس, (العدد الأول, ١٩٩٠), ص ٤٧١..

٤ - الشيرازي, عباس مهدي, مرجع سبق ذكره, ص ٢٠١.

وقد أشارت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) إلى أن المعلومات تمتلك خاصية المصدقية إذا كانت تخلو من الخطأ المادي والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه، أو ما يتوقع أن تعبر عنه على نحو معقول^(١). ومن جهة أخرى عرفت FASB المصدقية بأنها "تلك المعلومات المعبر عنها بشكل معقول بحيث تكون خالية من الأخطاء والتحيز وتعبر بصدق عما تريد أن تعبره"^(٢). ويجب أن تتصف المصدقية بما يلي: التمثيل الصادق Representational Faithfulness، إمكانية التحقق Verifiability، والحياد Neutrality^(٣).

ومن الجدير ذكره بأن الأدب المحاسبي قدم مفاهيم متنوعة للمصدقية، فيمكن القول بأن المصدقية هي الوجه الآخر للموضوعية، فتتمثل الموضوعية المقدمة لكل قياس كمي من أي نوع كان، فبدون الإنسجام مع الموضوعية لا يمكن الركون إلى نتائج هذا القياس والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة، كما أن الموضوعية تمثل ضرورة منهجية للبحث العلمي في المحاسبة، فإنها تمثل ضرورة علمية تقتضيها طبيعة المحاسبة ذاتها، حيث يستفيد من القياس المحاسبي مجموعة كبيرة من القراء الذين ينتمون إلى فئات مختلفة تختلف مصالحها أو تتعارض ودون هذه الموضوعية قد تتعرض مصالح المستفيدين إلى الخطر، بالتالي يمكن القول بأن الموضوعية هي الصفة المرادفة للعلمية والمناقضة للذاتية، ويتم التأكد من توافر شروط الموضوعية في المحاسبة من خلال اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية^(٤).

ومن خلال استعراض المفاهيم السابقة لمفهوم المصدقية يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

١ - تعبر المصدقية عن مدى الاعتماد على صدق أو حقيقة أو واقعية شيء ما، بالتالي فهي تمثيل للواقع كما هو دون تحريف.

٢ - تمتلك المعلومات خاصية المصدقية إذا كانت تخلو من الخطأ المادي والتحيز ويمكن التحقق من المعلومات في أي وقت كان، بحيث تكون المعلومات المقدمة علمية ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

٣ - المصدقية خاصة تختلف وتتنوع بحسب الشخص أو الجهة المرتبطة به، فهناك مصداقية المعلومات المحاسبية، ومصدقية الإدارة، ومصدقية المدقق. فمصدقية المعلومات المحاسبية تتوقف على مدى إدراك ووعي مستخدميها لإمكانية تصديق هذه المعلومات، وهنا قد تختلف

١- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبة الدولية، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، تعريب جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، ٢٠٠٩، ص ٨٣.

٢- FASB, ١٩٧٨, SFAC, No.٢., "Qualitative Characteristics of Accounting Information", p١٠.

٣- FASB, ١٩٧٨, SFAC, No.٥., "Recognition and Measurement in Financial Statement of Business Enterprises", par. ٧٥. P٢٨.

٤- القاضي، حسين وحمدان، مأمون، "نظرية المحاسبة"، (دمشق، جامعة دمشق، ٢٠٠٤)، ص ٣٧٩.

مصادقية المعلومات المقدمة من قبل الإدارة عن مصداقية المعلومات أو الرأي المقدم من قبل المدقق.

٣ - ١ - ٢ : العوامل المؤثرة في مصداقية التقارير المالية:

على الرغم من أن إدارة المنشأة هي المسؤول عن إعداد وتقديم القوائم والتقارير المالية، وتتوقف درجة مصداقية المعلومات المقدمة على ما تقوم به الإدارة في هذا الشأن، وعلى طبيعة المبادئ المحاسبية التي تختارها الإدارة، فالمبادئ المحاسبية قد أتاحت أمام الإدارة طريقة تقييم المخزون، وطريقة إهلاك الأصول الثابتة ... الخ.

وقد تعددت الأطراف والجهات المرتبطة بتقديم المعلومات المحاسبية، فأصبح هناك النظام المحاسبي وما ينطوي عليه من قواعد ومبادئ محاسبية، وتمثل الإدارة حجر الأساس في تقديم المعلومات المحاسبية الملائمة إلى مستخدميها، آخذين بالاعتبار ظاهرة امتلاك الإدارة للمعلومات الخاصة، لأن هذا الأمر لن يعكس حقيقة وواقعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الحصول على المعلومات.

ومن الأطراف المرتبطة بتقديم المعلومات مراجع الحسابات، حيث يركز مستخدمي المعلومات المحاسبية - وخاصة أصحاب المصلحة Stakeholders - على ما يقوم به في إضفاء الثقة والمصادقية بالمعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الإدارة، مما دعا إلى القول بوجود سلسلة توريد المعلومات Information Supply Chain. وتتضمن هذه السلسلة العديد من الأطراف حددها ما يعرف بقانون (٢٠٠٢) Sarbanes-Oxley Act في الأطراف التالية Price Waterhouse Coopers (٢٠٠٣): الإدارة، مجلس الإدارة Boards of Directors، المدقق المستقل، موردي المعلومات، محلي الطرف الثالث (شركات الوساطة والتحليل المالي)، والمستثمرون وأصحاب المصلحة^(١).

ويمكن القول أن لكل من هذه الأطراف مجاله الخاص الذي يمارس فيه تأثيره على خصائص ومصادقية المعلومات المحاسبية. وفي هذه الحالة تعتبر مسؤولية كل طرف تجاه مصداقية المعلومات المحاسبية مسؤولية تراكمية، مثلاً: عندما يصدق مراجع الحسابات على المعلومات التي تقدمها الإدارة، فيفترض أنه بذلك يعزز ويزيد من مصداقية تلك المعلومات.

١ - محمد عوض، آمال محمد، "مصادقية المعلومات المحاسبية في إطار خدمات الثقة وأثرها على استقلال المدقق"، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (العدد الأول، المجلد ٤٢، آذار ٢٠٠٥)، ص ٤٦٩ - ٤٧٠.

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد العوامل التي تؤثر في مصداقية المعلومات المحاسبية، في ما يلي^(١):

١ - **مصداقية الإدارة:** تلعب الإدارة دوراً مهماً في تحديد مدى مصداقية المعلومات المحاسبية من خلال:

أ- من ناحية العلوم النفسية، العامل الأكثر أهمية في تحديد مصداقية الرسالة، يعتبر الشخص أو المصدر الذي يرسل هذه الرسالة. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن المستثمرين يعتمدون على المعلومات التي تفصح عنها الإدارة إذا كانت قد قدمت تنبؤات دقيقة في السنوات السابقة.

ب- ومن ناحية ثانية فإن طبيعة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAPP تمكن الإدارة من حرية الاختيار الاستتسابي Discretionary Choice للسياسات المحاسبية التي تطبقها عند المعالجة المحاسبية للصفقات. بالتالي فهي تؤثر في خصائص التقرير المالي بشكل عام.

ج- دوافع الإدارة في إطار تعارض المصالح بينها وبين حملة الأسهم قد تدفعها للإفصاح عن معلومات لا تجسد الواقع خاصة عند إبرام عقود التعويضات والمكافآت التي تحصل عليها Compensation Contracts، فحصول الإدارة على تعويضات كنسبة من أرباح المنشأة أو كنسبة من أي نوع من الإيرادات (المبيعات مثلاً) يجعلها تغالي في الأرباح التي تفصح عنها. وهنا يبرز دور آليات حوكمة الشركات، ودور مراجع الحسابات.

د- مستويات الضمان الداخلي والخارجي، إن مستويات هذا الضمان المقدم للإدارة تؤثر أيضاً على مصداقية الإفصاح، ومثل هذا الضمان يمكن أن يقدم من قبل أطراف خارجية مثل المدقق، والمحللين الماليين، الصحفيين، أو من قبل جهات داخلية مثل مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، والمدققين الداخليين.

٢ - **دور مجلس الإدارة من خلال آليات حوكمة الشركة Corporate Governance:** يمارس مجلس الإدارة دوراً إشرافياً ورقابياً مهماً على ما تقوم به الإدارة من أفعال قد لا تصب في مصلحة حملة الأسهم، ويمكن تحديد أثره على رفع درجة مصداقية المعلومات المحاسبية فيما يلي:

١- المرجع السابق، ص ص ٤٥٧ - ٤٦٠.

أ- يتكون مجلس الإدارة من نوعين من الأعضاء، أعضاء من داخل المنشأة Inside Directors وأعضاء من خارج المنشأة Outside Directors. بالتالي من المتوقع أن يكون لحجم ومدى استقلالية وتركيبية مجلس الإدارة تأثير كبير في مدى جودة التقرير المالي. إذ أن إدخال أعضاء من خارج المنشأة في مجلس الإدارة يزيد من القدرة الرقابية والإشرافية للمجلس على أداء الإدارة العليا.

ب- أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة (الحجم) وتخفيض احتمال وجود تلاعب في القوائم المالية^(١).

ج- كما أظهرت العديد من الدراسات أهمية الدور الذي يلعبه استقلالية لجنة المراجعة والخبراء الماليين في ضمان جودة مرتفعة للتقرير المالي^(٢).

د- إن وجود أعضاء مستقلين ذوي خبرة يؤدي إلى تقليل احتمالات وجود درجة مرتفعة من إدارة الأرباح. فالأعضاء المستقلون في لجنة المراجعة هم الذين يمثلون الجانب الفعال للجنة المراجعة، فهم الأكثر اهتماماً بسمعتهم، بالتالي من المتوقع أن يولوا عناية أكبر لعملية التقرير المالي مقارنة بالأعضاء غير المستقلين.

هـ - إضافة إلى أن للجنة المراجعة دوراً مهماً في عمل المدقق الخارجي، فقد أكدت التشريعات والقوانين الجديدة على أهمية لجنة المراجعة وعلاقتها مع المدقق الخارجي كما هو الحال في قانون (٢٠٠٢) Sarbanes-Oxley Act، الذي نص على ضرورة أن تتضمن كل لجنة مراجعة عضواً خارجياً مستقلاً على الأقل، وتقرير الاتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠٠٣) IFA حول إعادة الثقة بالمعلومات المحاسبية والتقرير المالي.

٣ - الهيئات المهنية والتنظيمية: من خلال مسؤولياتها وسلطاتها تجاه إصدار القوانين والمعايير والإرشادات، تلعب هذه المنظمة دوراً مهماً في تقييد الأطراف التي تعد وتقديم المعلومات المحاسبية ابتداء من الإدارة وحتى مراجع الحسابات، إذ أن تلك الهيئات (الهيئات التنفيذية للأسواق المالية). إذ تقوم مثلاً بما يلي:

١- لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

Beasley, M., ١٩٩٦, "An Empirical analysis of Relation Between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud", *The Accounting Review*, (Vol.٧١, No.٤), P ٤٤٣-٤٦٥.

٢- لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

Lee, H., et al. ٢٠٠٤, "the Effect of Audit Committee and Board of Director Independence on Auditor Resignation", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, (Vol. ٢٣, No. ٢, September), PP ١٣١-١٤٦.

أ- تحديد نوعية التقارير ومحتوياتها، فهذه المنظمات هي التي قررت إصدار قائمة التدفقات النقدية وإحلالها محل قائمة الأموال، وحددت ما يجب أن تتضمنه، والإفصاحات المرفقة للقوائم المالية ... الخ.

ب- إصدار القوانين الجديدة التي تعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية كما في قانون Sarbanes-Oxley Act (٢٠٠٢)، وقانون لجنة بورصة الأوراق المالية SEC (٢٠٠٠)، اللذان أصدرتا قواعد جديدة لتعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية.

ج- كمية أو مقدار المعلومات المؤكدة بتوضيحات أو تفسيرات أو تقارير وقوائم إضافية، فالمنشأة غالباً تقدم توضيحات أو تفسيرات لتأييد المعلومات التي تفصح عنها، كما في حالة إصدار تنبؤات أرباح غير منشور. فمثل هذه القوائم الإضافية أو التكميلية، يجب أن تزيد من مصداقية تنبؤات الأرباح لعدة أسباب:

١ - العديد من القوائم الإضافية يتضمن معلومات ملائمة.

٢ - تزيد من إمكانية التحقق الأولي أو المسبق عن الإفصاح.

د- تحديد معايير وقواعد استقلالية مراجع الحسابات، التي لها أثراً مهماً في تعزيز مصداقية الإدارة.

٤ - **خصائص الإفصاح:** والتي تتمثل في دقة الإفصاح، مكان الإفصاح، الفترة الزمنية التي يغطيها الإفصاح، لهذه العوامل دوراً مهماً في ظل متغيرات بيئة الأعمال الحالية، والإفصاح عن التقرير المالي من خلال الانترنت، إذ أن هذا الإفصاح يشمل العديد من المعلومات التي قد لا يمكن الحصول عليها أو معرفتها بالوسائل التقليدية في وقت قصير. إلا أن المصداقية تبقى القضية الأساسية في تحديد مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة عبر الوسائط الإلكترونية.

٥ - **إمكانية التصديق المتأصلة:** أو الجدارة بالتصديق، ويتعلق بإمكانية أو الجدارة بتصديق المعلومات التي يتضمنها هذا الإفصاح.

٦ - **الدوافع الموقفية Situational Incentives لدى الطرف الذي يفصح عن المعلومات:** إذ إن دوافع مصدر الرسالة أو المعلومات تؤثر في مصداقية هذه المعلومات، فالأفراد أقل احتمالاً لتصديق المعلومات التي تتوافق أو تنسجم مع دوافع مصدر هذه المعلومات. وفي مجال القوائم المالية أو الإفصاح المالي، فإن المستثمرين قد يكونوا أقل احتمالاً لتصديق الإفصاح المقدم من قبل الإدارة، عندما يكون لدى الإدارة دوافع لتضليل أو تحريف أو تقديم معلومات لا تتوافق مع الحقائق. وبالنتيجة فإن مصداقية الإفصاح المقدم من قبل الإدارة يتوقف على الدوافع الموقفية لدى الإدارة في وقت الإفصاح عن مثل هذه المعلومات.

٣ - ١ - ٣ : طبيعة فجوة مصداقية التقارير المالية:

شكلت الأحداث التي لحقت ببيئة الأعمال المعاصرة وما رافقها من انهيار لكبرى الشركات في العالم، نقطة تحول كبيرة اتجاه مصداقية معلومات التقارير المالية، إضافة إلى ما أثير من تساؤلات حول دور مهنة المحاسبة والمراجعة بشأن مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، ومدى قدرة هذه التقارير لإعطاء صورة عادلة وصحيحة عن أداء الإدارة وحقيقة المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، إضافة إلى وضع المنشأة التنافسي في السوق.

هذا ما دفع العديد من المنظمات المهنية إلى تشكيل اللجان وإصدار التقارير حول كيفية إعادة الثقة والمصداقية بالمعلومات المحاسبية. فقد شكل الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC قوة عمل Task Force في تشرين الأول من عام ٢٠٠٢ وأصدرت تقريرها في عام ٢٠٠٣، بعنوان "إعادة بناء الثقة العامة في التقرير المالي". كما قامت لجنة بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية SEC بإصدار تشريعات جديدة حول استقلالية مراجع الحسابات والإفصاح عن الخدمات غير المهنية. إضافة إلى قانون (٢٠٠٢) Sarbanes - Oxley الذي حدد دور الأطراف المشاركة في عملية التقرير المالي في استعادة الثقة بالمعلومات المحاسبية^(١).

ومن ثم جاء تقرير الإتحاد الدولي للمحاسبين الذي حدد وبشكل دقيق السمات الأساسية التي لحقت بأزمة المصداقية، التي تعرضت لها عملية التقرير المالي، وخاصة فيما يتعلق بعملية فقدان الثقة بالتقارير المالية، ذلك فيما يلي^(٢):

١ - أدى انهيار العديد من الشركات الكبرى والصغرى على مستوى العالم، إلى جعل قضية مصداقية المعلومات تحتل موقعاً مهماً في اهتمامات مختلف الأطراف، في الوقت نفسه الذي تزايدت فيه عمليات إعادة إعداد القوائم المالية، مما كان لها تأثيراً سلبياً في الطريقة التي ينظر بها إلى المعلومات التي يفصح عنها من خلال القوائم المالية.

٢ - بالتزامن مع ما سبق، حدث نوع من فقدان الثقة للمتعاملين في الأسواق المالية، ذلك نتيجة لانخفاض أسعار الأسهم لدى ٢٥ شركة في الولايات المتحدة بمعدل ٧٥% من كانون الثاني ١٩٩٩ حتى أيار ٢٠٠٢، ذلك نتيجة لأسباب تتعلق في معظمها بمشاكل التقرير المالي وممارسات الأعمال.

٣ - إن حدوث هذه الفجوة أو الأزمة في المصداقية أدى ذلك إلى انتقالها إلى أسواق المال عبر العالم، مما أدى إلى تغيرات متقلبة جداً في أسعار الأسهم في العديد من أسواق المال العالمية.

١- محمد عوض، آمال محمد، ٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦١.

٢- IFAC, ٢٠٠٣, **Rebuilding Public Confidence in Financial Reporting: an International Perspective**, p٥.

- ٤ - لقد أدى فقدان الثقة بالمعلومات المالية التي يقرر عنها، إلى مشاكل تمويلية للعديد من الشركات، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، بالتالي انخفاض إنتاجية الشركات. وبناءً عليه، سعت العديد من الأطراف المهنية إلى العمل على إعادة بناء الثقة بالتقارير المالية، ذلك من خلال إصدار قوانين أو من خلال الالتزام بتطبيق القوانين التي صدرت في هذا المجال. إضافة إلى تفعيل دور مراجعي الحسابات من خلال مراقبة مدى التزام المنشآت بهذه القوانين ومدى قدرتها على تقليص الفجوة التي حدثت في التقارير المالية إلى أقصى حد ممكن، لاسيما أن مراجعي الحسابات يشكلون طرفاً مستقلاً ومؤهلاً يتمتع بالحيادية والخبرة والنزاهة. ونظراً لهذا الدور المهم الذي يضطلع به مراجع الحسابات في استعادة الثقة بالتقارير المالية، فقد أكد قانون (Sarbanes -Oxley Act (٢٠٠٢ على دور مراجع الحسابات في استعادة بناء الثقة في التقارير المالية، والذي يتوازى إلى حد كبير مع دور كل من الإدارة وخاصة في ظل امتلاكها لمعلومات خاصة، والمستثمرين باعتبارهم طرفاً يسعى إلى الحصول على كل المعلومات المهمة، وأصحاب المصلحة. وقد حدد القانون بشكل عام عناصر سلسلة توريد التقرير المالي التي يمكنها أن تلعب دوراً مهماً في استعادة الثقة بالمعلومات المحاسبية فيما يلي: الإدارة، مجلس الإدارة، مراجع الحسابات المستقل، موردي المعلومات، المستثمرون وأصحاب المصلحة عموماً^(١).
- إضافة إلى ذلك، فقد أكدت نتائج تقرير الاتحاد الدولي للمحاسبين على دور كل من الإدارة، ومجلس الإدارة، ومراجع الحسابات ذلك كما يلي^(٢):
- ١ - الحاجة إلى وضع وتعزيز أخلاقيات المنشآت، فقد أوصت اللجنة بضرورة أن تقوم المنشآت بتحديد السياسات الأخلاقية وتوزيعها عبر المنشأة، وتدريب الأفراد على تعزيز قدرتهم لمواجهة المشاكل الأخلاقية الصعبة.
 - ٢ - يجب على إدارة المنشأة أن تركز على زيادة فعالية عملية الإدارة والإشراف على القوائم المالية.
 - ٣ - يجب تخفيض أو التقليل من دوافع تضليل وتحريف القوائم المالية.
 - ٤ - يجب على مجلس الإدارة أن يحسن من عمليات الرقابة على الإدارة.
 - ٥ - يجب أن يُولى موضوع استقلالية المدقق عناية أكبر في إطار حوكمة الشركات ومن قبل المدقق نفسه.

١- محمد عوض، آمال محمد، ٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦١ - ٤٦٢.

٢- المرجع السابق، ص ٤٦٢.

٦ - هناك حاجة لإعادة إظهار فعالية المراجعة من خلال إعطاء عناية أكبر لعمليات رقابة الجودة على المراجعة.

٧ - ضرورة تقوية عملية تنظيم المراجعة ومعاييرها، وقد أوصت اللجنة بأن تصبح معايير المراجعة الدولية معايير مطبقة على مستوى العالم.

٨ - تقوية ممارسات المحاسبة والتقرير المالي، فالمنظمين والقائمين على وضع المعايير المحاسبية يجب أن يأخذوا في حسابهم الطرق التي يمكن من خلالها أن تقدم القوائم المالية معلومات إضافية عن القضايا التشغيلية والتمويلية، التي يمكن أن تيسر من فهم المعلومات وتجعلها متاحة في توقيت أكثر ملائمة.

ومما سبق يمكن القول، إن تضيق فجوة المصادقية في التقارير المالية تتطلب عملاً ممنهجاً يتكاتف به كل الأطراف التي لها صلة بالمنشأة، ابتداءً من الإدارة بخصوص تقليل التحريف والتضليل بالقوائم المالية، وتقليل ظاهرة امتلاك المعلومات الخاصة وجعلها متاحة أمام الأطراف الأخرى المتمثلة بالمستثمرين وأصحاب المصلحة، فالإدارة هي التي تمتلك المعلومات الصحيحة وأكثر مما هو متاح للأطراف الأخرى، فالإدارة لديها دوافع في الإفصاح عما تراه مناسباً في إطار تعظيم منافعها الخاصة، بالتالي فإن دور الإدارة في هذا الصدد سيؤثر بشكل كبير في تقليل دوافع عدم تماثل المعلومات إلى أدنى حد ممكن، ومن جهة أخرى لا بد من ضرورة تفعيل دور مراجعي الحسابات وخاصة في ظل ما تعرضت له مهنة المحاسبة والمراجعة من انتقادات كثيرة، ذلك من خلال إتباع منهجاً سليماً يحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، إضافة إلى زيادة شفافية وجودة الإفصاح، مما يساعد على تعزيز صدقية التقارير المالية، ولعل تفعيل دور حوكمة الشركات وتطبيقها إضافة إلى تفعيل دور المراجعة المستمرة سيكون لهما بالغ الأثر في تضيق الفجوة في المصادقية، وإعادة بناء الثقة في التقارير المالية.

المبحث الثاني: عناصر مصداقية التقارير المالية

في إطار تحديات بيئة الأعمال المعاصرة، وما رافق ذلك من تطورات أثرت بشكل كبير في فقدان الثقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، ومدى مصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة ودورها في إعطاء صورة صادقة وحقيقة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها. هذا الأمر دفع العديد من المنظمات لإصدار التشريعات التي من شأنها إعادة الثقة في التقارير المالية المنشورة، ذلك من خلال توافر العناصر الأساسية التي من شأنها أن تؤثر في زيادة مصداقية التقارير المالية. ويرتبط معيار المصداقية بمدى مقدرة المعلومات المتوافرة والمفصح عنها في التقارير المالية، على أن تمثل الشيء كما هو، بحقيقته وواقعه دون نقص أو تحريف، بالتالي فيجب أن تتصف هذه المعلومات بما يلي: التمثيل الصادق، وإمكانية التحقق والحياد.

وبناءً عليه، يناقش هذا المبحث عناصر مصداقية التقارير المالية، التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية، ذلك من خلال ما يلي:

٣ - ٢ - ١: التعبير الصادق عن الأحداث الاقتصادية.

٣-٢-٢: حيادية التقارير المالية.

٣-٢-٣: الإفصاح الملائم في التقارير المالية.

٣ - ٢ - ١: التعبير الصادق عن الأحداث الاقتصادية:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير - التمثيل الصادق - وجود درجة عالية ما بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها، فالعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل، من ناحية أخرى لا يقصد بالصدق في التعبير أن تكون المعلومات مؤكدة أو دقيقة بصورة مطلقة، وإنما قد نجد أن الصدق في التعبير قد يتطلب بيان التوزيعات الاحتمالية للقيم الواردة في التقارير المالية، كذلك الإفصاح عن معامل الخطأ الذي يصاحب الأرقام المحاسبية^(١). وتتكون صفة الصدق في البيانات المحاسبية من ثلاث خصائص^(٢):

١ - **الصدق في التقويم:** أي صدق القيم المالية في التعبير عما تعكسه من حقائق اقتصادية، ويتحقق ذلك بملائمة طريقة القياس ودقته وكفاءة القائم بالتقويم وصدقه.

٢ - **الصدق في التسجيل:** أي الصدق في تسجيل جميع العمليات سواء كان ذلك في دفتر اليومية أو الترحيل أو الملخصات والتقارير.

٣ - **الصدق في التفسير:** أي الصدق في شرح وتفسير كافة العمليات والنتائج. ويرى الشيرازي بأن خاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما^(٣):

١ - **تحيز في عملية القياس:** كما في حال استخدام أساس التكلفة التاريخية.

٢ - **تحيز من قبل القائم بعملية القياس:** وهنا نجد أن تحيز القائم بالقياس إما أن يكون مقصود كما في حالة عدم الأمانة، أو غير مقصود كما في حالة نقص الخبرة والمعرفة. والتحرر من التحيز يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال، أي أنه يلزم التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية، ومن الطبيعي أن الاكتمال المطلق أمر غير ممكن أولاً لأن التقارير المالية ما هي إلا نموذج لتمثيل واقع الوحدة المحاسبية، وهي بهذا لا بد وأن تنطوي على قدر من التجريد والتبسيط^(٤).

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن المفهوم رقم (٢) قد حدد مفهوم التمثيل الصادق على أنه "التوافق بين القياس أو الوصف والظاهرة التي يهدف إلى تمثيلها، وفي المحاسبة فإن الظاهرة التي يجب تمثيلها، تتمثل في الموارد والالتزامات الاقتصادية والصفقات والأحداث التي تغير من هذه الموارد والالتزامات"^(٥). بالتالي يعتمد التعبير الصادق على عبارة "ما يقصد أن يُمثل Purports to Represent"، فمثلاً عندما تعترف المنشأة بأصل معين مثل الشهرة في القوائم

١- الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٢.

٢- البديهي، عطية علي حسن، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٢.

٣- الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

٤- المرجع السابق، نفس الصفحة.

٥- المرجع السابق، نفس الصفحة.

المالية، فإن المعلومات التي تتعلق بهذا الأصل يجب أن تعبر بصدق عن حقيقة هذا العنصر كما هو ظاهر، وأنه ليس لدى المنشأة أصل سواه، وإن عملية التمثيل هي عملية تقريبية وليست دقيقة بشكل تام، إذ هناك العديد من التقديرات والأحكام التي تستخدم في عملية التقرير المالي إضافة لعمليات التلخيص^(١).

وبناءً على ما سبق، يجب الاعتراف بالبند والعناصر التي تمكن المعلومات المتعلقة بهما، من تمثيل صادق للصفقات والأحداث التي قامت بها المنشأة، ومن هنا فإن اختلاف الظاهر أو ما يقصد تمثيله، يؤدي إلى اختلاف في التوافق ما بين الوصف والظاهرة الموصوفة^(٢).

إلا أنه وفي ظل افتراض المنفعة الذاتية، وعدم تماثل المعلومات، فإن عملية إعداد التقارير المالية تخضع للعديد من العوامل والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها الأطراف القائمة على إعداد التقارير. وقد عبر Watts (١٩٧٧) عن ذلك بقوله: "أنا أفترض أن الأفراد يعظمون منافعهم المتوقعة، وأنهم مبدعون وخلاقون في القيام بذلك، وينظر إلى القوائم المالية على أنها نتيجة للتفاعل الداخلي بين هؤلاء الذين يعظمون منافعهم الخاصة، في كل من السوق والعملية السياسية"^(٣). ولاشك بأن المنفعة الذاتية تخضع للميول والرغبات، وحتى وإن كانت محددة في ضوء المنفعة المادية، أو ثروة الأطراف المتعددة، فإنها لا تتفق مع معيار التمثيل الصادق السابق ذكره، فالاعتراف بالبند أو العناصر في القوائم المحاسبية غير محدد على أساس تمثيلها الصادق للأحداث الاقتصادية، وإنما يخضع للتفاعل والعلاقة المتبادلة بين أطراف تسعى إلى مصالحها الخاصة^(٤).

١ - FASB, ١٩٨٠, SFAC, No. ٢., "Qualitative Characteristics of Accounting Information", par. ٦٣, p ٢٨.

٢ - يوسف، علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٢.

٣ - Watts, R, ١٩٧٧, op. cit., p ٥٤.

٤ - يوسف، علي محمد، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

٣- ٢ - ٢: حيادية التقارير المالية:

تتصف التقارير المالية بالحيادية عندما تكون المعلومات خالية من التحيز، بل تكون المعلومات المقدمة عادلة ويمكن قياسها. والحيادية في اللغة تعني المجانية وعدم الانحياز أو الميل إلى أي طرف^(١)، أي عدم تغليب وجهة نظر على أخرى بحيث تخدم شخص دون آخر. بالتالي تمتاز المعلومات بصفة الحيادية عندما تكون معدة لتخدم مصالح كافة الأطراف المهمة بهذه المعلومات وليس خدمة لأحد الأطراف المفضلين فقط، أي بمعنى آخر يركز معيار الحيادية على الموضوعية والتوازن في عرض المعلومات. ويتداخل معيار الحيادية إلى حد كبير مع معيار التمثيل الصادق، بحيث يمكننا القول بأن معيار الحيادية ومعيار التمثيل الصادق وجهان لعملة واحدة، فالمعلومات المتحيزة هي معلومات لا يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الملائمة، في حين أن المعلومات غير المتحيزة تفي باحتياجات الأطراف الخارجية وقدرة هذه الأطراف على اتخاذ القرارات المناسبة إضافة إلى مقدرتها في عملية القياس المحاسبي بالشكل الأمثل. والجدير ذكره بأن المعلومات المتحيزة بطبيعتها هي معلومات مضللة لمستخدميها، وينتج عنها قرارات خاطئة، ولا تعبر عن حقيقة الوضع المالي والتنافسي للمنشأة، ولا عن أداء الإدارة وسلوكها.

وقد حددت **FASB** أن الحيادية تعني أن "الاهتمام الرئيسي - سواء في صياغة أو تنفيذ المعايير المحاسبية - يجب أن يكون على ملائمة وموثوقية المعلومات التي تنتج، وليس على التأثير الذي قد تحدثه قواعد جديدة على مصالح محددة"^(٢).

ويرى الشيرازي الحيادية من منظور آخر، معبراً عنها بأنها خاصية ذات أهمية على مستويين:

١ - مستوى الأجهزة المسؤولة عن تنظيم السياسات المحاسبية وبصفة خاصة وضع معايير المحاسبة^(٣): ويتم التنظيم المحاسبي عن طريق التدخل الرسمي من قبل الجهات المهنية بغرض تحديد المعالم الرئيسية التي يلزم مراعاتها من قبل المنشآت عند تحديد سياساتها المحاسبية. فهذا التنظيم يعتبر نوع من التدخل الخارجي بالنسبة لإدارة المنشأة في مجال التطبيق العملي لضمان الحد الأدنى من التوحيد للممارسات المحاسبية على مستوى المجتمع. والهدف النهائي من عملية التنظيم هو زيادة منفعة المعلومات المحاسبية في مجالات التطبيق المختلفة.

ويضيف الشيرازي بعداً آخر يتمثل في أن تنظيم السياسات المحاسبية يجب أن يتم من خلال إصدار المعايير التي بها يتم التحكم في المعالجات المحاسبية للعناصر الأساسية المكونة للقوائم

١ - القاموس المحيط، مكتبة النوري، دار الفكر، الجزء الأول، (بدون تاريخ النشر)، ص ٢٩٠.
٢ - FASB, ١٩٨٠, SFAC, No. ٢, op. cit., par. ٩٨, p ٣٧.
٣ - الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٣.

المالية^(١). ونتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة وما أتاحته المبادئ المحاسبية للإدارة لاختيارها السياسات المحاسبية الملائمة، وفي ظل افتراض المنفعة الذاتية، فإن الإدارة ستختار السياسات المحاسبية التي ستحقق لها أكبر عائد ممكن.

٢ - مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية^(٢): ويقصد بحياد المعلومات وفق هذا المنظور، هو تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم على إعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. بالتالي فإن المعلومات التي لا تتوفر فيها هذه الخاصية لا تعتبر معلومات أمينة ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات. ومن جانب آخر يرى الشيرازي أن المعلومات قد تأتي منحازة باتجاه معين دون أن يكون ذلك مقصوداً من قبل القائم بعملية القياس، إلا أن حسن النوايا لا يعتبر كافياً لضمان حياد المعلومات^(٣).

وبناءً على ما سبق، يمكن النظر إلى حيادية المعلومات من ثلاثة جوانب مختلفة:

١ - **حيادية منتج التقارير المالية**: يعني ذلك أن تتصف معلومات التقارير المالية بالموضوعية والتوازن، وبعدها عن التحيز الشخصي من قبل معديها، بالتالي إعطاء صورة عادلة وصادقة عن حقيقة وضع المنشأة، بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

٢ - **حيادية الأطراف المهتمة بالتقارير المالية**: ففي ظل افتراض حيادية معدي التقارير المالية، ينشأ لدينا تعارض من نوع آخر، ويتمثل هذا التعارض في أن مستخدمي التقارير المالية لا يعتمدون على التقارير المالية الصادقة في اتخاذ قراراتهم، وإنما يعتمدون على خبراتهم الشخصية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على سلوك معدي التقارير المالية، وقد يكون له أثر في تبني رأي شخصي محايد عند إعداد التقارير في السنوات التالية، وخاصة في ظل افتراض المنفعة الذاتية وسعي الإدارة إلى زيادة منافعها.

٣ - **حيادية مدقق الحسابات**: تعني أن يتصف تقرير مدقق الحسابات بالبعد عن التحيز الشخصي، أي عدم تأثر رأيه بالحوافز المالية [أو من خلال الخدمات غير المهنية التي يقدمها للمنشأة مثلاً] التي قد يعده بها العميل، في هذا الصدد من المفيد القول أن دور مدقق الحسابات في تعزيز مصداقية التقارير المالية هو دور مهم لكافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة. من هذا الجانب حدد الباحثون طريقتين لتعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية: يقوم الأول على نشوء مخاطر قانونية إذا تبين أن المعلومات التي يفصح عنها لم تكن صحيحة أو حقيقية، مما يدفع الإدارة إلى

١- المرجع السابق، ص ١٠٩ - ١١٠.

٢- المرجع السابق، ص ٢٠٣.

٣- المرجع السابق، ص ٢٠٤.

الوفاء بمتطلبات الإفصاح. والثاني زيادة مصداقية الإفصاح من خلال قيام طرف ثالث بتقديم ضمان حول جودة الإفصاح، وعدالة ما يتضمنه، هذا الدور الثاني هو دور مراجع الحسابات^(١).

ومن دراسة ما سبق يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

١ – تتمثل الحيادية في عدم تحيز الشخص القائم على إعداد التقارير المالية وتقديمه معلومات مفيدة وذات منفعة وموثوق بها لكافة الأطراف المهتمة بعملية التقرير المالي، إلا أن هذا الأمر لا يتحقق في ظل عدم تماثل المعلومات الذي يسود العملية التعاقدية، وممارسات الإدارة في الاختيار المحاسبي الاستنسائي لأغراض نفعية.

٢ – تتمثل الحيادية في إصدار المعايير لعملية التنظيم للسياسات المحاسبية خاصة عملية منع أو تقليل سلوك الإدارة النفعي إلى أدنى حد ممكن، إلا أن هذا الأمر لا يتحقق في ظل عدم تماثل المعلومات والحرية المتاحة للإدارة من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP، والنتيجة أن المعلومات المحاسبية المقدمة لن تمثل مدى تحقق الحيادية أصدق تمثيل، وخاصة بأنها مرتبطة بمنفعة طرف دون آخر.

٣- ٢ - ٣: الإفصاح الملائم في التقارير المالية:

في ظل تطورات وتعقيدات بيئة الأعمال والمشاكل التي ظهرت خلال الفترة المنصرمة منذ انهيار العديد من الشركات على المستوى الدولي [مثل شركة Enron وغيرها]، وتنوع احتياجات المستخدمين، تعمل المنظمات المهنية والأطراف ذات الصلة بالمنشأة [مثل الهيئات المشرفة على عمل الأسواق المالية] على تلبية تلك الاحتياجات المتنامية من المعلومات المحاسبية ذلك من خلال زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية المنشورة بشكل يؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، فزيادة مستوى الإفصاح من شأنه أن ينعكس إيجاباً في تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تسود العلاقة التعاقدية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة إلى أدنى حد ممكن.

ويعتمد مبدأ الإفصاح على أربعة فروض رئيسية تتمثل في^(٢):

١ – إن احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها بمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام.

٢ – هناك احتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن الوفاء بها إذا ما اشتملت التقارير المالية ذات الغرض العام على معلومات ملائمة عن الدخل والثروة.

١- محمد عوض، آمال محمد، ٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٨.
٢- الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

٣ - دور المحاسب في الإفصاح عن المعلومات الملائمة للاحتياجات الخارجية يتحدد في إعداد وعرض القوائم المالية.

٤ - يعتبر أسلوب القوائم المالية ذات الغرض العام أنسب وسائل الإفصاح، ذلك من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد.

يعني الإفصاح الملائم في التقارير المالية احتواء تلك التقارير على المعلومات المفيدة لاحتياجات المستخدمين، بشكل ينعكس في تعظيم منفعة التقارير المالية ويسهم في اتخاذ القرارات السليمة من قبل تلك الأطراف، مما ينعكس إيجاباً في زيادة ثقة المستخدمين في هذه التقارير. ولالإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، بالتالي زيادة كفاءة سوق رأس المال متمثلاً في الوصول إلى الأسعار الحقيقية للسهم، كذلك زيادة حجم العمليات في السوق وتحقيق السيولة اللازمة التي تشجع المتعاملين في سوق المالية، كما أن زيادة حجم السيولة وتوفيرها سيؤدي إلى تخفيض تكلفة العمليات بالتالي زيادة العائد من المعاملات وتحقيق المنفعة للاقتصاد القومي ككل. ولاشك في أن من مصلحة كل الأطراف تحقيق كفاءة سوق رأس المال، من هذا المنطلق من مصلحة كل طرف تحقيق مصلحته الذاتية ولكن دون التضحية بالتوازن القائم في سوق رأس المال. وقد ناقشت عدة بحوث حديثة الحوافز الخاصة بإدارة المنشآت لتحقيق كفاءة سوق رأس المال عن طريق الإفصاح الذاتي عن المعلومات المحاسبية التي تهم المستثمرين. كما أن إدارة المنشأة تحاول طمأنة المستثمرين بصدق البيانات المفصّل عنها عن طريق تأجير خدمات المدقق الخارجي^(١).

وهناك ثلاث نظريات تقدم تفسيرات حول سلوك الإدارة بالنسبة للإفصاح كما يلي:

١ - نظرية التعاقد الكفاء Efficient Contracts:

على الرغم من أن نظرية الوكالة تقر أن المنشأة هي سلسلة من العقود بين الأطراف ذات المصالح المختلفة، التي تتصرف بشكل رشيد وعقلاني بغية تحقيق مصالحها الخاصة ذلك في ظل افتراض المنفعة الذاتية. إلا أنها تقول أيضاً أن مصلحة هذه الأطراف تتحقق بتقليل تكاليف الوكالة واستمرار المنشأة وتعظيم قيمتها، ويجسد هذا الجزء الأخير طبيعة التعاقد الكفاء^(٢)، أي بعبارة أخرى تمثل الاختيار المحاسبي الكفاء في إطار الدور التعاقدية.

١- الدهراوي، كمال الدين مصطفى، وسرايا، محمد السيد، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦)، ص ٣٥.

٢- يوسف، علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٢.

ووفقاً لهذه النظرية هناك دوافع تعاقدية للأطراف المختلفة تحكم عملية الاختيار بين الطرق المحاسبية، وتؤثر كذلك في درجة الإفصاح المحاسبي. وتفترض هذه النظرية أن الإفصاح المحاسبي يتم بصورة تؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة^(١).

ويرى Wong (٢٠٠٢) أن نظرية التعاقد الكفاء تعتبر أن الإجراءات المحاسبية تمثل جزء من خليط أمثل لمجموعة من السياسات التي تخص المنشأة مثل سياسات التمويل، التعويضات، الاستثمار، التي تساهم في تعظيم قيمة المنشأة. وتقترح النظرية أن المنشأة تغير مجموعة الإجراءات المحاسبية الحالية إذا أصبحت غير كفاء^(٢).

وقد شكل التعاقد الكفاء أحد أبرز الاتجاهات البحثية التي تدرس الآثار الاقتصادية للاختيار المحاسبي ومدى تأثيرها في درجة الإفصاح المحاسبي، ذلك من خلال اختبار دوافع الاختيار وفقاً للطرق المحاسبية المتاحة بعد إبرام العقود مع الملاك. وفي هذا الإطار اعتبر Holthausen (١٩٩٠) أن منظور التعاقد الكفاء بالنسبة للاختيار المحاسبي، يتضمن أن دور الطرق المحاسبية مثل شكل التنظيم الذي يتم اختياره أو شكل العقود المكتوبة، سيتم اختيارها لتقليل تكاليف الوكالة بين الأطراف المتعددة المرتبطة بالمنشأة^(٣).

ولكن السؤال الذي يمكن طرحه في ظل نظرية التعاقد الكفاء، هو في كيفية التوفيق بين فرضية سعي الإدارة إلى تعظيم منافعها من خلال الاختيار النفعي للسياسات المحاسبية، بدون أن ينتج عن ذلك إضرار بمصالح الأطراف الأخرى وحدث عملية تحويل للثروة منهم إلى الإدارة؟. للإجابة على هذا التساؤل يعتبر التعاقد الكفاء لتفسير الاختيار المحاسبي في عقود المكافآت أنه وعلى الرغم من أن الاختيار الاستنسابي للسياسات المحاسبية من قبل الإدارة قد يزيد من ثروتها، إلا أنه قد يحسن أيضاً من توافق مصالحها مع مصالح حملة الأسهم^(٤). ويتم ذلك من خلال آليات متعددة أبرزها:

١ - زيادة الأرباح المحاسبية المقرر عنها وتعظيم قيمة المنشأة، بما يؤدي إلى زيادة ثروة جميع الأطراف بدون حدوث عمليات تحويل للثروة.

٢ - تجنب مخالفة عقود التوزيعات، لتجنب حدوث تحويل للثروة من أصحاب الدين إلى حملة الأسهم.

٣ - يحد افتراض التصرف الرشيد من قبل جميع الأطراف من السلوك النفعي للإدارة.

١ - الدهراوي، كمال الدين مصطفى، وسرايا، محمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

٢ - Wong, N., ٢٠٠٢, "Contracting Cost Determinants of Changes in Income Tax Accounting Methods", paper Based on PH.D Thesis at the University of Auckland, P ١.

٣ - Holthausen (١٩٩٠), R., "Accounting Method Choice: Opportunistic Behavior, Efficient and Information Perspective", *Journal of Accounting and Economic*, Vol. ١٢, Iss. ١ - ٣, P ٢٠٧.

٤ - يوسف، علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣.

وقد أظهرت دراسات متعددة أشكال الإفصاح المحاسبي في سوق التعاملات الخاصة بالمديونية، وبينت أن الدائنون يتوقعون تصرفات الأطراف الداخلية والملاك ومحاولاتهم تعظيم منفعتهم على حسابهم، مما يجعلهم يطلبون شكل معين من الإفصاح يحد من إمكانية استغلال المدراء والملاك، كما تناولت بعض الدراسات مثل دراسة (Watts ١٩٧٧) الحوافز التي لدى الأطراف المختلفة لتخفيض التعارض في المصالح بينهم. وقد اختبرت بحوث عديدة صحة فروض هذه النظرية ووجدت أن درجة الإفصاح المحاسبي تزداد بزيادة درجة التعارض في المصالح بمتغيرات مختلفة مثل حجم الشركة، معدل المديونية، درجة تشتت الملكية ومدى سيطرة المديرين على أمور الشركة. وقد وجدت هذه البحوث أن درجة الإفصاح المحاسبي تزيد بزيادة حجم الشركة وارتفاع معدل المديونية وكلما زادت سيطرة المديرين على أمور الشركة^(١).

٢ - نظرية السلوك الانتهازي Opportunistic Behavior:

تفترض هذه النظرية أن اختيار الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح يتأثر بالسلوك النفعي للإدارة. وقد ناقشت دراسة (Watts and Zimmerman ١٩٧٨) تصرفات الإدارة عند معارضتها أو تأييدها للمعايير المحاسبية التي تصدرها الجهات المهنية كذلك عند اختيارهم للطرق المحاسبية، التي اعتبرت أن الإدارة سوف تضغط من أجل المعايير المحاسبية لتعظيم منفعتها الخاصة التي تتأثر بأسعار الأسهم ومكافآتها^(٢). كما افترضت هذه النظرية أن الإدارة تحاول تعظيم ثروتها المتمثلة في ملكيتها للأسهم والمكافآت التي تحصل عليها، بالتالي تختار الإدارة من الطرق المحاسبية تلك التي تزيد من الأرباح الحالية على حساب الفترات المستقبلية أو قد تختار الطرق المحاسبية بشكل يؤدي إلى تمهيد الأرباح^(٣).

وقد اختبرت بحوث عديدة سلوك الإدارة عند إعدادها للتقارير الخارجية - وفقاً لفروض هذه النظرية - ووجدت أن الإدارة التي تملك عقود حوافز مرتبطة بالربح المحاسبي تحاول تعظيم القيم الحالية لمكافآتها عن طريق تحويل الأرباح المستقبلية إلى الفترة الحالية، كما وجدت هذه البحوث أن الشركات التي تكون نسبة الديون مرتفعة لديها تحاول أيضاً زيادة الأرباح الحالية لتفادي مخالفة شروط المديونية. أما الشركات الكبيرة الحجم فتحاول تخفيض الأرباح الحالية لتجنب التكاليف السياسية الناتجة من التدخل الحكومي وزيادة الضرائب المفروضة عليها^(٤).

١ - لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: الدهراوي، كمال الدين مصطفى، وسرايا، محمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥ - ٣٧.

٢ - يوسف، علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.

٣ - الدهراوي، كمال الدين مصطفى، وسرايا، محمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

٤ - المرجع السابق، ص ٣٧ - ٣٨.

٣ - نظرية توفير المعلومات Information Perspective:

تقدم هذه النظرية منظوراً خاصاً بها يختلف عن النظريات السابقة، وقد لاقت قبولاً واسعاً في السنوات الأخيرة وتفترض هذه النظرية أن الإدارة تختار الطرق المحاسبية بما يؤدي إلى الإفصاح عن توقعاتها بالنسبة للتدفقات النقدية المستقبلية للشركة. ويلاحظ أن نظرية التعاقد الكفاء والمعلومات تتوافقان في أن كلاهما يربط بين الطرق المحاسبية والتدفقات النقدية ولكنهما تختلفان في العلاقة السببية بين الطرق المحاسبية والتدفقات النقدية. فنظرية التعاقدات تقترح أن الطرق المحاسبية يتم اختيارها لتؤثر على التدفقات النقدية للشركة. أما نظرية توفير المعلومات فتقترح أن اختيار الطرق المحاسبية يقدم معلومات عن التدفقات النقدية دون التأثير عليها مباشرة. وقد أوضح (١٩٩٠) Holthausen بأن هذه التفسيرات الثلاثة للإفصاح المحاسبي بواسطة الإدارة ليست مطلقة، ولكن يمكن استخدامها معاً لتوقع وتفسير تصرفات الإدارة عند اختيارها لشكل الإفصاح المحاسبي^(١).

وقد بين (١٩٩٠) Healy أن المعايير المحاسبية الملزمة بشكلها الحالي في الولايات المتحدة الأمريكية، لا تساعد الإدارة على الإفصاح عن الحقائق الاقتصادية التي تهم المستثمرين، كما لا تساعد على زيادة فعالية الاتصال بين المستثمرين والأطراف الخارجية. فعلى سبيل المثال، لا تسمح المعايير المحاسبية بالإفصاح عن أثر الاستثمارات التي تقوم بها الشركة على تحسين الجودة للمنتج كذلك أثر برامج تطوير العنصر البشري وبرامج البحوث والتطوير وخدمة المستهلكين، وكل هذه الاستثمارات لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للشركة وهو ما تعجز عن إظهاره المعايير المحاسبية في إظهار هذه الحقائق يخلق ضغط على إدارة المشروعات لتهديد الإرباح أو تجنب البرامج ذات العائد طويل الأجل، وهو ما يؤثر سلباً على ربحية الشركة في المدى الطويل^(٢).

وقد ركزت البحوث التطبيقية في السنوات الأخيرة على دور عقود الحوافز وشروط المديونية بالإضافة إلى التكاليف السياسية في الإفصاح المحاسبي واختيار الطرق المحاسبية، دون التركيز على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكفاءة سوق رأس المال. وقد بدأت بعض البحوث الحديثة تنظر إلى الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر سوق رأس المال. فهذه البحوث تفترض إن الإدارة لديها معلومات خاصة ومتميزة عن شركائهم بخصوص الأداء الحالي والمستقبلي مقارنة بتلك المعلومات التي لدى المستثمر. وإستراتيجية الإفصاح المحاسبي تعتبر وسيلة هامة للإدارة لتوصيل معلوماتهم إلى المستثمرين.

١ - المرجع السابق، ص ٣٨ - ٣٩.

٢ - المرجع السابق، ص ٣٩.

وهناك العديد من البحوث التي أظهرت أن هناك حافز لدى الإدارة لكي تفصح عن المعلومات التي تهم المستثمرين وهناك أمثلة عديدة على ذلك مثل الإفصاح الاختياري عن التكاليف الجارية وتنبؤات الإدارة ولكن معظم البحوث أجمعت على أهمية إصدار المعايير المحاسبية لتخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال.

ومما تقدم من مناقشة النظريات الثلاثة السابقة، يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي يتأثر بالسلوك النفعي للإدارة، إلا أنه في نفس السياق يؤدي إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، ذلك انطلاقاً من أن الإدارة من المفترض أن تختار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة، والإفصاح بالنسبة للتوقعات بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، والنتيجة أنه توجد علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات، فتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات سيؤدي إلى زيادة الإفصاح الملائم في التقارير المالية، كما أن زيادة عدم تماثل المعلومات سيؤدي إلى تخفيض الإفصاح الملائم في التقارير المالية.

النتائج والتوصيات

سيتم تناول النتائج تم التوصل إليها من الدراسة النظرية ومن الدراسة العملية, وصولاً

إلى اقتراح التوصيات المناسبة بهدف تحقيق أهداف البحث, ذلك من خلال:

أولاً: نتائج البحث.

ثانياً: التوصيات.

أولاً: نتائج البحث:

أ - من خلال الدراسة النظرية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ١ - تلعب المعلومات دوراً مهماً في بناء التوقعات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، ولعدم تماثل المعلومات أثراً مهماً في زيادة أو تخفيض هذه التوقعات.
- ٢ - يؤثر عدم تماثل المعلومات سلباً في تحريك سوق الأوراق المالية، سواء من حيث حجم المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية أو من حيث تغيرات أسعار هذه الأوراق.
- ٣ - يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى زيادة مخاطر المعلومات التي يتحملها المستثمرين، بالتالي عدم قدرتهم على تقدير العوائد بشكل صحيح.
- ٥ - يزيد عدم تماثل المعلومات من تكلفة المعلومات مما يزيد من تكاليف الصفقات، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم التعاملات في السوق وزيادة معدل الطلب على العائد فيؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال، بالتالي عدم الثقة في سوق الأوراق المالية وزيادة تقلبات الأسعار.
- ٦ - عدم قدرة المستثمر في ظل عدم تماثل المعلومات من تقييم أداء الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر التي يتوقعها المستثمر، الأمر الذي سينعكس سلباً على حجم العائد، مما يؤثر أيضاً في سوق الأوراق المالية فيؤدي في أغلب الأحوال إلى زيادة الأسعار الفعلية للأسهم عن أسعارها الحقيقية.
- ٧ - إن فقدان الثقة بالمعلومات المالية المفصح عنها، يؤدي إلى مشاكل تمويلية تزيد من تكلفة رأس المال، بالتالي انخفاض إنتاجية الشركات.
- ٨ - تضيق فجوة المصادقية في التقارير المالية من خلال تقليل التحريف والتضليل بالقوائم المالية، وتقليل ظاهرة امتلاك المعلومات الخاصة وجعلها متاحة أمام الأطراف الأخرى المتمثلة بالمستثمرين ووكلاء من له مصلحة بالمنشأة.
- ٩ - يمارس مجلس الإدارة دوراً إشرافياً ورقابياً مهماً على ما تقوم به الإدارة من أفعال قد لا تصب في مصلحة حملة الأسهم، كما له دور في رفع درجة مصداقية المعلومات المحاسبية.
- ١٠ - تؤدي الهيئات المهنية والتنظيمية دوراً مهماً في تقييد الأطراف التي تعد وتقدم المعلومات المحاسبية، ابتداء من الإدارة وحتى مدقق الحسابات، والهيئات التنفيذية للأسواق المالية، ذلك من خلال مسؤولياتها وسلطاتها تجاه إصدار القوانين والمعايير والإرشادات.

ب – من خلال الدراسة العملية تم التوصل إلى النتائج التالية:

بالنسبة للفرض الأول:

١ - يؤدي تطبيق معايير التقارير المالية إلى إنتاج قوائم مالية ملائمة لاحتياجات المستخدمين وأن توسيع محتوى التقارير المالية من شأنه أن يخفف من عدم تماثل المعلومات لدى الإدارة.

بالنسبة للفرض الثاني:

١ - تستخدم الإدارة المرونة المتاحة أمامها لاختيار السياسات المحاسبية وفق أساس الاستحقاق لتحقيق منافع خاصة بها على حساب منافع الملاك وبقية الأطراف الأخرى بحيث تزيد من أرباحها الحالية على حساب الأرباح في السنوات المستقبلية.

٢ - حدوث عدم تماثل المعلومات يقلل من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية، ولمدقق الحسابات دوراً مهماً في إعادة الثقة بالتقارير المالية، نظراً لما يتمتع به من النزاهة والحيادية، فالمعلومات المفصح عنها والتي خضعت للتدقيق أكثر مصداقية من تلك التي لم يتم تدقيقها.

بالنسبة للفرض الثالث:

١ - تغيير السياسات المحاسبية لغايات خاصة بالإدارة يؤثر سلباً في حيادية التقارير المالية.

٢ - تستغل الإدارة موقعها في المنشأة لإيصال معلومات غير منشورة في التوقيت الملائم، إلى أطراف ذات صلة بها.

ثانياً: التوصيات:

١ - ضرورة إلزام الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بتطبيق نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات [قواعد حوكمة الشركات المساهمة] الصادر بالقرار رقم ١٨ / م، خاصة فيما يتعلق بتسهيل حق المساهمين بالحصول على المعلومات.

٢ - زيادة شفافية ونطاق الإفصاح في التقارير المالية بحيث تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية ملائمة وواضحة وغير مضللة وتصل المستخدمين في التوقيت الملائم، ويتمثل إضفاء الشفافية في التقارير المالية من خلال تطبيق معايير الدولية للتقارير المالية.

٣ - الاهتمام بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والعمل على وضع قوانين وتشريعات جديدة يكون لها دور رقابي وإشرافي على المنشآت، مثلاً قوانين لحماية حقوق الأقلية من المساهمين والشفافية كالإفصاح عن الملكية العائلية.

٤- العمل على ضرورة تطوير دليل قواعد السلوك الأخلاقي والمهني مما يحد من السلوكيات غير الأخلاقية، مثل تسريب المعلومات، المضاربة بها، وفرض عقوبات على المعلومات المضللة، وقيام الشركات بوضع نظام داخلي لمراقبة تطبيق هذه القواعد.

٥ - ضرورة تفعيل دور مجلس الإدارة الإشرافي والرقابي على ما تقوم به الإدارة من أفعال قد لا تصب في مصلحة المنشأة، من خلال التركيز على تركيبة مجلس الإدارة وضرورة وجود خبراء ماليين وأعضاء مستقلين فيه، وتفعيل لجان المجلس خاصة لجنة الحوكمة ولجنة التعويضات والمكافآت.

٦ - تشجيع المنشآت على إنشاء قسم متخصص يتمتع بطابع خاص، تتمثل مهامه بتقديم المعلومات المفيدة للمستخدمين في سوق الأوراق المالية، وتكون صلتها مع الإدارة والأطراف الأخرى.

الفصل الرابع:
الدراسة الميدانية واختبار الفروض

الفصل الرابع:

الدراسة الميدانية واختبار الفروض

يتناول الباحث في هذا الفصل الجزء التطبيقي من الدراسة، الذي يشمل جمع وتحليل البيانات المطلوبة للدراسة التطبيقية، عرض خصائص مجتمع الدراسة واختبار الفروض، اختبار الفرق بين إجابات فئات عينة الدراسة، حسب الخصائص لهذه الفئات، تحليل النتائج التي تم التوصل إليها، وقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي SPSS (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية، Statistical Package for Social Science) الإصدار رقم (١٠) في إجراء جميع الاختبارات التي قام بها في الدراسة التطبيقية. ويتناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: عينة الدراسة ووصفها.

المبحث الثاني: اختبار الفروض وتحليل النتائج.

.

المبحث الأول

عينة الدراسة ووصفها

يتناول هذا المبحث تحديد المجتمع الذي تم استهدافه من خلال الدراسة الإحصائية, وتحديد الأساليب التي استخدمت للحصول على البيانات, وطريقة البحث الإحصائي, ونوع المعاينة, وطريقة سحب العينة.

وتم هذا من خلال ما يلي:

- ٤ - ١ - ١ : مصادر جمع البيانات.
- ٤ - ١ - ٢ : مجتمع وعينة الدراسة.
- ٤ - ١ - ٣ : درجة استجابة العينة.
- ٤ - ١ - ٤ : وصف عينة الدراسة.
- ٤ - ١ - ٥ : الأساليب الإحصائية المستخدمة.

٤ - ١ - ١: مصادر جمع البيانات:

اعتماداً على نتائج الدراسة النظرية تم جمع البيانات من خلال استبانة تم إعدادها وتصميمها ذلك بإتباع عدة خطوات، تتمثل الخطوة الأولى في تصميم استبانة أولية، تم عرضها ومناقشتها مع الأستاذ المشرف والتي كان لملاحظته بالغ الأهمية في صياغة الاستبانة بشكل سليم ومختصر ومفيد، ومن ثم تم عرض الاستبانة على ثلاثة من الأكاديميين في قسم المحاسبة^(١)، وبعد الاستفادة من ملاحظات السادة المحكمين تم إعداد الصيغة النهائية لقائمة الاستقصاء^(٢)، ومن ثم جرى توزيعها على عينة الدراسة.

٤ - ١ - ٢: مجتمع وعينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية، وعددها ٢٣ شركة وذلك حتى تاريخ ٢٠١٠/٢/١٦^(٣)، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من هذه الشركات ومكونة من ١٤ شركة وزع عليها ١٤٥ استبيان وكان عدد المسترد من هذه الاستبيانات والقابل للتحليل ١٠٤ استبيان.

وقد تم تحديد حجم العينة بناء على بعض الافتراضات أهمها مستوى ثقة ٩٥%، الانحراف المعياري للمجتمع و المقدر هنا بناء على دراسات سابقة بمقدار ٠.٦٠ وحجم خطأ معياري يمكن قبوله بمقدار ٠.٠٥ بالتالي يكون حجم العينة الكافي عند هذه الأرقام هو^(٤):

$$N = \frac{S^2}{(S.E.)^2}$$

S: هو الانحراف المعياري المقدر للمجتمع.

S.E.: هو الخطأ المعياري المرغوب والذي يمكن قبوله.

بالتالي فإن الحجم الأدنى المقبول لعدد مفردات العينة:

$$(0.60)^2 \div (0.05)^2 = 144 \text{ مفردة.}$$

٤ - ١ - ٣: درجة استجابة العينة:

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات، ويبين الجدول التالي هذه الفئات متضمناً العينة المستهدفة في الدراسة والتي تعكس الاستثمارات الموزعة، والعينة الفعلية تتمثل في عدد الاستبانات

١ - أكاديميين متخصصين في قسم المحاسبة في جامعة دمشق، والموضحة أسماءهم ودرجاتهم العلمية في الملحق رقم (٣).

٢ - انظر الملحق رقم (١).

٣ - انظر الملحق رقم (٢).

٤ - شافا فرانكفورت، ناشمياز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، الإصدار الخامس، ترجمة ليلى الطويل، يترا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٢٠٥.

المستردة والقابلة للتحليل الإحصائي، حيث تم توزيع ١٤٥ استبانة وكان عدد الاستبانات المستردة والقابلة للتحليل ١٠٤ استبانة أي بما يعادل ٧١.٩٢% وهي نسبة مقبولة لتحليل البيانات في دراسات العلوم الاجتماعية.

والجدول رقم (٢) يضم طبقات المجتمع الإحصائي وكذلك الاستبيانات المستردة والقابلة للتحليل الإحصائي:

نسبة الاستجابة الفعلية	عدد أفراد عينة الدراسة		طبقات المجتمع الإحصائي
	الاستجابة الفعلية	المستهدف	
٦١.٥٣%	٣٢	٥٢	شركات مساهمة
٧٥%	٣٠	٤٠	شركات وساطة مالية
٧٩.٢٤%	٤٢	٥٣	مدققي الحسابات
٧١.٩٢%	١٠٤	١٤٥	المجموع

جدول رقم (٢) طبقات المجتمع الإحصائي والاستبيانات الموزعة والمستردة ونسبة الاسترداد

نلاحظ من الجدول رقم (٢) أن نسبة الاستجابة الكلية هي أكثر من ثلثي العينة المستهدفة وهي تعد نسبة مرتفعة خصوصاً أنه قد تم توزيع الاستبانة في الأشهر الأخيرة من السنة، إذ يزداد ضغط العمل بشكل كبير لدى المدراء ومدققي الحسابات.

٤ - ١ - ٤: وصف عينة الدراسة:

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لمعرفة توزيع العينة وفقاً للبيانات العامة للاستبيان وذلك كما يلي:

أولاً: توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي:

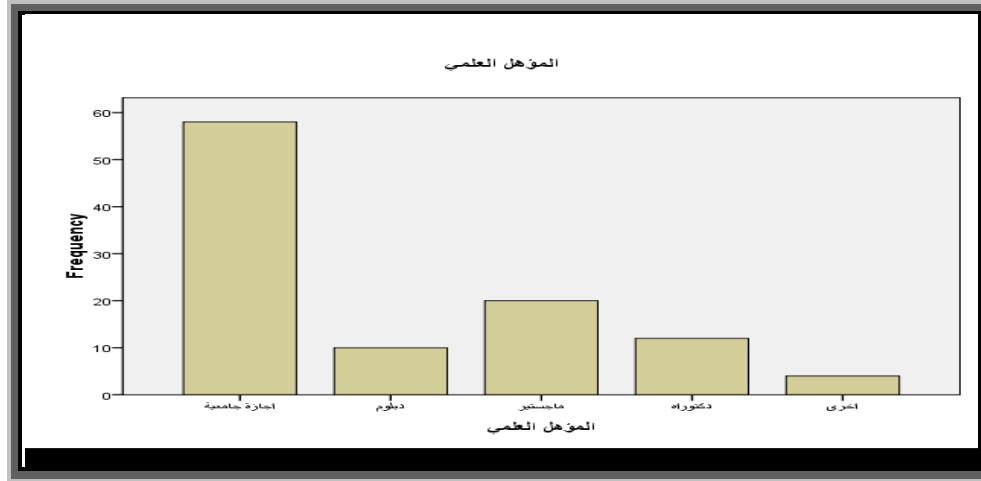
يبين الجدول التالي توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة
إجازة جامعية	٥٨	٥٥.٨%
دبلوم	١٠	٩.٦%
ماجستير	٢٠	١٩.٢%
دكتوراه	١٢	١١.٥%
أخرى	٤	٣.٨%
الإجمالي	١٠٤	١٠٠.٠%

جدول رقم (٣) توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي

بالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ أن غالبية أفراد العينة هم من الحاصلين على الشهادة الجامعية حيث بلغت نسبتهم ٥٥.٨%، ويليهما الحاصلين على الماجستير بنسبة ١٩.٢%، والحاصلين على شهادة الدكتوراه ١١.٥%، أما الحاصلين على درجة الدبلوم بلغت ٩.٦%، وباقي أفراد العينة هم من الحاصلين على شهادات أخرى قد تكون شهادة معهد أو من الشهادات المهنية وهم ما بلغت نسبتهم ٣.٨%، وهذا يدل على أن الأفراد المستهدفين من خلال المسح هم من المؤهلين بصورة جيدة.

ويبين الشكل التالي توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي:



شكل رقم (١) نسب توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي

ويبين الجدول التالي توزيع المؤهل العلمي مقارنة بالتخصص الأكاديمي حيث يظهر الجدول أن معظم أفراد العينة هم من الحاصلين على إجازة جامعية اختصاص المحاسبة حيث بلغ عددهم ٥٥ فرد، ويليهما الحاصلين على شهادات الماجستير والدبلوم والدكتوراه في اختصاص المحاسبة.

المؤهل العلمي	التخصص الأكاديمي					الإجمالي
	محاسبة	علوم مالية ومصرفية	إدارة أعمال	اقتصاد	أخرى	
إجازة جامعية	٣١	١٢	٦	٧	٢	٥٨
دبلوم	٤	٤	٠	٢	٠	١٠
ماجستير	٦	٧	٦	٠	١	٢٠
دكتوراه	٢	٥	١	٢	٢	١٢
أخرى	١	١	١	١	٠	٤
الإجمالي	٤٤	٢٩	١٤	١٢	٥	١٠٤

جدول رقم (٤) تقاطع أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمي والتخصص الأكاديمي

المؤهل العلمي	الموقع الوظيفي					الإجمالي
	مدير شركة	مدير مالي	محلل مالي	مدقق خارجي	أخرى	
إجازة جامعية	٥	٧	٢٢	١٨	٦	٥٨
دبلوم	١	٤	٠	٥	٠	١٠
ماجستير	١	١	٥	٨	٥	٢٠
دكتوراه	١	١	٧	٣	٠	١٢
أخرى	٠	٠	٠	٤	٠	٤
الإجمالي	٨	١٣	٣٠	٤٢	١١	١٠٤

جدول رقم (٥) تقاطع عدد أفراد العينة حسب المؤهل العلمي والموقع الوظيفي

ويبين الجدول رقم (٥) توزيع المؤهل العلمي مقارنة بالموقع الوظيفي ويظهر الجدول أن معظم أفراد العينة هم من الحاصلين على إجازة جامعية يشغلون موقع محلل مالي ومدير مالي ثم مدقق خارجي. أما الحاصلين على شهادات الماجستير والدكتوراه أكثرهم يشغلون مواقع المدراء والمدققين الخارجيين. بينما يشغل حملة الدبلوم بعض المدراء ومدققي الحسابات. ويبين الجدول التالي توزيع المؤهل العلمي مقارنة بالمعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات:

المؤهل العلمي	مدى المعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات			
	غامض	غير محدد المضمون تماماً	واضح المضمون تماماً	الإجمالي
إجازة جامعية	٢	٦	٥٠	٥٨
دبلوم	١	١	٨	١٠
ماجستير	٠	١١	٩	٢٠
دكتوراه	١	٤	٧	١٢
أخرى	٣	١	٠	٤
الإجمالي	٧	٢٣	٧٤	١٠٤

جدول رقم (٦) تقاطع عدد أفراد العينة حسب المؤهل العلمي والمعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات

من الجدول رقم (٦) يتبين لنا أن مصطلح عدم تماثل المعلومات واضح المضمون بالنسبة للحاصلين على شهادات جامعية فما فوق، حيث أن ٥٠ من الحاصلين على شهادة جامعية لديهم مصطلح عدم تماثل المعلومات واضح المضمون، و ٨ من الحاصلين على شهادة الدبلوم، و ٩ من الحاصلين على شهادة الماجستير، و ٧ من الحاصلين على شهادة الدكتوراه، أما غير الحاصلين على شهادات فإن مصطلح عدم تماثل المعلومات غامض بالنسبة الأكبر.

في حين ويبين الجدول التالي توزيع المؤهل العلمي مقارنة بالمعرفة بمصطلح المصادقية:

المؤهل العلمي	مدى المعرفة بالمصادقية			
	غامض	غير محدد المضمون تماماً	واضح المضمون تماماً	الإجمالي
إجازة جامعية	٢	١٤	٤٢	٥٨
دبلوم	٠	٠	١٠	١٠
ماجستير	١	٧	١٢	٢٠
دكتوراه	٢	٠	١٠	١٢
أخرى	٢	٠	٢	٤
الإجمالي	٧	٢١	٧٦	١٠٤

جدول رقم (٧) تقاطع عدد أفراد العينة حسب المؤهل العلمي والمعرفة بمصطلح المصادقية

من الجدول رقم (٧) يتبين لنا أن مصطلح المصادقية واضح المضمون تماماً بالنسبة للحاصلين على شهادات عالية، حيث أن نسبة ٤٢ من الحاصلين على شهادة جامعية لديهم مصطلح المصادقية واضح المضمون تماماً، وجميع الحاصلين على شهادة الدبلوم، و١٢ من الحاصلين على شهادة الماجستير، و١٠ من الحاصلين على شهادة الدكتوراه، و٢ من غير الحاصلين على شهادات فإن مصطلح المصادقية واضح تماماً.

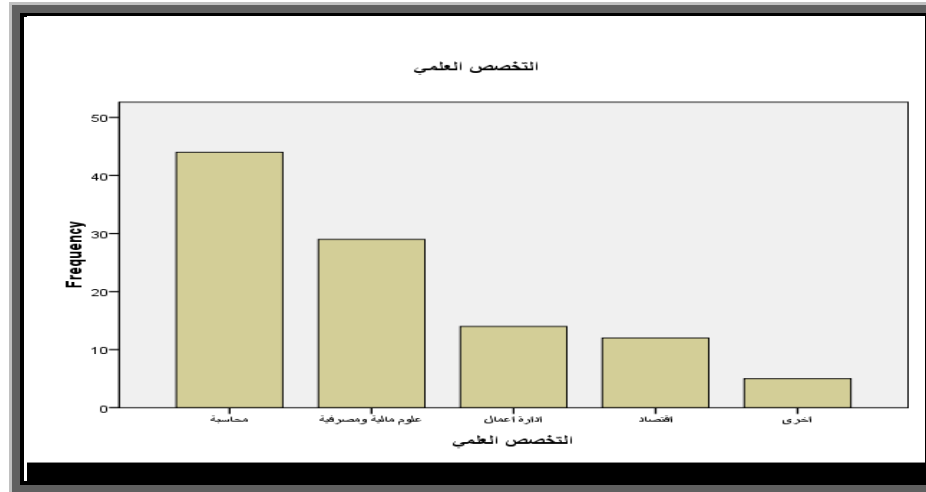
ثانياً: توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص العلمي:

يبين الجدول التالي توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص العلمي:

النسبة	التكرارات	التخصص العلمي
٤٢.٣%	٤٤	محاسبة
٢٧.٩%	٢٩	علوم مالية ومصرفية
١٣.٥%	١٤	إدارة الأعمال
١١.٥%	١٢	اقتصاد
٤.٨%	٥	أخرى
١٠٠.٠%	١٠٤	الإجمالي

جدول رقم (٨) توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص العلمي

من الجدول رقم (٨) نلاحظ أن توزيع عينة البحث من حيث التخصص الأكاديمي، تبين أن المختصين بالمحاسبة هم الأكثرية بالعينة حيث بلغ عددهم ٤٤ فرداً بنسبة ٤٢.٣ %، يليهم إختصاص العلوم المالية والمصرفية بنسبة ٢٧.٩ %، ويبين الشكل التالي نسب توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي:



شكل رقم (٢) نسب توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي

أما توزيع التخصص الأكاديمي مقارنة بالمعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات:

مدى المعرفة بعدم تماثل المعلومات				التخصص الأكاديمي
الإجمالي	واضح المضمون تماماً	غير محدد المضمون تماماً	غامض	
٤٤	٤٢	١	١	محاسبة
٢٩	٢٠	٦	٣	علوم مالية ومصرفية
١٤	٧	٦	١	إدارة الأعمال
١٢	٤	٨	٠	اقتصاد
٥	١	٢	٢	أخرى
١٠٤	٧٤	٢٣	٧	الإجمالي

جدول رقم (٩) تقاطع عدد أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي والمعرفة بعدم تماثل المعلومات

من الجدول رقم (٩) يتبين لنا أن مصطلح عدم تماثل المعلومات واضح المضمون بالنسبة للباحثين على شهادات محاسبة وعلوم مالية ومصرفية، حيث أن ٤٢ من الباحثين على إختصاص محاسبة لديهم مصطلح عدم تماثل المعلومات واضح المضمون تماماً، و ٢٠ من الباحثين على إختصاص علوم مالية ومصرفية، بينما أغلبية الباحثين على إختصاص إدارة أعمال والباحثين على إختصاص إقتصاد لديهم معرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات، أما الباحثين على إختصاصات أخرى فإن مصطلح عدم تماثل المعلومات غير واضح.

ويبين الجدول التالي توزيع التخصص الأكاديمي مقارنة بالمعرفة بمصطلح المصادقية:

مدى المعرفة بالمصداقية				التخصص الأكاديمي
الإجمالي	واضح المضمون تماماً	غير محدد المضمون تماماً	غامض	
٤٤	٤٢	٢	٠	محاسبة
٢٩	٢١	٦	٢	علوم مالية ومصرفية
١٤	٥	٨	١	إدارة الأعمال
١٢	٧	٥	٠	اقتصاد
٥	١	٠	٤	أخرى
١٠٤	٧٦	٢١	٧	الإجمالي

جدول رقم (١٠) تقاطع عدد أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي والمعرفة بالمصداقية

بقراءة الجدول السابق يتبين لنا أن مصطلح المصداقية واضح المضمون تماماً لل حاصلين على شهادات محاسبة وعلوم مالية ومصرفية، حيث أن ٤٢ من الحاصلين على إختصاص محاسبة لديهم مصطلح المصداقية واضح المضمون تماماً، و ٢١ من الحاصلين على إختصاص علوم مالية ومصرفية، بينما أغلبية الحاصلين على إختصاص إدارة أعمال والحاصلين على إختصاص إقتصاد لديهم معرفة بمصطلح المصداقية، أما الحاصلين على اختصاصات أخرى فإن مصطلح المصداقية غير واضح.

ثالثاً: توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي:

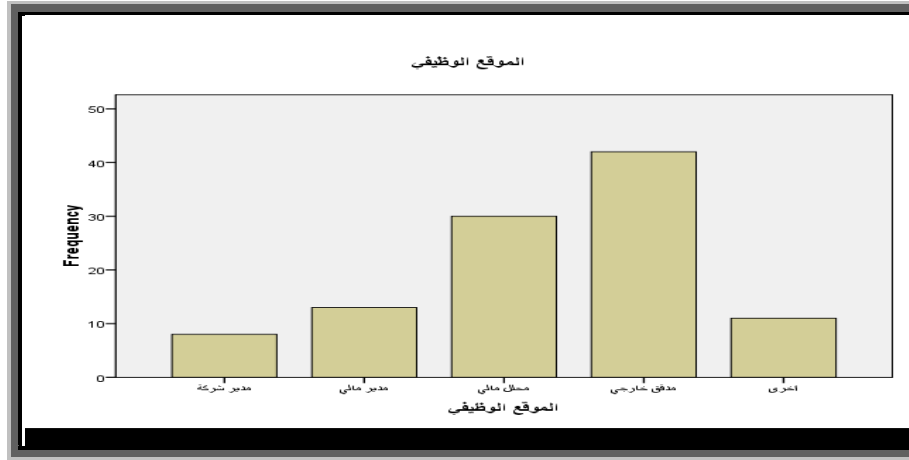
يبين الجدول التالي توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي:

النسبة	التكرارات	الموقع الوظيفي
٧.٧ %	٨	مدير شركة
١٢.٥ %	١٣	مدير مالي
٢٨.٨ %	٣٠	محلل مالي
٤٠.٤ %	٤٠	مدقق خارجي
١٠.٦ %	١١	أخرى
١٠٠.٠ %	١٠٤	الإجمالي

جدول رقم (١١) توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي

نلاحظ من الجدول أن النسبة الأكبر من أفراد العينة كموقع وظيفي هم من المدققين الخارجيين حيث بلغ عددهم ٤٠ فرد أي بنسبة ٤٠.٤% من أفراد العينة، يليهم المحللين الماليين حيث بلغ عددهم ٣٠ فرداً بنسبة ٢٨.٨% من العينة، ثم المدراء الماليين بنسبة ١٢.٥%، والأفراد العاملين في وظائف أخرى (مثل مراقب تقارير مالية – وجهة نظر بعض الأكاديميين – معدي التقارير المالية) بلغت نسبتهم ١٠.٦%، وأخيراً المدراء وقد بلغت نسبتهم ٧.٧%.

ويبين الشكل التالي نسب توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي:



شكل رقم (٣) نسب توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي

ويبين الجدول التالي توزيع الموقع الوظيفي مقارنة بسنوات الخبرة:

الموقع الوظيفي	سنوات الخبرة					الإجمالي
	أقل من ٣	من ٣ إلى ٦	من ٦ إلى ٩	من ٩ إلى ١٢	أكثر من ١٢	
مدير	٠	٢	٥	٠	١	٨
مدير مالي	٠	١	٨	٣	١	١٣
محلل مالي	٣	١٤	٤	٤	٥	٣٠
مدقق خارجي	٢	٨	٦	١٩	٧	٤٢
أخرى	٠	٦	٣	١	١	١١
الإجمالي	٥	٣٢	٢٤	٢٨	١٥	١٠٤

جدول رقم (١٢) توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي مقارنة بسنوات الخبرة

نلاحظ من الجدول السابق وعند مقاطعة الموقع الوظيفي مع سنوات الخبرة, يمكن مشاهدة أن الغالبية هم المدققين الخارجيين والذين لديهم خبرة من ٩ سنوات وحتى ١٢ سنة حيث بلغ عددهم ١٩ فرداً, ويليهما المحللين الماليين الذين لديهم خبرة من ٣ إلى ٦ سنوات وقد بلغ عددهم ١٤ فرداً, ثم المدراء الماليين والذين لديهم خبرة من ٦ إلى ٩ سنوات وبلغ عددهم ٨ أفراد, ثم المدققين الخارجيين والذين لديهم خبرة من ٣ إلى ٦ سنوات.

رابعاً: توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة:

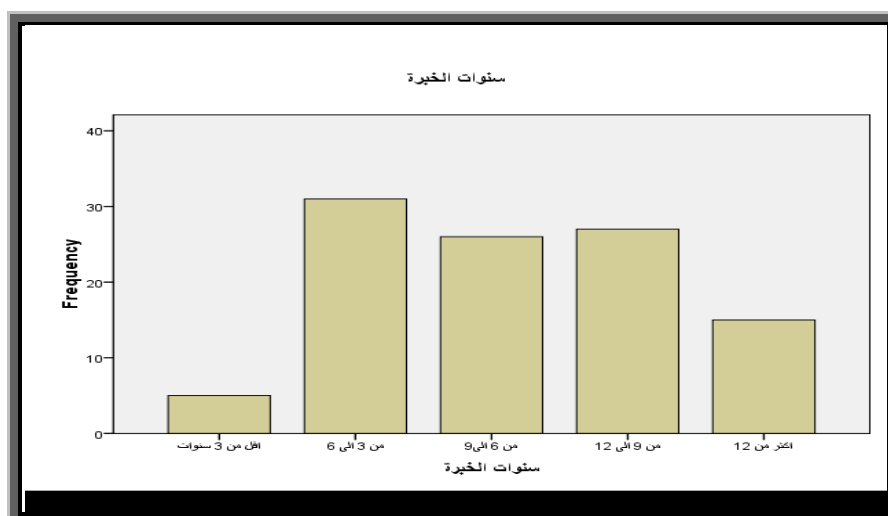
يبين الجدول التالي توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة (%)
أقل من ٣	٥	٤.٨%
من ٣ إلى ٦	٣١	٢٩.٨%
من ٦ إلى ٩	٢٦	٢٥%
من ٩ إلى ١٢	٢٧	٢٦%
أكثر من ١٢	١٥	١٤.٤%
الإجمالي	١٠٤	١٠٠.٠%

جدول رقم (١٣) توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة

يبين الجدول السابق توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة, حيث أظهر الجدول أن أكثر المشاهدات كانت من ٣ إلى ٦ سنوات وقد بلغت نسبتهم ٢٩.٨%, ويليه من ٩ إلى ١٢ سنوات وبلغت نسبتهم ٢٦%, ومن ٦ إلى ٩ سنوات حيث بلغت نسبتهم ٢٥%, ومن ثم أكثر من ١٢ سنة حيث بلغت نسبتهم ١٤.٤% من حجم العينة, وأخيراً الذين خبرتهم أقل من ٣ سنوات بلغت نسبتهم ٤.٨% حجم العينة.

ويبين الشكل التالي توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة:



شكل رقم (٤) نسب توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة

خامساً: توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات:

يبين الجدول التالي توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات

النسبة	التكرارات	المعرفة بعدم تماثل المعلومات
٦.٧%	٧	غامض
٢٢.١%	٢٣	غير محدد المضمون تماماً
٧١.٢%	٧٤	واضح المضمون تماماً
١٠٠.٠%	١٠٤	الإجمالي

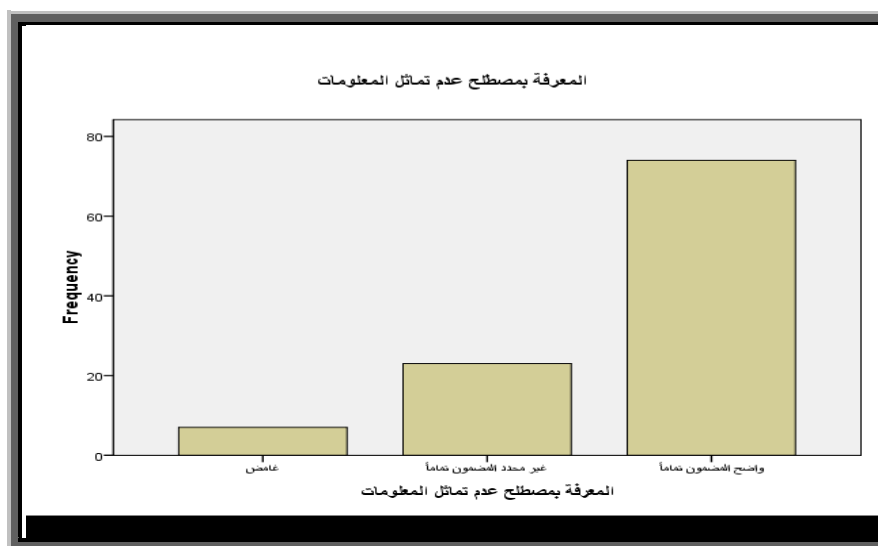
جدول رقم (١٤) توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات

يبين الجدول السابق توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات, حيث أظهر

الجدول أن مصطلح عدم تماثل المعلومات كان واضح المضمون تماماً بنسبة ٧١.٢% من أفراد

العينة, و كان المصطلح غير محدد المضمون تماماً بنسبة ٢٢.١% من أفراد العينة, بينما كان مصطلح عدم تماثل المعلومات غامض تماماً بنسبة ٦.٧%.

ويبين الشكل التالي توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات:



شكل رقم (٥) نسب توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات

يبين الجدول التالي توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح المصادقية مقارنة بالمعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات:

الإجمالي	المعرفة بمصطلح المصادقية			المعرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات
	واضح المضمون تماماً	غير محدد المضمون تماماً	غامض	
٧ % ٦.٧	٢ % ١.٩	٠ % ٠	٥ % ٤.٨	غامض
٢٣ % ٢٢.١	١١ % ١٠.٦	١٠ % ٩.٦	٢ % ١.٩	غير محدد المضمون تماماً
٧٤ % ٧١.٢	٦٣ % ٦٠.٦	١١ % ١٠.٦	٠ % ٠	واضح المضمون تماماً
١٠٤ % ١٠٠	٧٦ % ٧٣.١	٢١ % ٢٠.٢	٧ % ٦.٧	الإجمالي

جدول رقم (١٥) توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بالمصادقية مقارنة بعدم تماثل المعلومات

بملاحظة الجدول السابق يتبين لنا أن نسبة ٦٠.٦% من أفراد العينة الذين لديهم معرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات لديهم معرفة بمصطلح المصادقية، ونسبة ١٠.٦% من أفراد العينة الذين لديهم معرفة بمصطلح عدم تماثل المعلومات يبدو مصطلح المصادقية غير محدد المضمون تماماً، كما أن نسبة ٩.٦% من أفراد العينة الذين يبدو لديهم مصطلح عدم تماثل المعلومات غير محدد المضمون تماماً يبدو لديهم مصطلح المصادقية غير محدد المضمون تماماً، و ١٠.٦% من أفراد العينة الذين يبدو لديهم مصطلح عدم تماثل المعلومات غير محدد المضمون تماماً يبدو لديهم مصطلح المصادقية واضح المضمون تماماً، ونسبة ١.٩% من أفراد العينة الذين يبدو لديهم مصطلح عدم تماثل المعلومات غامض يبدو مصطلح المصادقية واضح المضمون تماماً.

سادساً: توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بالمصادقية:

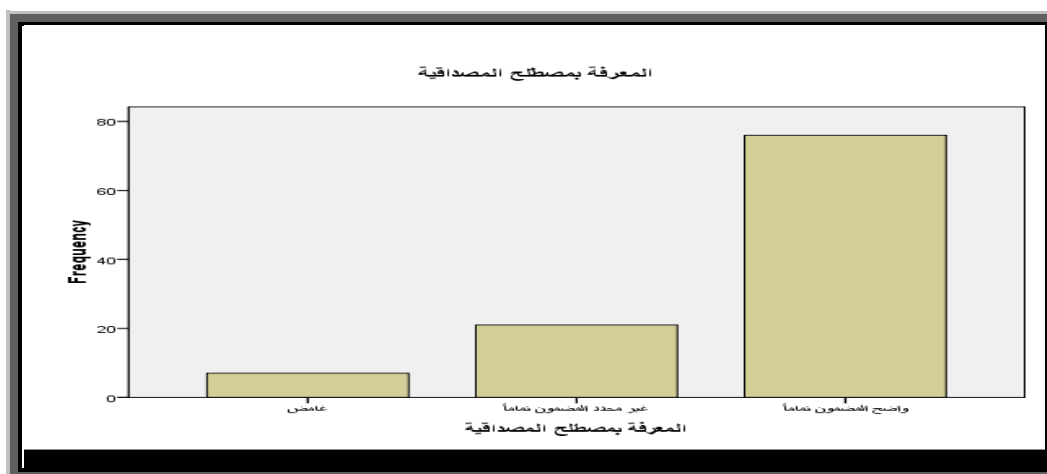
يبين الجدول التالي توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بالمصادقية:

النسبة	التكرارات	المعرفة بمصطلح المصادقية
٦.٧%	٧	غامض
٢٠.٢%	٢١	غير محدد المضمون تماماً
٧٣.١%	٧٦	واضح المضمون تماماً
١٠٠.٠%	١٠٤	الإجمالي

جدول رقم (١٦) توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح المصادقية

يبين الجدول السابق توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح المصادقية، حيث أظهر الجدول أن مصطلح المصادقية كان واضح المضمون تماماً بنسبة ٧٣.١% من أفراد العينة، و كان المصطلح غير محدد المضمون تماماً بنسبة ٢٠.٢% من أفراد العينة، بينما كان مصطلح المصادقية غامض تماماً بنسبة ٦.٧%.

ويبين الشكل التالي توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح المصداقية:



شكل رقم (٦) نسب توزيع عينة البحث وفقاً للمعرفة بمصطلح المصداقية

٤ - ١ - ٥: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية المتمثلة في بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، فضلاً عن الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS)، وبعض المصادر العربية والأجنبية المناسبة، وذلك بهدف عرض نتائج الدراسة ووصف إجابات وآراء المستجيبين التي انبثقت عن أسئلة الاستبانة، وتتمثل تلك الأساليب في:

١. الوسط الحسابي Arithmetic mean:

يسمى في بعض الأحيان "الوسط" أو "المتوسط mean" أو المعدل الحسابي "Average".
ويستخدم لتمثيل مجموعة من البيانات بقيمة واحدة، وهو أحد أهم مقاييس النزعة المركزية حيث يمتاز بـ^(١):

- بساطة فكرته وسهولة حسابه.
- أن حسابه يستند إلى البيانات المتاحة كافة.
- أن حسابه يخضع للعمليات الجبرية.

٢. الانحراف المعياري Standard deviation:

١- المشهداني، محمود حسن، وهرمز، أمير حنا، الإحصاء، (مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة بغداد، العراق ١٩٨٩)، ص ١٥٠.

يعبر عن مقدار تشتت القيم عن وسطها الحسابي مقاسا بوحدات المتغير نفسه، ويعتبر من أهم مقاييس التشتت ويقف في مقدمتها عند التطبيق وله مميزات الوسط الحسابي نفسها^(١).
٣. الخطأ المعياري:

هو الانحراف المعياري لتوزيع أوساط متعددة من معاينات متعددة، ويستخدم لتحديد مدى الدقة المتوقعة في التقدير^(٢).

٤. اختبار T ستيودنت للعينة الواحدة One Sample T- Test:

يستخدم لاختبار فرضية تتعلق بالوسط الحسابي ويشترط لإجراء الاختبار أن تكون العينة عشوائية وقيم أفرادها لا تعتمد على بعضها البعض. وتحسب قيمة t من خلال المعادلة الآتية^(٣):

$$t = \frac{\bar{X} - \alpha}{S/\sqrt{n}}$$

حيث أن:

$\bar{X}$: الوسط الحسابي للعينة

α : قيمة ثابتة عبارة عن $(1+2+3+4+5)/5 = 3$

S: الانحراف المعياري للعينة

n: عدد أفراد العينة

هناك أكثر من نوع لاختبار T ستيودنت يسمى النوع الأول اختبار T ستيودنت للعينة الواحدة One Sample T- Test، وهو مخصص لمقارنة متوسط متغير ما لعينة وحيدة مع قيمة معيارية معينة، وأما النوع الثاني (الذي نسميه اختبار T ستيودنت للعينات المستقلة Independent Sample T- Test) فهو لاختبار فرضية تساوي متوسطين حسابيين لمجموعتين مختلفتين (بين مجموعة مراقبي الدخل ومديري الائتمان مثلاً)، والنوع الثالث هو ما اكتب المعادلة هنا يسمى بـ (اختبار T ستيودنت للعينات المترابطة Paired Sample T- Test)، وهو مخصص لمقارنة متوسطي متغير ما لعينة وحيدة ولكن في فترتين مختلفتين (وهو لم يستخدم في البحث الحالي).

وقد تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في احتساب قيمة t الإحصائية، كما تم الاعتماد على مستوى الدلالة (المعنوية) ٠.٠٥ كأساس لقبول الفرضيات أو

١- المرجع السابق ص ٢٣٦.

٢- الأديمي، منصور ياسين، منهج البحث العلمي وتطبيقاته في العلوم التجارية والاقتصادية، ٢٠٠٦، ص ١٤٣.

٣- الزعبي، محمد، والطلافة، عباس، النظام الإحصائي (SPSS)، (مكتبة وائل، عمان، ٢٠٠٣)، ص ١٥٥.

رفضها حيث سيتم قبول الفرضية إذا كانت دلالة t أكبر من أو تساوي ٠.٠٥ وبطبيعة الحال
سيتم رفض الفرضية إذا كانت دلالة t أقل ٠.٠٥.

المبحث الثاني

اختبار الفروض وتحليل النتائج

يتناول هذا المبحث اختبار الفروض، ومقارنة النتائج حول الفروض بالنسبة لخصائص العينة وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها، وقد تم استخدام برنامج SPSS في تحليل الإجابات التي تم الحصول عليها.

وسيتم دراسة هذا المبحث من خلال ما يلي:

٤ - ٢ - ١ : إجراء معالجة الاستبيان.

٤ - ٢ - ٢ : اختبار الفرض الأول.

٤ - ٢ - ٣ : اختبار الفرض الثاني.

٤ - ٢ - ٤ : اختبار الفرض الثالث.

٤ - ٢ - ١: إجراء معالجة الاستبيان:

لتحقيق أغراض البحث واختبار الفروض تم إعطاء كل فئة من فئات إجابات الاستبيان المستخدم في العينة قيمة متزايدة تصاعدياً وفقاً لدرجة موافقة الفرد مع الأخذ بالإعتبار البنود الإيجابية والبنود السلبية في الاستبيان, كما في الشكل التالي:

الإجابات	البند الايجابي	البند السلبي
موافق بشدة	٥	١
موافق	٤	٢
محايد	٣	٣
غير موافق	٢	٤
غير موافق بشدة	١	٥

جدول رقم (١٧) تثقيل البنود الايجابية والسلبية لقائمة الاستقصاء

وقد تم استخدام الوسط الحسابي لكل بند من بنود الاستبيان ولكل محور وبناء على القيم المعطاة أعلاه, بحيث يتم قبول الفرض طالما أن الإجابات بالمتوسط أعلى من محايد, بحيث يكون الوسط الحسابي لأوزان الإجابات أعلى من (٣) - $(1 + 2 + 3 + 4 + 5) \div 5 = 3$ - بعد اختبار الفرضيات بناء على هذا المقياس, أما دون هذا فيعتبر الفرض مرفوض, وتم استخدام الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي, وتم تعزيز النتائج باختبار T-test.

واستخدم الباحث بالاستبيان نظام ليكرت ذي الخمس درجات (موافق بشدة, موافق, محايد, غير موافق, غير موافق بشدة), واستخدم لذلك اختبار T بالإضافة إلى جداول التقاطعات لوصف خصائص العينة.

٤ - ٢ - ٢ : اختبار الفرض الأول:

يتضمن هذا المحور عشرة أسئلة موجهة لاختبار الفرض الأول والذي يتمحور حول معرفة رأيكم حول العلاقة بين ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومفهوم الإفصاح الملائم وانعكاساته في الممارسة العملية.

أولاً: التكرارات والنسب المئوية لبنود الفرض الأول:

يبين الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على بنود الفرض الأول:

النسب المئوية (%)					التكرارات					البيانات
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
١٨.٣	٦٦.٣	٦.٧	٦.٧	١.٩	١٩	٦٩	٧	٧	٢	يراعي الإفصاح الملائم احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية
٠	٠	٢.٩	٨٧.٥	٩.٦	٠	٠	٣	٩١	١٠	يراعي الإفصاح الملائم احتياجات المستخدمين الأكثر نفوذاً وسلطة
٨.٧	٨٢.٧	١	٣.٨	٣.٨	٩	٨٦	١	٤	٤	تتأثر قرارات المستخدمين سلباً بظاهرة عدم تماثل المعلومات
٢٦.٩	٥٢.٩	١٥.٤	٠	٤.٨	٢٨	٥٥	١٦	٠	٥	تستخدم الإدارة عدم تماثل المعلومات لديها لإيصال معلومات ملائمة لقرارات المستخدمين
٩.٦	٦٩.٢	١٣.٥	٥.٨	١.٩	١٠	٧٢	١٤	٦	٢	يمكن تخفيض عدم تماثل المعلومات لدى الإدارة من خلال توسيع محتوى التقارير المالية
١٧.٣	٧١.٢	٤.٨	٦.٧	٠	١٨	٧٤	٥	٧	٠	تلتزم المعايير المحاسبية الإدارة بتقديم معلومات ملائمة لقرارات المستثمرين

١٠	٨٢	٥	٧	٠	٩.٦	٧٨.٨	٤.٩	٦.٧	٠	ينعكس الإفصاح الملائم في الممارسة العملية من خلال ضوابط الإفصاح التي حددتها المعايير المحاسبية
١٠	٨١	٦	٥	٢	٩.٦	٧٧.٩	٥.٨	٤.٨	١.٩	توصل الإدارة معلومات معينة إلى مستخدم محدد (أو مستخدمين محددين دون غيرهم)، (مثلاً عن الأداء المستقبلي للمنشأة) لغايات معينة
١١	٨١	٦	٦	٠	١٠.٦	٧٧.٩	٥.٨	٥.٨	٠	تختار الإدارة السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى الإفصاح عن توقعاتها بشأن التدفقات النقدية المستقبلية
٧	٨٣	٦	٤	٤	٦.٧	٧٩.٨	٥.٨	٣.٨	٣.٨	تعمل الإدارة على تقديم معلومات تمكن المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية
١٢٢	٦٨٣	٦٩	١٣٧	٢٩	١١.٧٣	٦٥.٦٧	٦.٦٦	١٣.١٦	٢.٧٧	إجمالي المحور الثاني

جدول (١٨) التكرارات والنسب المئوية لإجابات الفرض الأول

ثانياً: اختبار T لبنود الفرض الأول:

لتأكيد التحليل السابق تم اختبار (One Sample T-test) لاختبار مدى وجود دلالة إحصائية في الفرق بين الوسط الحسابي لكل سؤال من الأسئلة مع المتوسط المقاس عليه في هذه الدراسة وهو ٣, فكانت النتائج كما يلي:

الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة
١ يراعي الإفصاح الملائم احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية	٣.٩٢	٠.٨٣٢	١١.٣٠٨
٢ يراعي الإفصاح الملائم احتياجات المستخدمين الأكثر نفوذاً وسلطة	١.٩٣	٠.٣٤٩	-٣١.٢٠٨
٣ تتأثر قرارات المستخدمين سلباً بظاهرة عدم تماثل	٣.٨٨	٠.٧٦٧	١١.٧٦٠

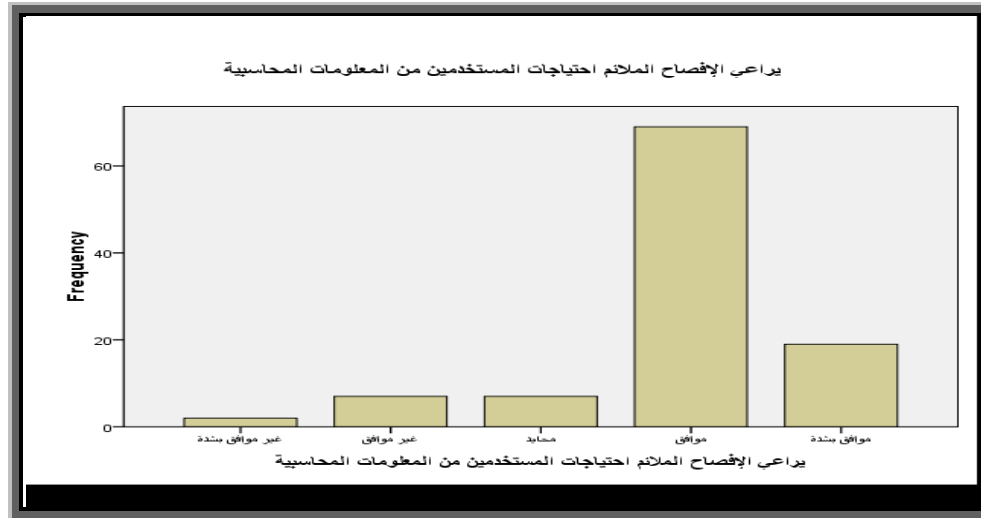
المعلومات			
٤	تستخدم الإدارة عدم تماثل المعلومات لديها لإيصال معلومات ملائمة لقرارات المستخدمين	٣.٩٧	٠.٩٢٩
٥	يمكن تخفيض عدم تماثل المعلومات لدى الإدارة من خلال توسيع محتوى التقارير المالية	٣.٧٩	٠.٧٧٢
٦	تلتزم المعايير المحاسبية الإدارة بتقديم معلومات ملائمة لقرارات المستثمرين	٣.٩٩	٠.٧٠٤
٧	ينعكس الإفصاح الملائم في الممارسة العملية من خلال ضوابط الإفصاح التي حددتها المعايير المحاسبية	٣.٩١	٠.٦٤٠
٨	توصل الإدارة معلومات معينة إلى مستخدم محدد (أو مستخدمين محددين دون غيرهم)، (مثلا عن الأداء المستقبلي للمنشأة) لغايات معينة	٣.٨٨	٠.٧١٥
٩	تختار الإدارة السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى الإفصاح عن توقعاتها بشأن التدفقات النقدية المستقبلية	٣.٩٣	٠.٦٢٧
١٠	تعمل الإدارة على تقديم معلومات تمكن المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية	٣.٨٢	٠.٧٧٣
	المجموع	٣.٧٠٢	٠.٧١٠٨
	١٢.٥٣٩		

جدول (١٩) الوسط الحسابي والانحرافات وقيمة T لإجابات الفرض الأول

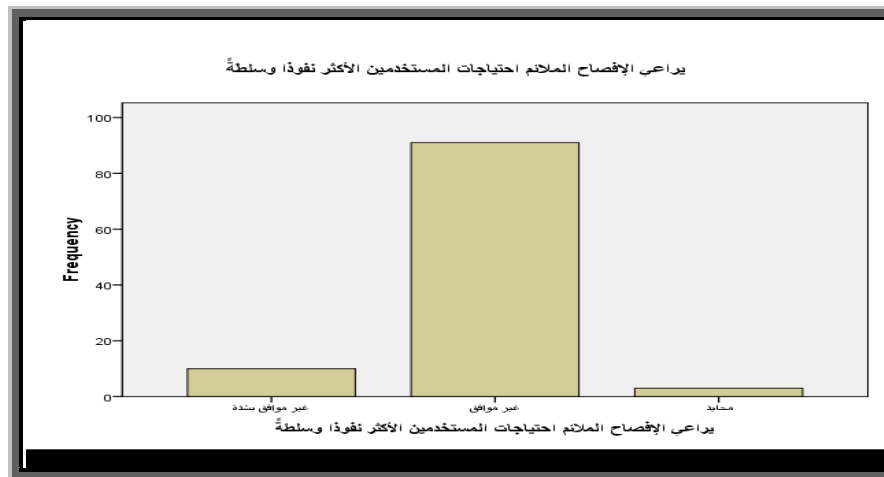
سنتناول تحليل واختبار النتائج لكل سؤال على حدة وندرس تأثيره على:

أولاً: بالنسبة للسؤال الأول " يراعي الإفصاح الملائم احتياجات المستخدمين من المعلومات

المحاسبية": حصل على نسبة موافق وموافق بشدة على ٨٤.٦%, ونسبة محايد ٦.٧%, ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة ٨.٦%, كما حصل على متوسط وهو ٣.٩٢, بإنحراف معياري ٠.٨٣٢, بالتالي فإن الإفصاح الملائم يراعي احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة في كيفية مراعاة الإفصاح الملائم لاحتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية:



شكل رقم (٧) نسب إجابات أفراد العينة في كيف يراعي الإفصاح الملائم احتياجات المستخدمين وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الأول يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١١.٣٠٨ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل على أن هناك دلالة إحصائية على أن الإفصاح الملائم يراعي احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية. **ثانياً: بالنسبة للسؤال الثاني "يراعي الإفصاح الملائم احتياجات المستخدمين الأكثر نفوذاً وسلطةً":** بلغت نسبة موافق وموافق بشدة على ٠%, ونسبة محايد ٢.٩%, في حين أن هذا السؤال قد حصل على أعلى نسبة غير موافق وغير موافق بشدة والتي بلغت ٩٧.١%, كما حصل على متوسط ١.٩٣, بانحراف معياري ٠.٣٤٩, بالتالي الإفصاح الملائم لا يراعي احتياجات المستخدمين الأكثر نفوذاً وسلطةً. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة حول كيف يراعي الإفصاح الملائم احتياجات المستخدمين الأكثر نفوذاً وسلطةً:



شكل رقم (٨) نسب إجابات أفراد العينة على مراعاة الإفصاح الملائم احتياجات المستخدمين الأكثر نفوذاً وسلطةً

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الثاني يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي (٣١.٢٠٨ -) وهي أدنى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل على أن هناك دلالة إحصائية على أن الإفصاح الملائم لا يراعي احتياجات المستخدمين الأكثر نفوذاً وسلطةً.

ثالثاً : بالنسبة للسؤال الثالث "تتأثر قرارات المستخدمين سلباً بظاهرة عدم تماثل المعلومات":

حصل على أعلى نسبة موافق، بلغت نسبة موافق و موافق بشدة على ٩١.٤%, ونسبة محايد ١%, ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة ٧.٦%, كما حصل على متوسط ٣.٨٨, بإنحراف معياري ٠.٧٦٧, بالتالي فإن قرارات المستخدمين تتأثر سلباً بظاهرة عدم تماثل المعلومات. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة عن مدى تأثير قرارات المستخدمين سلباً بظاهرة عدم تماثل المعلومات :

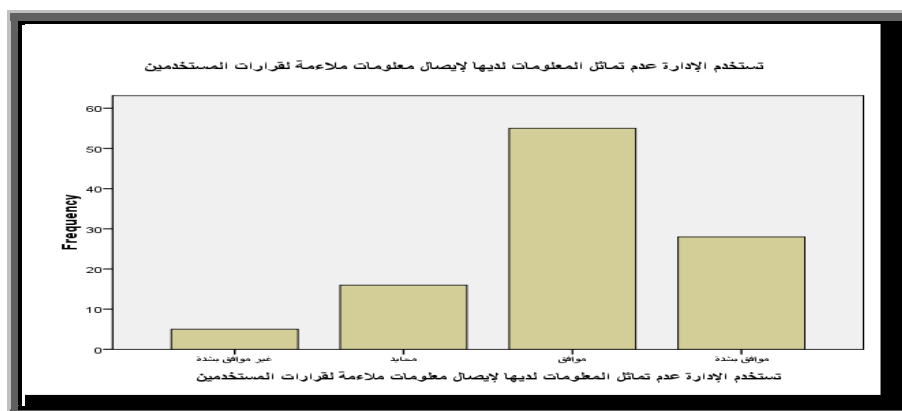


شكل رقم (٩) نسب إجابات أفراد العينة على تأثير قرارات المستخدمين سلباً بظاهرة عدم تماثل المعلومات وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الثالث يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١١.٧٦٠ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل على أن هناك دلالة إحصائية على تأثير قرارات المستخدمين سلباً بظاهرة عدم تماثل المعلومات.

رابعاً : بالنسبة للسؤال الرابع "تستخدم الإدارة عدم تماثل المعلومات لديها لإيصال معلومات

ملائمة لقرارات المستخدمين": بلغت نسبة موافق و موافق بشدة على ٧٩.٨%, ونسبة محايد ١٥.٤%, ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة ٤.٨%, كما حصل على متوسط ٣.٩٧, بإنحراف معياري ٠.٩٢٩, بالتالي فإن إدارة المنشأة تستخدم عدم تماثل المعلومات لديها لإيصال

معلومات ملائمة لقرارات المستخدمين. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على استخدام الإدارة عدم تماثل المعلومات لديها لإيصال معلومات ملائمة لقرارات المستخدمين:

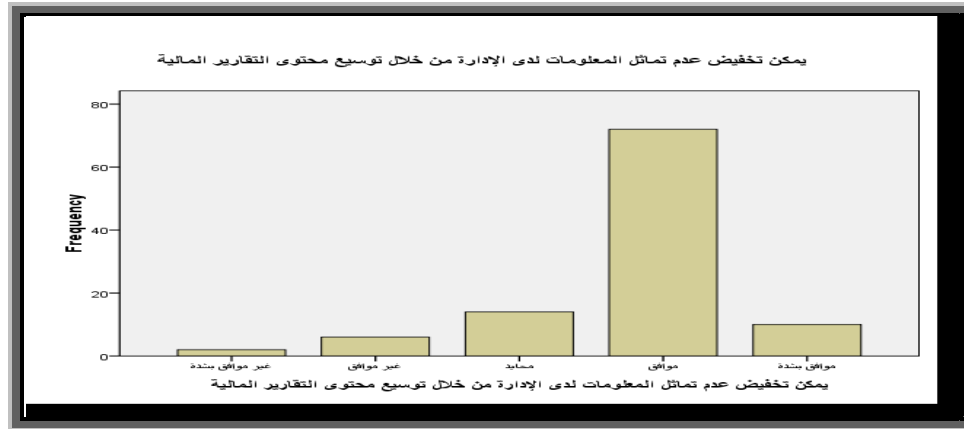


شكل رقم (١٠) نسب إجابات أفراد العينة على استخدام الإدارة عدم تماثل المعلومات لديها لإيصال معلومات ملائمة لقرارات المستخدمين

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الرابع يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٠.٦٦٠ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦، عند مستوى ثقة ٩٥%، ومستوى دلالة ٠.٠٥، مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على استخدام الإدارة عدم تماثل المعلومات لديها لإيصال معلومات ملائمة لقرارات المستخدمين.

خامساً: بالنسبة للسؤال الخامس " يمكن تخفيض عدم تماثل المعلومات لدى الإدارة من خلال

توسيع محتوى التقارير المالية": بلغت نسبة الموافقة ٧٨.٨%، بينما بلغت نسبة محايد ١٣.٥%، ونسبة غ موافق وغير موافق ٧.٧%، كما أن المتوسط الحسابي لهذا العامل كان ٣.٧٩، بإنحراف معياري ٠.٧٧٢. للإجابات، بالتالي فإن إدارة المنشأة تخفض عدم تماثل المعلومات من خلال توسيع محتوى التقارير المالية، ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على أن الإدارة تخفض عدم تماثل المعلومات من خلال توسيع محتوى التقارير المالية:

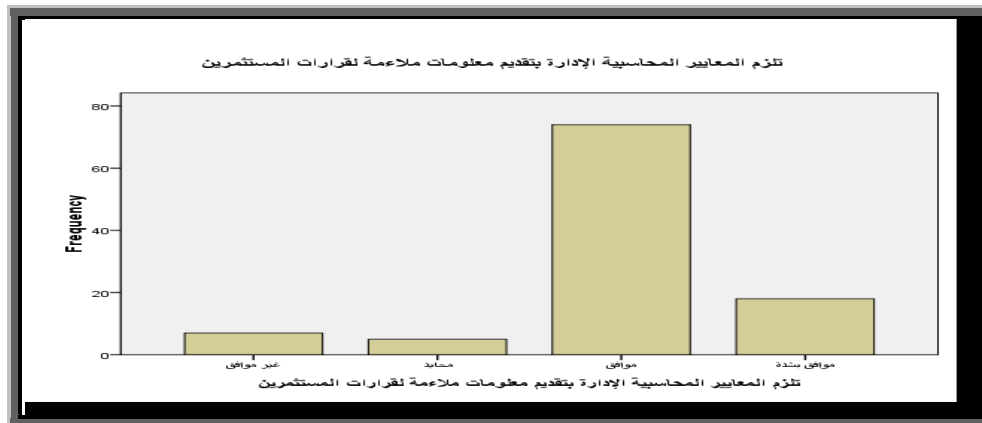


شكل رقم (١١) نسب إجابات أفراد العينة على أن الإدارة تخفض عدم تماثل المعلومات من خلال توسيع محتوى التقارير المالية

وبالرجوع إلى T المحسوبة للسؤال الخامس يتبين أن T تساوي ١٠.٤١٩ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على أن الإدارة تخفض عدم تماثل المعلومات من خلال توسيع محتوى التقارير المالية.

سادساً: بالنسبة للسؤال السادس " تلزم المعايير المحاسبية الإدارة بتقديم معلومات ملائمة

لقرارات المستثمرين": بلغت نسبة الموافقة ٨٨.٥%, ونسبة محايد ٤.٨%, ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة ٦.٧%, كما حصل على متوسط ٣.٩٩, بإنحراف معياري ٠.٧٠٤, بالتالي فإن المعايير المحاسبية تلزم الإدارة بتقديم معلومات ملائمة لقرارات المستثمرين, ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على تقديم معلومات ملائمة لقرارات المستثمرين:

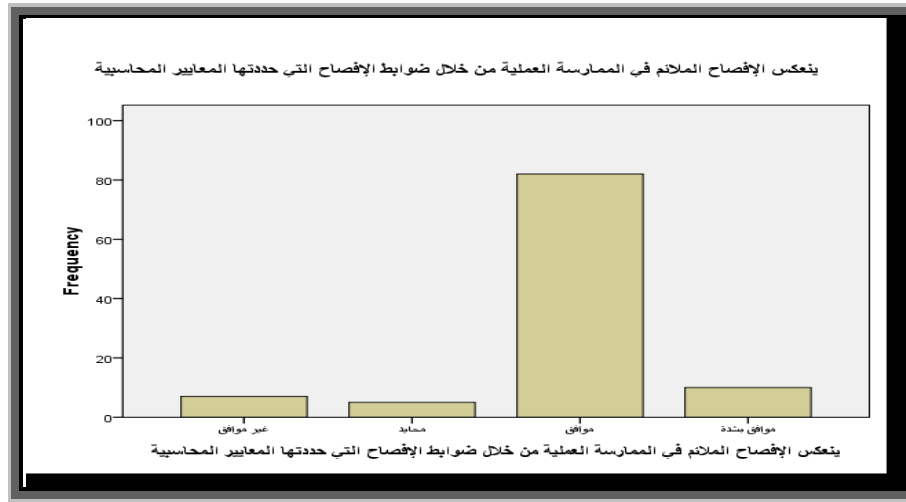


شكل رقم (١٢) نسب إجابات أفراد العينة على إلزام المعايير المحاسبية الإدارة بتقديم معلومات ملائمة لقرارات المستثمرين

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال السادس يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٤.٣٥٥ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على أن المعايير المحاسبية تلزم الإدارة بتقديم معلومات ملائمة لقرارات المستثمرين.

سابعاً: بالنسبة للسؤال السابع "ينعكس الإفصاح الملائم في الممارسة العملية من خلال

ضوابط الإفصاح التي حددتها المعايير المحاسبية": بلغت نسبة موافق وموافق بشدة على ٨٨.٤%, ونسبة محايد ٤.٩%, ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة ٦.٧%, كما حصل على متوسط ٣.٩١, بإنحراف معياري ٠.٦٤٠, بالتالي الإفصاح الملائم ينعكس في الممارسة العملية من خلال ضوابط الإفصاح التي حددتها المعايير المحاسبية. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على انعكاس الإفصاح الملائم في الممارسة العملية من خلال ضوابط الإفصاح التي حددتها المعايير المحاسبية:



شكل رقم (١٣) نسب إجابات أفراد العينة على الإفصاح الملائم وانعكاسه في الممارسة العملية

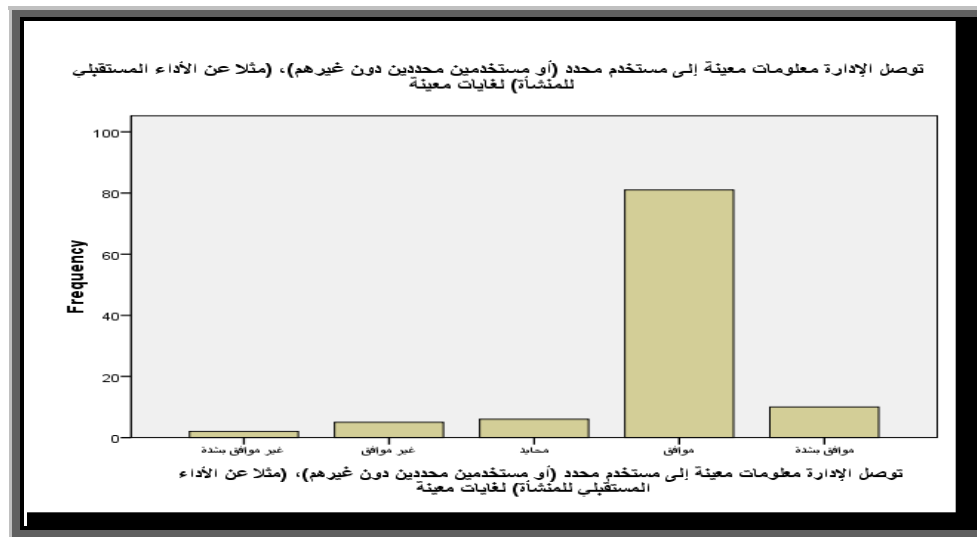
وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال السابع يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٤.٥٥٠ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, أي أن هناك دلالة إحصائية على استخدام أن الإفصاح الملائم ينعكس في الممارسة العملية من خلال ضوابط الإفصاح التي حددتها المعايير المحاسبية.

ثامناً: بالنسبة للسؤال الثامن "توصل الإدارة معلومات معينة إلى مستخدم محدد (أو

مستخدمين محددين دون غيرهم)، (مثلاً عن الأداء المستقبلي للمنشأة) لغايات معينة":

بلغت نسبة موافق وموافق بشدة على ٨٧.٥%، ونسبة محايد ٥.٨%، ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة ٦.٧%، كما حصل على متوسط ٣.٨٨، بإنحراف معياري ٠.٧١٥، بالتالي فإن الإدارة توصل معلومات معينة إلى مستخدم محدد (أو مستخدمين محددين دون غيرهم)، لغايات معينة.

ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على إيصال الإدارة معلومات معينة لمستخدم محدد أو أكثر:



شكل رقم (١٤) نسب إجابات أفراد العينة على إيصال الإدارة معلومات معينة لمستخدم محدد أو أكثر

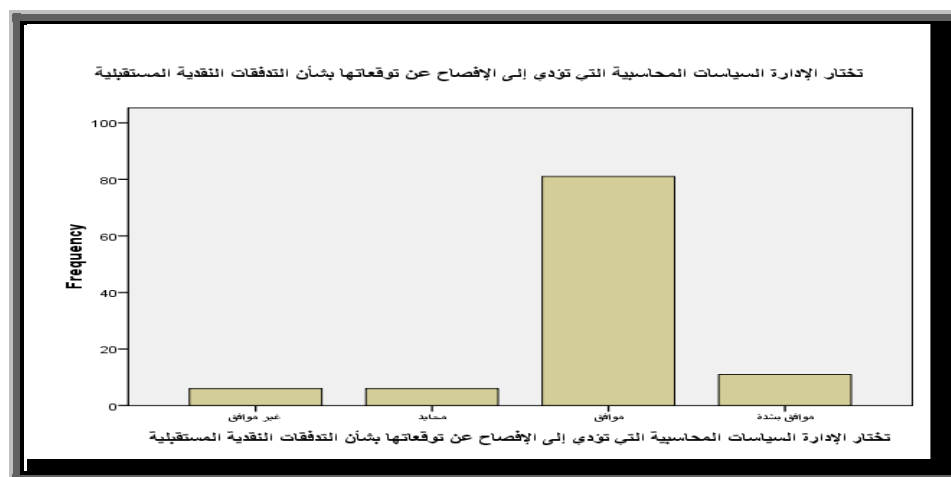
وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الثامن يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٢.٦٢٢ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦، عند مستوى ثقة ٩٥%، ومستوى دلالة ٠.٠٥، أي أن هناك دلالة إحصائية على أن الإدارة توصل معلومات معينة إلى مستخدم محدد (أو مستخدمين محددين دون غيرهم)، لغايات معينة.

تاسعاً: بالنسبة للسؤال التاسع "تختار الإدارة السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى الإفصاح عن توقعاتها بشأن التدفقات النقدية المستقبلية":

بلغت نسبة موافق وموافق بشدة على ٨٨.٥%، ونسبة محايد ٥.٨%، ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة ٥.٨%، كما حصل على متوسط ٣.٩٣، بإنحراف معياري ٠.٦٢٧، بالتالي فإن

الإدارة تختار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى الإفصاح عن توقعاتها بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.

ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية بشأن التدفقات النقدية:



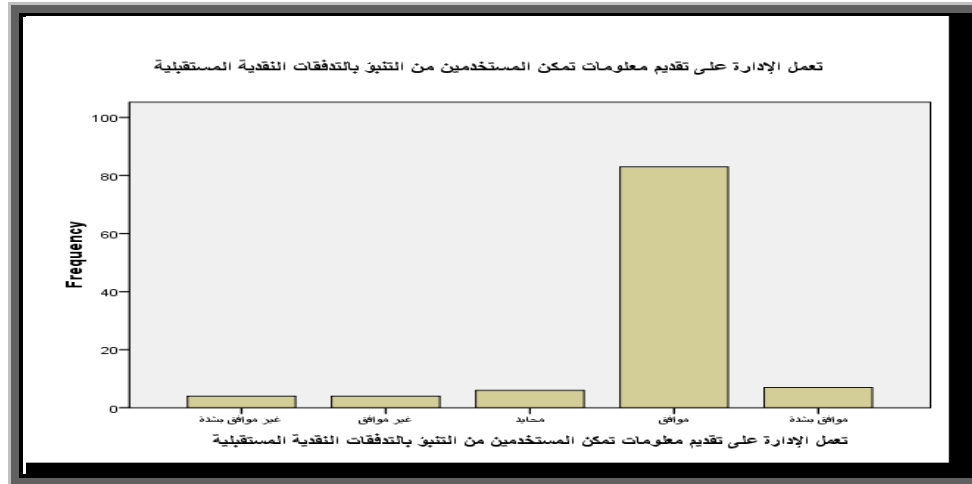
شكل رقم (١٥) نسب إجابات أفراد العينة على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية بشأن التدفقات النقدية

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الثامن يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٥.١٦٣ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦، عند مستوى ثقة ٩٥%، ومستوى دلالة ٠.٠٥، أي أن هناك دلالة إحصائية على أن الإدارة تختار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى الإفصاح عن توقعاتها بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.

عاشراً: بالنسبة للسؤال العاشر "تعمل الإدارة على تقديم معلومات تمكن المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية":

بلغت نسبة موافق وموافق بشدة على ٨٦.٥%، ونسبة محايد ٥.٨%، ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة ٧.٦%، كما حصل على متوسط ٣.٨٢، بإنحراف معياري ٠.٧٧٣، بالتالي فإن الإدارة تعمل على تقديم معلومات تمكن المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على تقديم الإدارة معلومات تمكن المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:

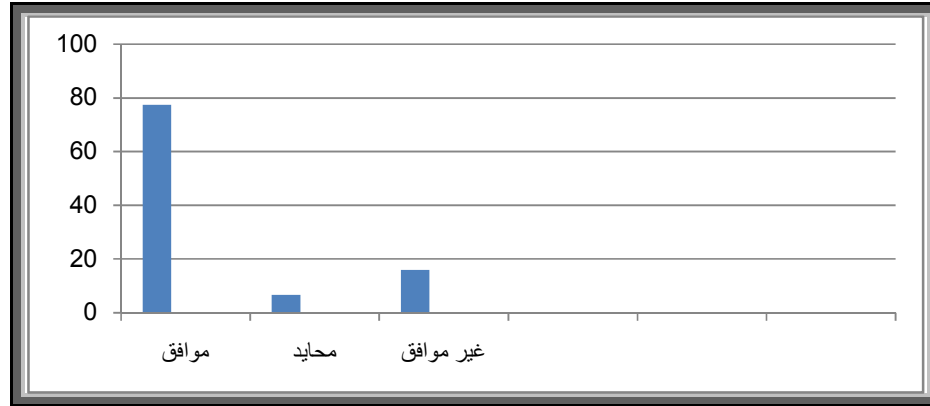


شكل رقم (١٦) نسب إجابات أفراد العينة على تقديم الإدارة معلومات تمكن المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الثامن يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٠.٧٨٤ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦، عند مستوى ثقة ٩٥٪، ومستوى دلالة ٠.٠٥، أي أن هناك دلالة إحصائية على أن الإدارة تعمل على تقديم معلومات تمكن المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

مما سبق نجد:

بقراءة جدول تكرارات إجابات الفرض الأول يتبين أن نسبة الموافقة على العلاقة بين ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومفهوم الإفصاح الملائم وانعكاساته في الممارسة العملية بلغت ٧٧.٤٪، موزعة بنسبة ١١.٧٣٪ موافق بشدة، ونسبة ٦٥.٦٧٪ موافق، بينما بلغت نسبة محايد ٦.٦٦٪، ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة بلغت ١٥.٩٣٪، وهي النسبة الأقل، والمتوسط الحسابي ٣.٧٠٢ ويعتبر أكثر من الوسط الحسابي الفرضي ٣ مما يدل على موافقة أفراد العينة على الفرض الأول، بإنحراف معياري ٠.٧١٠٨ يدل على عدم وجود تشتت كبير للإجابات عن الوسط الحسابي، وهذا يؤدي لقبول الفرض بشكل عام. ويمكن ملاحظة نسب الإجابات على بنود الفرض الأول من خلال الشكل البياني التالي:



شكل رقم (١٧) نسب إجابات أفراد العينة على الفرض الأول

وبالرجوع إلى اختبار T لجميع بنود المحور يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٢.٥٣٩ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل أن هناك دلالة إحصائية حول العلاقة بين ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومفهوم الإفصاح الملائم وانعكاساته في الممارسة العملية، أي أن الإفصاح الملائم يؤدي إلى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتالي تحقيق هدف الموكل ومقدرته على التنبؤ بالتدفقات النقدية. والنتيجة أن الفرضية الأولى محققة أي أن الإفصاح الملائم يؤثر في الممارسة العملية من خلال مقدرته على الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

٤ - ٢ - ٣: اختبار الفرض الثاني:

يتضمن هذا المحور سبعة أسئلة تتمحور حول معرفة رأيكم فيما إذا كان عدم تماثل المعلومات يؤثر سلباً في مصداقية التقارير المالية.

أولاً: التكرارات والنسب المئوية لبنود الفرض الثاني:

يبين الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على بنود الفرض الثاني:

النسب المئوية					التكرارات					البيان
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
٢١.٢	٦٠.٦	١٢.٥	١	٤.٨	٢٢	٦٣	١٣	١	٥	تستخدم الإدارة المرونة المتاحة أمامها لاختيار السياسات المحاسبية وفق أساس الاستحقاق لتحقيق منافع خاصة بها
١٥.٤	٦٧.٣	١١.٥	٤.٨	١	١٦	٧٠	١٢	٥	١	حيازة الإدارة معلومات خاصة بها غير مفصح عنها يزيد من المخاطر لدى المستثمرين
١٧.٣	٧٢.١	٤.٨	٣.٨	١.٩	١٨	٧٥	٥	٤	٢	إصدار مبادئ وتشريعات لتعزيز مصداقية التقارير المالية يقلل من السلوك النفعي للإدارة
١٩.٢	٦٣.٥	٨.٧	٦.٧	١.٩	٢٠	٦٦	٩	٧	٢	تطبيق معايير التقارير المالية يؤدي إلى إنتاج قوائم مالية ملائمة لاحتياجات المستخدمين
٢٧.٩	٦٢.٥	٣.٨	٢.٩	٢.٩	٢٩	٦٥	٤	٣	٣	يؤدي التأخر في نشر التقارير المالية إلى زيادة تكاليف الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين
١٨.٣	٧١.٢	٣.٨	١	٥.٨	١٩	٧٤	٤	١	٦	يقلل حدوث عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية
١٤.٤	٦٩.٢	٩.٦	٢.٩	٣.٨	١٥	٧٢	١٠	٣	٤	المعلومات المفصح عنها والتي خضعت للمراجعة أكثر مصداقية من تلك التي لم يتم مراجعتها
١٩.١	٦٦.٦٣	٧.٨١	٣.٣	٣.١٦	١٣٩	٤٨٥	٥٧	٢٤	٢٣	إجمالي المحور الثاني

جدول (٢٠) التكرارات والنسب المئوية لإجابات الفرض الثاني

ثانياً: اختبار T لبنود الفرض الثاني:

لتأكيد التحليل السابق تم اختبار (One Sample T-test) لاختبار مدى وجود دلالة إحصائية في الفرق بين الوسط الحسابي لكل سؤال من الأسئلة مع المتوسط المقاس عليه في هذه الدراسة وهو ٣, فكانت النتائج كما يلي:

الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة
١ تستخدم الإدارة المرونة المتاحة أمامها لاختيار السياسات المحاسبية وفق أساس الاستحقاق لتحقيق منافع خاصة بها	٣.٩٢	٠.٩٠٠	١٠.٤٦٢
٢ حيافة الإدارة معلومات خاصة بها غير مفصح عنها يزيد من المخاطر لدى المستثمرين	٣.٩١	٠.٧٣٩	١٢.٦٠٩
٣ إصدار مبادئ وتشريعات لتعزيز مصداقية التقارير المالية يقلل من السلوك النفعي للإدارة	٣.٩٩	٠.٧٤٤	١٣.٥٧٨
٤ تطبيق معايير التقارير المالية يؤدي إلى إنتاج قوائم مالية ملائمة لاحتياجات المستخدمين	٣.٩١	٠.٨٤٩	١٠.٩٧٤
٥ يؤدي التأخر في نشر التقارير المالية إلى زيادة تكاليف الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين	٤.١٠	٠.٨٣٠	١٣.٤٦٠
٦ يقلل حدوث عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية	٣.٩٥	٠.٨٥٥	١٠.٩٦٣
٧ المعلومات المفصح عنها والتي خضعت للمراجعة أكثر مصداقية من تلك التي لم يتم مراجعتها	٣.٨٨	٠.٨٣٢	١٠.٧١٩
إجمالي المحور الثاني			
	٣.٩٦	٠.٨٢١٣	١١.٨٢٤

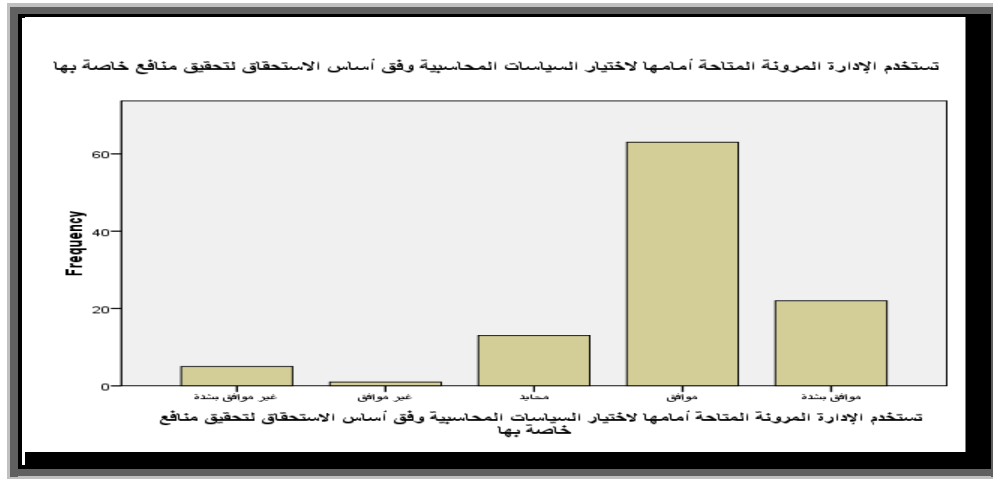
جدول (٢١) الأوساط الحسابية والانحرافات وقيمة T لإجابات الفرض الثاني

سنتناول تحليل واختبار النتائج لكل سؤال على حدا وندرس تأثير عدم تماثل المعلومات سلباً في مصداقية التقارير المالية:

أولاً: بالنسبة للسؤال الأول "تستخدم الإدارة المرونة المتاحة أمامها لاختيار السياسات

المحاسبية وفق أساس الاستحقاق لتحقيق منافع خاصة بها":

بلغت نسبة الموافقة ٨١.٨%، بينما بلغت نسبة محايد ١٢.٥%، ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة بلغت ٥.٨%، والمتوسط الحسابي لهذا العامل كان ٣.٩٢، بإنحراف معياري ٠.٩ للإجابات. بالتالي فإن الإدارة تستخدم المرونة المتاحة أمامها لاختيار السياسات المحاسبية وفق أساس الاستحقاق لتحقيق منافع خاصة بها. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على استخدام السياسات المحاسبية:

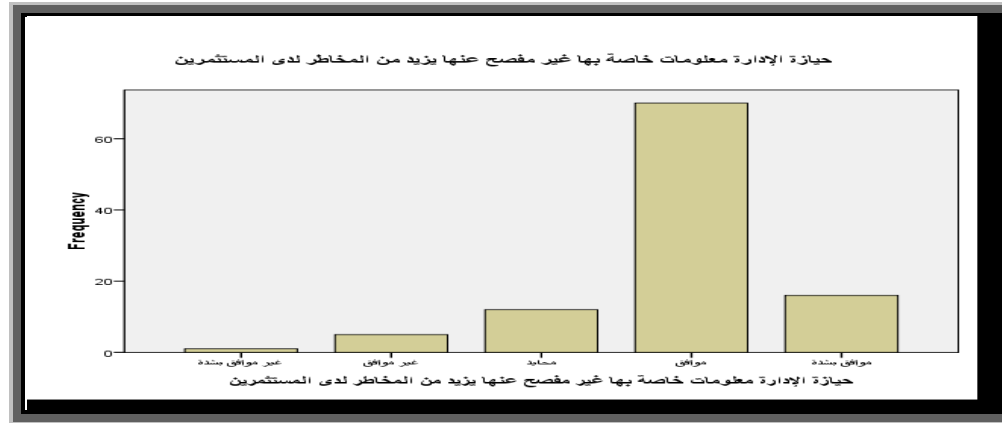


شكل رقم (١٨) نسب إجابات أفراد العينة على الاختيار بين السياسات المحاسبية وفق أساس الاستحقاق وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الأول يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٠.٤٦٢ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦، عند مستوى ثقة ٩٥%، ومستوى دلالة ٠.٠٥، مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على أن الإدارة تستخدم المرونة المتاحة أمامها لاختيار السياسات المحاسبية وفق أساس الاستحقاق لتحقيق منافع خاصة بها.

ثانياً: بالنسبة للسؤال الثاني "حيازة الإدارة معلومات خاصة بها غير مفصح عنها يزيد من

المخاطر لدى المستثمرين":

بلغت نسبة الموافقة ٨٢.٧%، بينما بلغت نسبة محايد ١١.٥%، ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة بلغت ٥.٨%، والمتوسط الحسابي لهذا العامل كان ٣.٩١، بإنحراف معياري ٠.٧٣٩ للإجابات. بالتالي فإن حيازة الإدارة معلومات خاصة بها غير مفصح عنها يزيد من المخاطر لدى المستثمرين. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على حيازة الإدارة معلومات خاصة بها غير مفصح عنها:



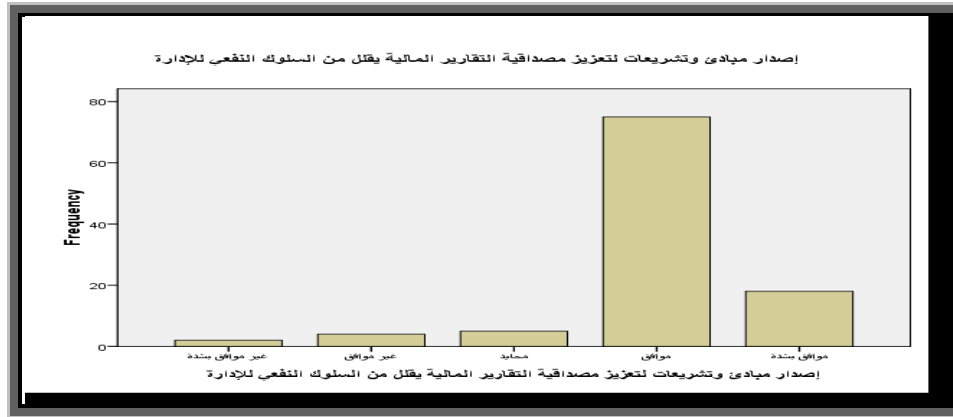
شكل رقم (١٩) نسب إجابات أفراد العينة على حياسة الإدارة معلومات خاصة بها غير مفصح عنها يزيد من المخاطر لدى المستثمرين

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الثاني يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٢.٦٠٩ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦، عند مستوى ثقة ٩٥٪، ومستوى دلالة ٠.٠٥، مما يدل على أن هناك دلالة إحصائية على أن حياسة الإدارة معلومات خاصة بها غير مفصح عنها يزيد من المخاطر لدى المستثمرين.

ثالثاً : بالنسبة للسؤال الثالث "إصدار مبادئ وتشريعات لتعزيز مصداقية التقارير المالية يقلل من السلوك النفعي للإدارة":

بلغت نسبة الموافقة ٨٩.٤٪، بينما بلغت نسبة محايد ٤.٨٪، ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة بلغت ٥.٧٪، والمتوسط الحسابي لهذا العامل كان ٣.٩٩ وهي قيمة ممتازة للقبول، بإنحراف معياري ٠.٧٤٤. بالتالي فإن إصدار مبادئ وتشريعات لتعزيز مصداقية التقارير المالية يقلل من السلوك النفعي للإدارة.

ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على إصدار مبادئ وتشريعات لتعزيز مصداقية التقارير المالية:

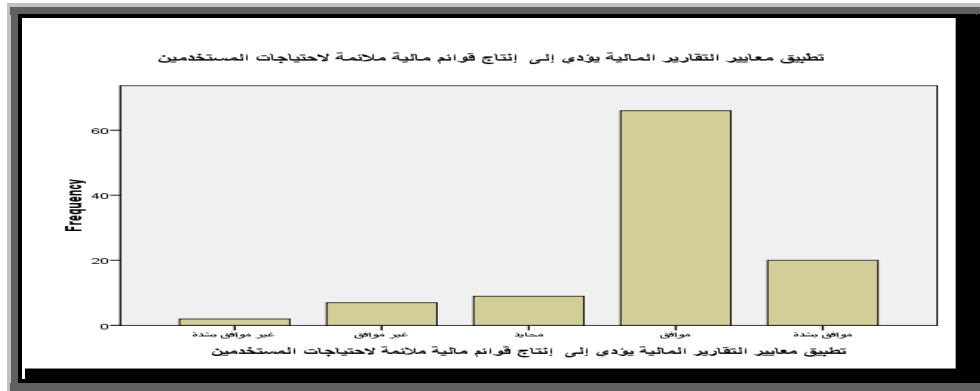


شكل رقم (٢٠) نسب إجابات أفراد العينة على إصدار مبادئ وتشريعات لتعزيز مصداقية التقارير المالية

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الثالث يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٣.٥٧٨ هي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على أن إصدار مبادئ وتشريعات لتعزيز مصداقية التقارير المالية يقلل من السلوك النفعي للإدارة.

رابعاً: بالنسبة للسؤال الرابع "تطبيق معايير التقارير المالية يؤدي إلى إنتاج قوائم مالية ملائمة لاحتياجات المستخدمين":

حيث حصل على نسبة موافقة بلغت ٨٢.٧% , ونسبة محايد ٨.٧%, ونسبة غير موافق ٨.٦%, ومتوسط حسابي ٣.٩١, وانحراف معياري ٠.٨٤٩, بالتالي فإن تطبيق معايير التقارير المالية يؤدي إلى إنتاج قوائم مالية ملائمة لاحتياجات المستخدمين. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على تطبيق معايير التقارير المالية والأثر على القوائم المالية:



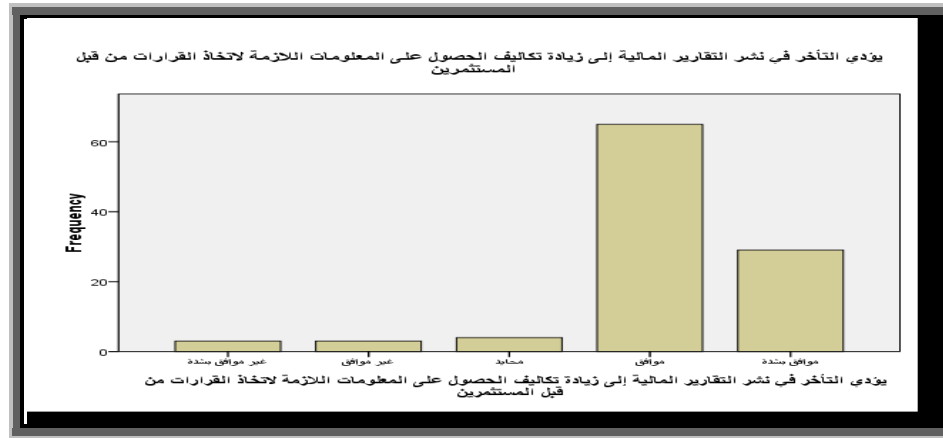
شكل رقم (٢١) نسب إجابات أفراد العينة على تطبيق معايير التقارير المالية والأثر على القوائم المالية

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الرابع يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٠.٩٧٤ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل على أن هناك دلالة إحصائية على أن تطبيق معايير التقارير المالية يؤدي إلى إنتاج قوائم مالية ملائمة لاحتياجات المستخدمين.

خامساً: بالنسبة للسؤال الخامس "يؤدي التأخر في نشر التقارير المالية إلى زيادة تكاليف

الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين:

حصل هذا السؤال على أعلى نسبة موافقة فقد نسبة موافقة ٩٠.٤%, ونسبة محايد ٣.٨%, ونسبة غير موافق ٥.٨%, ومتوسط حسابي ٤.١٠ وهي تعتبر نسبة عالية في القبول, بانحراف معياري ٠.٨٣٠, بالتالي فإن التأخر في نشر التقارير المالية يؤدي إلى زيادة تكاليف الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين، ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على التأخر في نشر التقارير المالية:



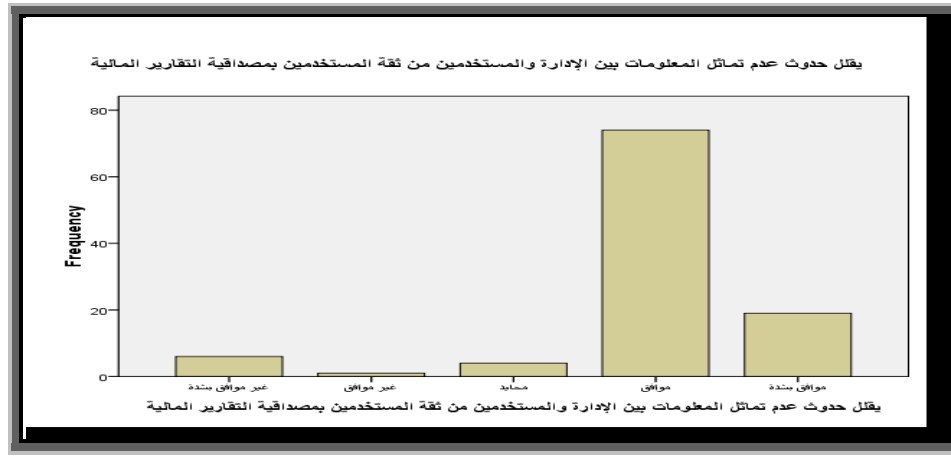
شكل رقم (٢٢) نسب إجابات أفراد العينة على التأخر في نشر التقارير المالية

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الخامس يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٣.٤٦٠ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل على أن هناك دلالة إحصائية على أن التأخر في نشر التقارير المالية يؤدي إلى زيادة تكاليف الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين.

سادساً: بالنسبة للسؤال السادس "يقلل حدوث عدم تماثل المعلومات بين الإدارة

والمستخدمين من ثقة المستخدمين بمصادقية التقارير المالية":

حيث حصل على نسبة موافقة بلغت ٨٩.٥% , ونسبة محايد ٣.٨% , ونسبة غير موافق ٦.٨% , ومتوسط حسابي ٣.٩٥ , وانحراف معياري ٠.٨٥٥ , بالتالي فإن حدوث عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين يقلل من ثقة المستخدمين بمصادقية التقارير المالية. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة بالنسبة لتقليل حدوث عدم تماثل المعلومات:



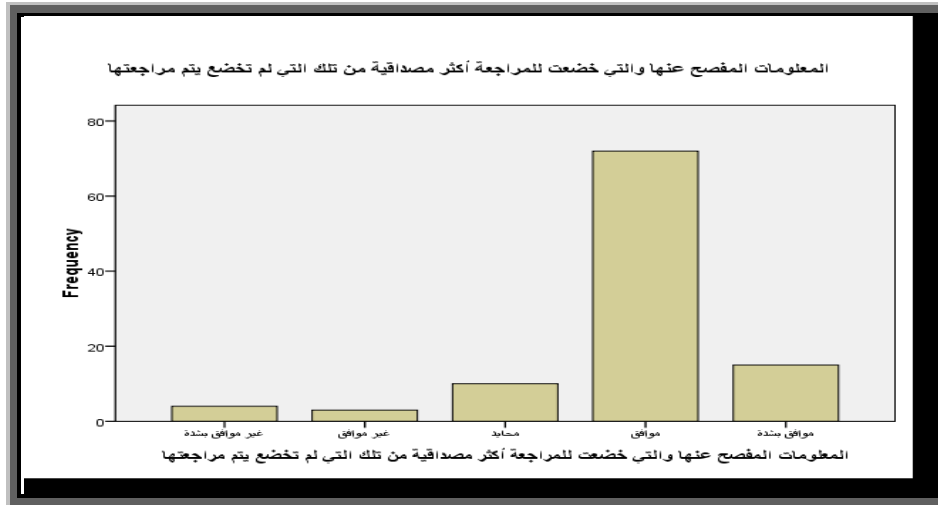
شكل رقم (٢٣) نسب إجابات أفراد العينة على تقليل حدوث عدم تماثل المعلومات

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال السادس يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٠.٩٦٣ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦ , عند مستوى ثقة ٩٥% , ومستوى دلالة ٠.٠٥ , مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على أن حدوث عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين يقلل من ثقة المستخدمين بمصادقية التقارير المالية.

سابعاً: بالنسبة للسؤال السابع "المعلومات المفصح عنها والتي خضعت للمراجعة أكثر

مصادقية من تلك التي لم يتم مراجعتها":

بلغت نسبة الموافقة ٨٣.٦% , ونسبة المحايد ٩.٦% , ونسبة غير موافق ٦.٧% , وبمتوسط حسابي ٣.٨٨ , وانحراف معياري ٠.٨٣٢ , بالتالي المعلومات المفصح عنها والتي خضعت للمراجعة أكثر مصداقية من تلك التي لم يتم مراجعتها. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على مصداقية المعلومات التي خضعت للمراجعة:



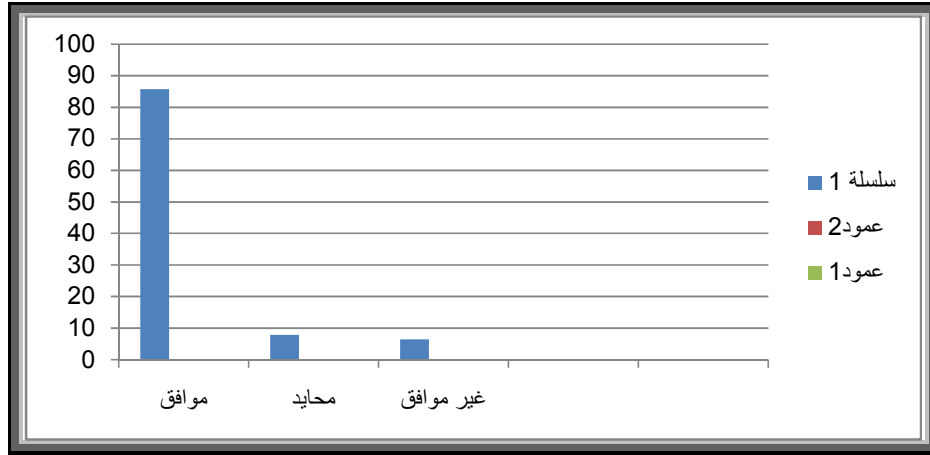
شكل رقم (٢٤) نسب إجابات أفراد العينة على مصداقية المعلومات التي خضعت للمراجعة

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال السابع يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٠.٧١٩ هي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على أن المعلومات المفصّل عنها والتي خضعت للمراجعة أكثر مصداقية من تلك التي لم يتم مراجعتها.

مما سبق نجد:

بقراءة جدول تكرارات المحور الثاني يتبين أن نسبة الموافقة على أن عدم تماثل المعلومات يؤثر سلباً في مصداقية التقارير المالية بلغت ٨٥.٧٣%, , بينما بلغت نسبة محايد ٧.٨١%, ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة بلغت ٦.٤٦%, وهي النسبة الأقل, والمتوسط الحسابي ٣.٩٦ ويعتبر أكثر من الوسط الحسابي الفرضي ٣ مما يدل على موافقة أفراد العينة على الفرض الثاني, بإنحراف معياري ٠.٨٢١٣ يدل على عدم وجود تشتت كبير للإجابات عن الوسط الحسابي, وهذا يؤدي لقبول الفرض بشكل عام.

ويمكن ملاحظة نسب الإجابات على بنود الفرض الثاني من خلال الشكل البياني التالي:



شكل رقم (٢٥) نسب إجابات أفراد العينة على الفرض الثاني

وبالرجوع إلى اختبار T لجميع بنود المحور يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١١.٨٢٤ هي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على أن عدم تماثل المعلومات يؤثر سلباً في مصداقية التقارير المالية. والنتيجة أن الفرضية الثانية محققة أي أن عدم تماثل المعلومات لا يؤدي إلى تعظيم صدقية التقارير المالية في التعبير عن الوقائع الاقتصادية.

٤ - ٢ - ٤: اختبار الفرض الثالث:

يتضمن هذا المحور ستة أسئلة موجهة لاختبار الفرض الثالث والذي يتمحور حول معرفة رأيكم فيما إذا كان عدم تماثل المعلومات يؤثر سلباً في حيادية التقارير المالية.

أولاً: التكرارات والنسب المئوية لبنود الفرض الثالث:

يبين الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على بنود الفرض الثالث:

النسب المئوية					التكرارات					البيان
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
١٤.٤	٦٧.٣	٨.٧	٤.٨	٤.٨	١٥	٧٠	٩	٥	٥	تطبيق معايير التقارير الدولية يؤدي إلى تقديم معلومات تخدم جميع الأطراف ذات الصلة بالمنشأة
١٨.٣	٧١.٢	٣.٨	١	٥.٨	١٩	٧٤	٤	١	٦	مستخدمو التقارير المالية يأخذون بالحسبان تحيز الإدارة عند استخدام معلومات التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم
٢.٩	١٨.٣	٢٠.٢	٤٩	٩.٦	٣	١٩	٢١	٥١	١٠	يعتمد مستخدمو التقارير المالية على خبراتهم الشخصية أكثر من اعتمادهم على التقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم
١٤.٤	٦٩.٢	٩.٦	٢.٩	٣.٨	١٥	٧٢	١٠	٣	٤	تغيير السياسات المحاسبية لغايات خاصة بالإدارة يؤثر سلباً في حيادية التقارير المالية
١٠.٦	٧٧.٩	٥.٨	٥.٨	٠	١١	٨١	٦	٦	٠	تستغل الإدارة مرونة ضوابط القياس والإفصاح لخدمة جهة معينة من المستخدمين دون غيرها

١	٤.٨	١١.٥	٦٧.٣	١٥.٤	١٦	٧٠	١٢	٥	١
٤.١٦	١١.٣٨	٩.٩٣	٦١.٨٧	١٢.٦٦	٧٩	٣٨٦	٦٢	٧١	٢٦

جدول (٢٢) التكرارات والنسب المئوية لإجابات الفرض الثالث

ثانياً : اختبار T لبنود الفرض الثالث:

لتأكيد التحليل السابق تم اختبار (One Sample T-test) لاختبار مدى وجود دلالة إحصائية في الفرق بين الوسط الحسابي لكل سؤال من الأسئلة مع المتوسط المقاس عليه في هذه الدراسة وهو ٣, فكانت النتائج كما يلي:

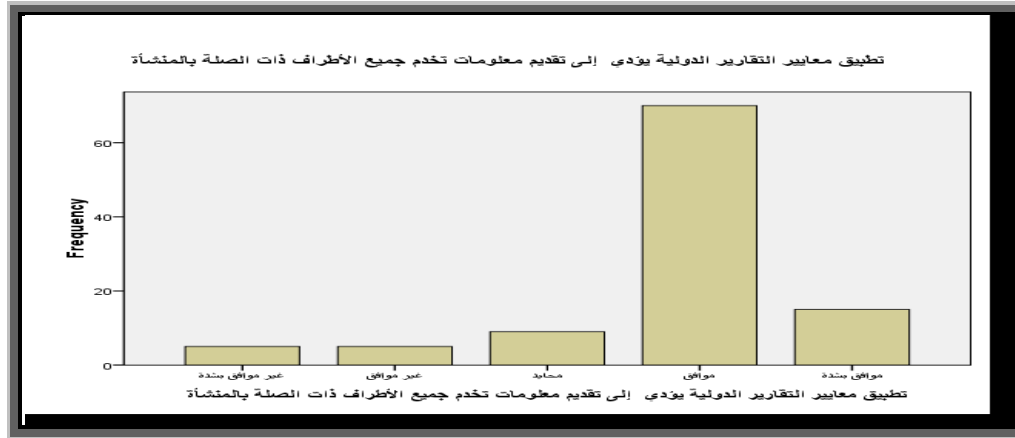
الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة
١ تطبيق معايير التقارير الدولية يؤدي إلى تقديم معلومات تخدم جميع الأطراف ذات الصلة بالمنشأة	٣.٨٢	٠.٩١١	٩.١٤٧
٢ مستخدمو التقارير المالية يأخذون بالحسبان تحيز الإدارة عند استخدام معلومات التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم	٣.٩٥	٠.٨٨٥	١٠.٩٦٣
٣ يعتمد مستخدمو التقارير المالية على خبراتهم الشخصية أكثر من اعتمادهم على التقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم	٢.٥٦	٠.٩٩٣	- ٤.٥٤
٤ تغيير السياسات المحاسبية لغايات خاصة بالإدارة يؤثر سلباً في حيادية التقارير المالية	٣.٨٨	٠.٨٣٢	١٠.٧١٩
٥ تستغل الإدارة مرونة ضوابط القياس والإفصاح لخدمة جهة معينة من المستخدمين دون غيرها	٣.٩٣	٠.٦٢٧	١٥.١٦٣
٦ تستغل الإدارة موقعها في المنشأة لإيصال معلومات غير منشورة في التوقيت الملائم، إلى أطراف ذات صلة بها	٣.٩١	٠.٧٣٩	١٢.٦٠٩
إجمالي المحور الثالث	٣.٦٨	٠.٨٣١	١١.٧٢٠

جدول (٢٣) الأوساط الحسابية والانحرافات وقيمة T لإجابات الفرض الثالث

سنتناول تحليل واختبار النتائج لكل سؤال على حدا وندرس فيما إذا كان عدم تماثل المعلومات يؤثر سلباً في حيادية التقارير المالية:

أولاً: بالنسبة للسؤال الأول "تطبيق معايير التقارير الدولية يؤدي إلى تقديم معلومات تخدم جميع الأطراف ذات الصلة بالمنشأة":

بلغت نسبة الموافقة ٨١.٧%، بينما بلغت نسبة محايد ٨.٧%، ونسبة الرفض ٩.٦%، والمتوسط الحسابي لهذا العامل كان ٣.٨٢، بإنحراف معياري ٠.٩١١. بالتالي فإن تطبيق معايير التقارير الدولية يؤدي إلى تقديم معلومات تخدم جميع الأطراف ذات الصلة بالمنشأة. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على تطبيق معايير التقارير الدولية:



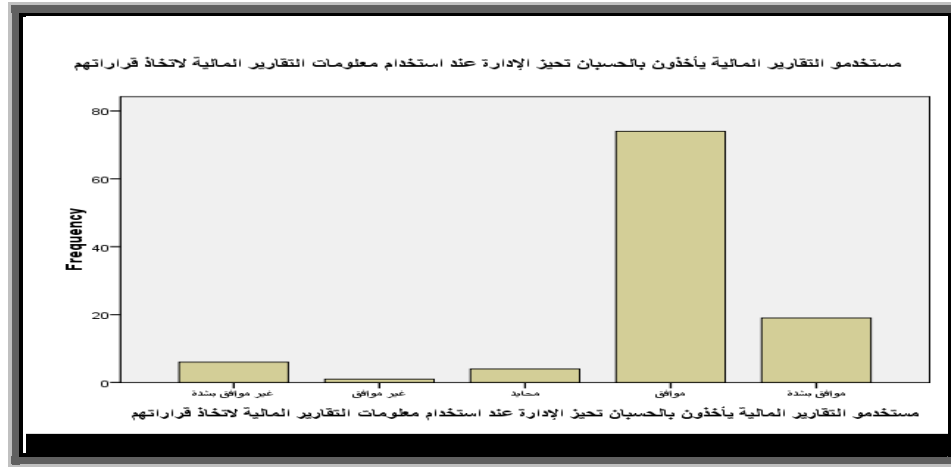
شكل رقم (٢٦) نسب إجابات أفراد العينة على تطبيق معايير التقارير المالية

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الأول يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ٩.١٤٧ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦، عند مستوى ثقة ٩٥%، ومستوى دلالة ٠.٠٥، مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على أن تطبيق معايير التقارير الدولية يؤدي إلى تقديم معلومات تخدم جميع الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، بالتالي تعزز الثقة في صدقية التقارير المالية.

ثانياً: بالنسبة للسؤال الثاني "مستخدمو التقارير المالية يأخذون بالحسبان تحيز الإدارة عند

استخدام معلومات التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم":

حصل هذا السؤال على أعلى نسبة موافقة بلغت ٨٩.٥%، بينما بلغت نسبة محايد ٣.٨%، وبلغت نسبة الرفض ٦.٨%، والمتوسط الحسابي لهذا العامل كان ٣.٩٥، بإنحراف معياري ٠.٨٨٥. بالتالي فإن مستخدمي التقارير المالية يأخذون بالحسبان تحيز الإدارة عند استخدام معلومات التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على استخدام معلومات التقارير المالية:



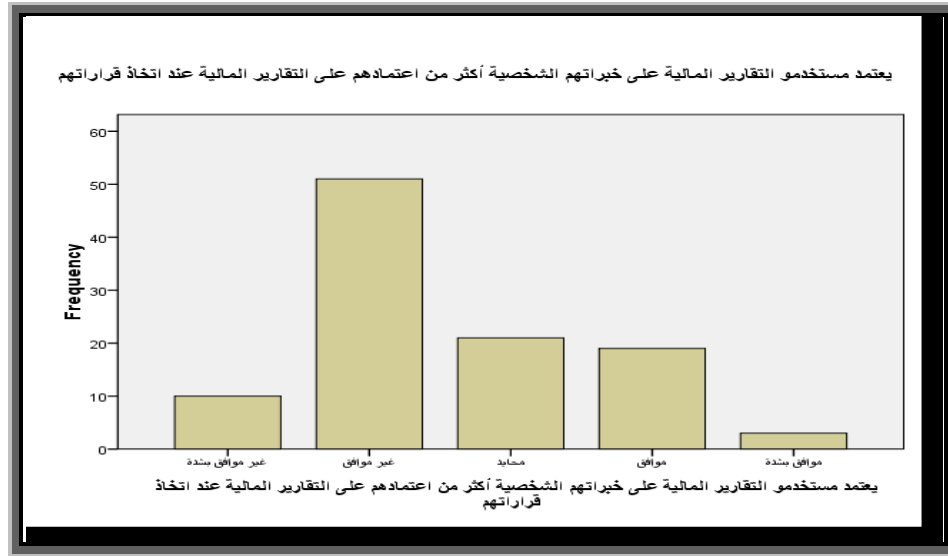
شكل رقم (٢٧) نسب إجابات أفراد العينة على استخدام معلومات التقارير المالية

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الثاني يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٠.٩٦٣ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦، عند مستوى ثقة ٩٥٪، ومستوى دلالة ٠.٠٥، مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على أن مستخدمي التقارير المالية يأخذون بالحسبان تحيز الإدارة عند استخدام معلومات التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم.

ثالثاً: بالنسبة للسؤال الثالث "يعتمد مستخدمي التقارير المالية على خبراتهم الشخصية أكثر

من اعتمادهم على التقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم":

حصل هذا السؤال على أدنى نسبة موافقة بلغت ٢١.٢٪، كما حصل هذا السؤال على أعلى نسبة محايد بلغت ٢٠.٢٪، في حين أنه حصل على أعلى نسبة عدم الموافقة والتي بلغت ٥٨.٦٪، والمتوسط الحسابي لهذا العامل كان ٢.٥٦، بإنحراف معياري ٠.٩٩٣. للإجابات. بالتالي فإن مستخدمي التقارير المالية لا يعتمدون على خبراتهم الشخصية أكثر من اعتمادهم على التقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على اعتماد مستخدمي التقارير المالية على خبراتهم الشخصية:



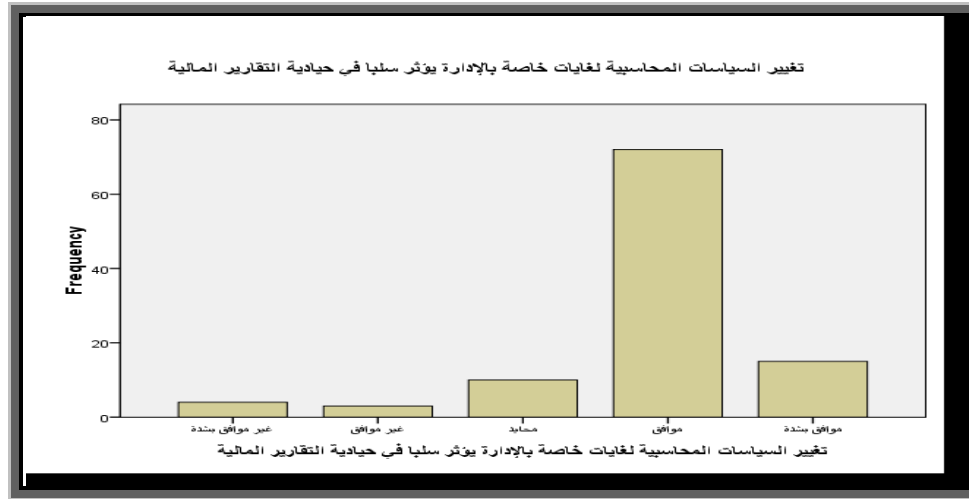
شكل رقم (٢٨) نسب إجابات أفراد العينة على اعتماد مستخدمو التقارير المالية على خبراتهم الشخصية

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الثالث يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ٤.٥٤ - وهي أدنى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على استخدام التقارير المالية لا يعتمدون على خبراتهم الشخصية أكثر من اعتمادهم على التقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم.

رابعاً: بالنسبة للسؤال الرابع "تغيير السياسات المحاسبية لغايات خاصة بالإدارة يؤثر سلباً

في حيادية التقارير المالية":

بلغت نسبة الموافقة ٨٣.٦%, بينما بلغت نسبة محايد ٩.٦%, ونسبة عدم الموافقة ٦.٧%, والمتوسط الحسابي لهذا العامل كان ٣.٨٨, بإنحراف معياري ٠.٨٣٢. للإجابات. بالتالي فإن تغيير السياسات المحاسبية لغايات خاصة بالإدارة يؤثر سلباً في حيادية التقارير المالية. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على تغيير السياسات المحاسبية:



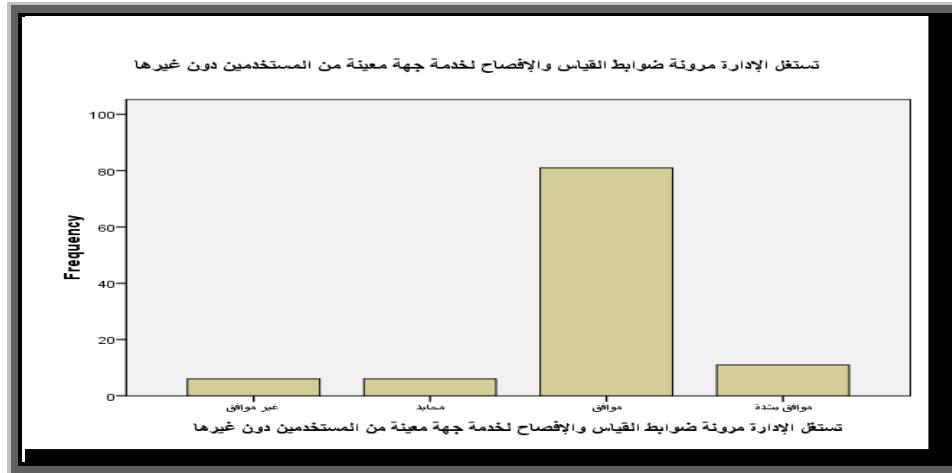
شكل رقم (٢٩) نسب إجابات أفراد العينة على تغيير السياسات المحاسبية

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الرابع يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٠.٧١٩ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على أن تغيير السياسات المحاسبية لغايات خاصة بالإدارة يؤثر سلباً في حيادية التقارير المالية.

خامساً: بالنسبة للسؤال الخامس "تستغل الإدارة مرونة ضوابط القياس والإفصاح لخدمة جهة

معينة من المستخدمين دون غيرها":

بلغت نسبة الموافقة ٨٨.٥%, بينما بلغت نسبة محايد ٥.٨%, ونسبة عدم الموافقة ٥.٨%, والمتوسط الحسابي لهذا العامل كان ٣.٩٣, بإنحراف معياري ٠.٦٢٧. للإجابات. بالتالي فإن إدارة المنشأة تستغل مرونة ضوابط القياس والإفصاح لخدمة جهة معينة من المستخدمين دون غيرها. ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على استغلال مرونة ضوابط القياس والإفصاح:



شكل رقم (٣٠) نسب إجابات أفراد العينة على استغلال مرونة ضوابط القياس والإفصاح

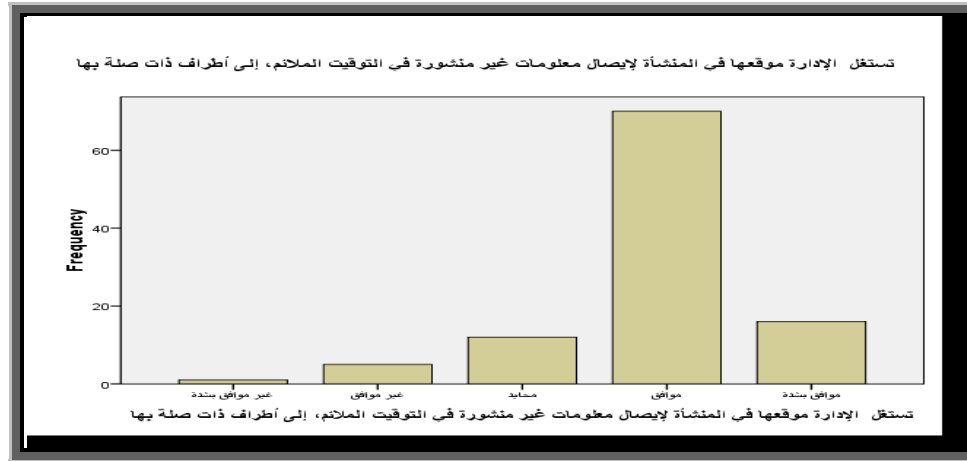
وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال الخامس يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٥.١٦٣ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦, عند مستوى ثقة ٩٥%, ومستوى دلالة ٠.٠٥, مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على أن إدارة المنشأة تستغل مرونة ضوابط القياس والإفصاح لخدمة جهة معينة من المستخدمين دون غيرها.

سادساً: بالنسبة للسؤال السادس "تستغل الإدارة موقعها في المنشأة لإيصال معلومات غير

منشورة في التوقيت الملائم، إلى أطراف ذات صلة بها":

بلغت نسبة الموافقة ٨٢.٧%, بينما بلغت نسبة محايد ١١.٥%, ونسبة عدم الموافقة ٥.٨%, والمتوسط الحسابي لهذا العامل كان ٣.٩١, بإنحراف معياري ٠.٧٣٩. للإجابات. بالتالي فإن إدارة المنشأة تستغل موقعها في المنشأة لإيصال معلومات غير منشورة في التوقيت الملائم، إلى أطراف ذات صلة بها.

ويبين الشكل التالي نسب إجابات أفراد العينة على استغلال الإدارة لموقعها لإيصال معلومات غير منشورة:



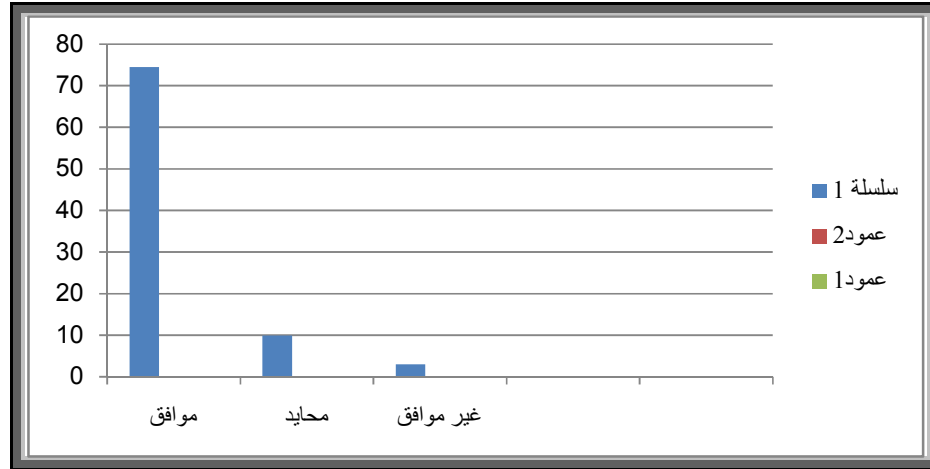
شكل رقم (٣١) نسب إجابات أفراد العينة على استغلال الإدارة لموقعها لإيصال معلومات غير منشورة

وبالرجوع إلى اختبار T للسؤال السادس يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١٢.٦٠٩ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦، عند مستوى ثقة ٩٥٪، ومستوى دلالة ٠.٠٥، مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على أن إدارة المنشأة تستغل موقعها في المنشأة لإيصال معلومات غير منشورة في التوقيت الملائم، إلى أطراف ذات صلة بها.

مما سبق نجد:

بقراءة جدول التكرارات يتبين أن نسبة الموافقة على الفرض الثالث والذي يتمحور حول فيما إذا كان عدم تماثل المعلومات يؤثر سلباً في حيادية التقارير المالية قد بلغت ٧٤.٥٣٪، بينما بلغت نسبة محايد ٩.٩٣٪، ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة بلغت ١٥.٥٤٪، والمتوسط الحسابي ٣.٦٨ ويعتبر أكثر من الوسط الحسابي الفرضي ٣ مما يدل على موافقة أفراد العينة على الفرض الثالث، بإنحراف معياري ٠.٨٣١ يدل على عدم وجود تشتت كبير للإجابات عن الوسط الحسابي، وهذا يؤدي لقبول الفرض بشكل عام.

ويمكن ملاحظة نسب الإجابات على بنود الفرض الثالث من خلال الشكل البياني التالي:



شكل رقم (٣٢) نسب إجابات أفراد العينة على الفرض الثالث

وبالرجوع إلى اختبار T لجميع بنود المحور يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي ١١.٧٢٠ وهي أعلى من قيمتها الجدولية ١.٩٦، عند مستوى ثقة ٩٥%، ومستوى دلالة ٠.٠٥، مما يدل أن هناك دلالة إحصائية على أن عدم تماثل المعلومات يؤثر سلباً في حيادية التقارير المالية. والنتيجة أن الفرضية الثالثة محققة أي أن عدم تماثل المعلومات يؤثر في حيادية التقارير المالية.

ملاحق البحث

أولاً: استثمار الاستبيان.

ثانياً: الشركات المساهمة العامة.

ثالثاً: الأساتذة المحكمين لاستمارة الاستبيان.

الملحق الأول استمارة الاستبيان

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

السيدالمحترم.

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بإعداد بحث علمي للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، عنوانه

"أثر عدم تماثل المعلومات على مصداقية التقارير المالية".

يقصد بـ **"عدم تماثل المعلومات"** امتلاك طرف لمعلومة محددة بحكم موقعه في المنشأة وعدم امتلاكها من قبل أطراف أخرى تحتاج المعلومة ذاتها (لإدارة مثلاً لديها معلومات عن فرص الإستثمار المتاحة وعن إمكانية نجاح واستمرار المنشأة. لكن هذه المعلومات قد لا تتوافر لدى المستخدمين من خارج المنشأة كالمستثمرين، المقرضين، المحللين الماليين، وغيرهم، أو قد تتوافر لديهم في وقت لاحق لوقت توافرها للإدارة. هذا الأمر يسمح بحدوث عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين).

أما **"المصداقية"** فهي تعبر عن مدى تمثيل المعلومات المعروضة للحقائق دون تحريف، أي خلوها من الخطأ المادي والتحيز وتوافر إمكانية التحقق منها في أي وقت كان.

إذ يضع الباحث هذا الاستبيان بين أيديكم فإنه يأمل منكم إعطاءه الاهتمام الكافي والإجابة على أسئلته بموضوعية وتجرد، نظراً لأهمية آرائكم في إنجاز البحث ودعم البحث العلمي، علماً أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث وستعامل بكامل السرية.

لكم كل الشكر والتقدير

الباحث

ربيع سميا

أولاً : المعلومات العامة

الرجاء وضع دائرة حول البديل المناسب لكل من العبارات التالية:

(١) المؤهل العلمي:

- أ- إجازة جامعية
ج- ماجستير
هـ- أخرى (رجاء ذكرها)
ب- دبلوم
د- دكتوراه

(٢) التخصص الأكاديمي:

- أ- محاسبة
ج- إدارة الأعمال
هـ- أخرى (رجاء ذكرها)
ب- علوم مالية ومصرفية
د- اقتصاد

(٣) الموقع الوظيفي:

- أ- مدير شركة
ج- محلل مالي
هـ- أخرى (رجاء ذكرها)
ب- مدير مالي
د- مدقق خارجي

(٤) سنوات الخبرة :

- أ- أقل من ٣ سنوات
ج- من ٦ إلى أقل من ٩ سنوات
هـ- ١٢ سنة فأكثر
ب- من ٣ إلى أقل من ٦ سنوات
د- من ٩ إلى أقل من ١٢ سنة

(٥) مدى معرفتك بالمصطلحات التالية:

يعتبر كل من المصطلحات التالية	غامض	غير محدد المضمون تماماً	واضح المضمون تماماً
عدم تماثل المعلومات			
المصادقية			

ثانياً: الرجاء وضع إشارة ✓ في الحقل الذي تعتقد أنه مناسب:

القسم الأول:

يتحور حول معرفة رأيكم حول العلاقة بين ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومفهوم الإفصاح
الملائم وانعكاساته في الممارسة العملية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الأسئلة
					(١) يراعي الإفصاح الملائم احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية.
					(٢) يراعي الإفصاح الملائم احتياجات المستخدمين الأكثر نفوذا وسلطة.
					(٣) تتأثر قرارات المستخدمين سلباً بظاهرة عدم تماثل المعلومات.
					(٤) تستخدم الإدارة عدم تماثل المعلومات لديها لإيصال معلومات ملائمة لقرارات المستخدمين.
					(٥) يمكن تخفيض عدم تماثل المعلومات لدى الإدارة من خلال توسيع محتوى التقارير المالية.
					(٦) تلزم المعايير المحاسبية الإدارة بتقديم معلومات ملائمة لقرارات المستثمرين.
					(٧) ينعكس الإفصاح الملائم في الممارسة العملية من خلال ضوابط الإفصاح التي حددتها المعايير المحاسبية.
					(٨) توصل الإدارة معلومات معينة إلى مستخدم محدد (أو مستخدمين محددين دون غيرهم)، (مثلاً عن الأداء المستقبلي للمنشأة) لغايات معينة.
					(٩) تختار الإدارة السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى الإفصاح عن توقعاتها بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.
					(١٠) تعمل الإدارة على تقديم معلومات تمكن المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

القسم الثاني:

يتمحور حول معرفة رأيكم فيما إذا كان عدم تماثل المعلومات يؤثر سلباً في مصداقية التقارير المالية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الأسئلة
					(١١) تستخدم الإدارة المرونة المتاحة أمامها لاختيار السياسات المحاسبية وفق أساس الاستحقاق لتحقيق منافع خاصة بها.
					(١٢) حيافة الإدارة معلومات خاصة بها غير مفصح عنها يزيد من المخاطر لدى المستثمرين.
					(١٣) إصدار مبادئ وتشريعات لتعزيز مصداقية التقارير المالية يقلل من السلوك النفعي للإدارة.
					(١٤) تطبيق معايير التقارير المالية يؤدي إلى إنتاج قوائم مالية ملائمة لاحتياجات المستخدمين.
					(١٥) يؤدي التأخر في نشر التقارير المالية إلى زيادة تكاليف الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين.
					(١٦) يقلل حدوث عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية.
					(١٧) المعلومات المفصح عنها والتي خضعت للمراجعة أكثر مصداقية من تلك التي لم يتم مراجعتها.

القسم الثالث: يتمحور حول معرفة رأيكم فيما إذا كان عدم تماثل المعلومات يؤثر سلباً في حيادية التقارير المالية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الأسئلة
					(١٨) تطبيق معايير التقارير الدولية يؤدي إلى تقديم معلومات تخدم جميع الأطراف ذات الصلة بالمنشأة.
					(١٩) مستخدمو التقارير المالية يأخذون بالحسبان تحيز الإدارة عند استخدام معلومات التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم.

					(٢٠) يعتمد مستخدمو التقارير المالية على خبراتهم الشخصية أكثر من اعتمادهم على التقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم.
					(٢١) تغيير السياسات المحاسبية لغايات خاصة بالإدارة يؤثر سلباً في حيادية التقارير المالية.
					(٢٢) تستغل الإدارة مرونة ضوابط القياس والإفصاح لخدمة جهة معينة من المستخدمين دون غيرها.
					(٢٣) تستغل الإدارة موقعها في المنشأة لإيصال معلومات غير منشورة في التوقيت الملائم، إلى أطراف ذات صلة بها.

إذا كان لديكم أية إضافات أو ملاحظات يرجى ذكرها

مع فائق التقدير والاحترام

الملحق الثاني
الشركات المساهمة المدرجة في البورصة

#	اسم الشركة(*)	النشاط	نوع الشركة
١	المتحدة للتأمين - سوريا	التأمين	مدرجة
٢	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق UG	خدمات	مدرجة
٣	بنك بيمو السعودي الفرنسي	بنوك	مدرجة
٤	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنوك	مدرجة
٥	بنك سوريا والمهجر	بنوك	مدرجة
٦	البنك العربي - سوريا	بنوك	مدرجة
٧	بنك عودة سوريا	بنوك	مدرجة
٨	بنك بيبيلوس سوريا	بنوك	مدرجة
٩	بنك سوريا والخليج ش.م.م	بنوك	مدرجة
١٠	بنك سورية الدولي الإسلامي	بنوك	مدرجة
١١	بنك الأردن - سورية	بنوك	مدرجة
١٢	مصرف فرنسبنك_سورية	بنوك	مدرجة
١٣	بنك قطر الوطني سورية	بنوك	مدرجة
١٤	بنك الشرق	بنوك	مدرجة

الملحق الثالث

الأساتذة المحكمين لإستمارة الاستبيان

- أ. د. حسين القاضي: أستاذ في قسم المحاسبة, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق.
أ. م. د. تيسير المصري: أستاذ مساعد في قسم المحاسبة, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق.
أ. م. د. إبراهيم العدي: أستاذ مساعد في قسم المحاسبة, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أ - الكتب:

- (١) إسماعيل، إسماعيل. مرعي، عبد الرحمن. ويوسف، علي. المحاسبة المتوسطة (٢)، (منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٠-٢٠١١).
- (٢) الأديمي، منصور ياسين، منهج البحث العلمي وتطبيقاته في العلوم التجارية والاقتصادية، ٢٠٠٦.
- (٣) الدهراوي، كمال الدين مصطفى، وسرايا، محمد السيد، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦).
- (٤) الزعبي، محمد، والطلافة، عباس، النظام الإحصائي (SPSS)، (مكتبة وائل، عمان، ٢٠٠٣).
- (٥) الشيرازي، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، (الطبعة الأولى، الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٠).
- (٦) القاضي، حسين وحمدان، مأمون، "نظرية المحاسبة"، (دمشق، جامعة دمشق، ٢٠٠٤).
- (٧) القاضي، حسين، "نظرية المحاسبة"، (الطبعة الثانية، جامعة دمشق، ١٩٩٩).
- (٨) القاموس المحيط، مكتبة النوري، دار الفكر، الجزء الأول، (بدون تاريخ النشر).
- (٩) المشهداني، محمود حسن، وهرمز، أمير حنا، الإحصاء، (مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة بغداد، العراق ١٩٨٩).
- (١٠) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبة الدولية، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، تعريب جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، ٢٠٠٩.
- (١١) الهواري، سيد محمود، وعبيد، سعيد توفيق، "الإدارة المالية: قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة"، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٨).
- (١٢) حسن، جلال عبده. "الأصول العلمية في القوائم المحاسبية والمالية"، (الطبعة الأولى، عمان: دار زهران، ٢٠٠٥).
- (١٣) شافا فرانكفورت، ناشمياز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، الإصدار الخامس، ترجمة ليلى الطويل، بترا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- (١٤) عبد السلام تركي، محمود ابراهيم، "تحليل التقارير المالية"، (الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٩).

ب – الدوريات:

- (١) اسماعيل، زكريا محمد الصادق، "تحليل سلوك الإدارة العليا في اختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (العدد الثاني، ١٩٨٨)، ص ص ٤٢١ - ٤٨٢.
- (٢) البدويهي، عطية علي حسن، "الموضوعية والصدق في المحاسبة"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، (العدد الأول، ١٩٩٠)، ص ص ٤٦٥ - ٤٧٦.
- (٣) الدهراوي، كمال الدين مصطفى، دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم التماثل في المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال، **مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية للبحوث العلمية**، العدد الثاني، ١٩٩٤، ص ص ٤٣-٨٩.
- (٤) السيد، صفا محمود ، "التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في البورصة المصرية ، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة – جامعة سوهاج ، يونيو ٢٠٠٥.
- (٥) الشافعي، عبد الحميد عبد الفتاح، ١٩٨٩، "دور المدخل التكاملي في بناء نظرية المحاسبة بالوكالة"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الخامس، ص ص ١٤٧ - ١٥٢.
- (٦) الناقة، أحمد أبو الفتوح ، "أثار عدم تماثل المعرفة في الأسواق المالية على تشكل الملامح الأساسية للهيكل المالي المعاصر" ، **مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي** ، جامعة الملك عبد العزيز ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩، ص ص ٢٩٩ – ٣٥٤.
- (٧) حجازي، إبراهيم رسلان، "استخدامات نظرية الوكالة في المحاسبة الإدارية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة منها، السنة الثامنة، ١٩٨٨، ص ص ٣٠٩ - ٣١٠.
- (٨) حسن، سيد عبد الفتاح صالح، "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية"، **مجلة الإدارة والمحاسبة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الجزء الأول، ٢٠٠٩.
- (٩) حمادة، رشا، "أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، (العدد الأول، المجلد ٢٦)، ٢٠١٠، ص ص ٣٠٥ – ٣٣٤.
- (١٠) عبد العليم، نجاتي إبراهيم، "نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء"، **مجلة العلوم الإدارية**، كلية التجارة، بني سويف، جامعة القاهرة، (السنة الأولى، العدد الأول، ١٩٩١)، ص ص ٨٧ – ١٢٢.

١١) عبيد، إبراهيم السيد، "دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال: دراسة نظرية وميدانية على السوق المصري"، *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (العدد ٧٠، الجزء الأول، ٢٠٠٨)، ص ٢١٣ - ٢٧٩.

١٢) محمد عوض، آمال محمد، "قياس أثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، فرع بني سويف، جامعة القاهرة، (العدد الثالث، ٢٠٠٣)، ص ٤٥ - ١١٠.

١٣) محمد عوض، آمال محمد، "مصادقية المعلومات المحاسبية في إطار خدمات الثقة وأثرها على استقلال المدقق"، *مجلة البحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (العدد الأول، المجلد ٤٢، مارس ٢٠٠٥)، ص ٤٣٣ - ٤٩٨.

ج - الرسائل العلمية:

١) الرشيد، ممدوح صادق محمد، "الآثار الاقتصادية كمعيار للاختيار بين البدائل المحاسبية (دراسة نظرية وتطبيقية)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠١.

٢) السيد، صفا محمود، "مدخل اتخاذ القرارات كأداة لتطوير الاتجاه الإيجابي في مجال التنظيم المحاسبي"، دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٩٤.

٣) يوسف، علي محمد، "استخدام المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي المعاصر كإطار للتنظيم المحاسبي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٥.

المراجع باللغة الانكليزية:

A – Books:

- ١) Beaver, W., (١٩٨٩), : **"Financial Reporting: An Accounting Revolution"**, (٢ nd. ed ; New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs).
- ٢) Harper, David, ٢٠٠٤, *Advanced Financial Statements Analysis*, (Investopedia.com).

- 3) Needles, B.E. et al., "**Principle Accounting**", Houghton Mifflin co., Boston, 1984.
- 4) Whittred, G., and Zimmer, L., 1990, "**Financial Accounting: Incentive Effects and Economic Consequences**", (2ed; Australia: Holt, Rinehart and Winston).

B – Periodicals:

- 1) Alchian Armen., and Demsetz, Harold., 1972, "Production Information Costs and Economic Organization", **A.E.R.**, (Vol. 62 December), pp:777-790.
- 2) Baiman Stanley, 1982, "Agency Research Managerial in Accounting A survey", **Journal of Accounting Literature**, (Vol. 1), P. 100 - 162.
- 3) Baiman, S., and Demski, J. S., 1980, "economically optimal performance evaluation and control systems", **Journal of Accounting Research**, (Vol. 18), pp. 184-220.
- 4) Baiman, S., and Evans, H, J., 1983, "pre-decision information and participative management control systems", **J.A.R.**, (Vol. 21, No 2), PP 371-390.
- 5) Beasley, M., 1996, "An Empirical analysis of Relation Between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud", **The Accounting Review**, (Vol.71, No.4), P 443-460.
- 6) Bergen ,M., Dutta, S., & Walker, O. C., (1992), "Agency Relationship in Marketing: A Review of The Implications and Application of Agency and Related Theories", **Journal of Marketing** , (Vol. 56), pp. 1-24.
- 7) Black, F., 1993, "Choosing Accounting Rules", **Accounting Horizons**, (Vol. 7, NO. 4), pp 1-17.

- 8) Breton ,G and Taffler ,R , 1990, "Creative Accounting and Investment Analyst Response", **Journal of Accounting Research**, (Vol. 20), pp. 90-101.
- 9) Brown, J, et al., 2009, " Agency Theory and Participative Budgeting Experiments", **Journal of Management Accounting Research**, (Vol. 21, No 1), pp. 317-340.
- 10) Byun, H.Y., Hwong, L. S., Lee., W. J., 2011, "How Does Ownership Concentration Exacerbate in Formation Asymmetry Among Equity Investors", **Pacific – Basin Finance Journal**, (Vol.19, Iss.0), pp 011 – 034.
- 11) Cataldo . J .A., 2003, "Information Asymmetry: A Unifying Concept For Financial and Managerial Accounting Theories", **Studies in Managerial and Financial Accounting**, (Vol. 13), pp. 1-326.
- 12) Chi. W., Wang C., 2011, "Accounting Conservation in A setting of Information an Asymmetry Between Majority and Minority Shas Holders", **The International Journal at Accounting** , Vol.40, Iss.4, pp 460 - 489.
- 13) Christie, A., and Zimmerman, J., 1994, "Efficient and Opportunistic Choice Of Accounting Procedures: Corporate Control Contests", **The Accounting Review**, (Vol. 69, No.4), pp. 039-066.
- 14) Cohen , B., and Dean, T., 2000, "information asymmetry and investor valuation of ipo: top management team legitimacy as capital market signal", **strategic management journal**, (Vol. 21, No.7), pp 683 – 690.
- 15) Drobetz., W., Gruninger., C. M., Hirschvogl., S., 2010, "Information Asymmetry and the value at cash", **Journal at Banking and Finance**, Vol.34, Iss.9, pp 2168 – 2184.

- ١٦) Duarte J. and Other's, ٢٠٠٨, "Information Asymmetry, Information Dissemination and the Effect of Regulation FD on the Cost of Capital", **Journal at Financial Economics**, Vol. ٨٧, Iss. ١, pp ٢٤ – ٤٤.
- ١٧) Dya, R , ٢٠٠٢, "Classifications Manipulation and Nash Accounting Standards", **Journal of Accounting Research**, (Vol. ٤, NO. ٤), pp. ١١٢٥-١١٢٦.
- ١٨) Eugene , F, Fama., (١٩٨٠), "Agency Problems and Theory of The Firm", **The Journal of political of Economic** , (Vol. ٨٨, No. ٢. Apr), pp ٢٨٨-٣٠٧.
- ١٩) Frankel. R., Li. X., ٢٠٠٤, "Characteristics at A firm's Information Environment and The Information asymmetry Between Insiders and Outsiders, **Journal of Accounting and Economics** , Vol. ٣٧, Iss. ٢, pp ٢٢٩ – ٢٥٩.
- ٢٠) Gordon, M., ١٩٦٤, "Postulates, Principles and Research in Accounting", **The Accounting Review**, (Vol. ٣٩, No. ٢), pp ٢٥١ - ٢٦٣.
- ٢١) Healy, p., and Wahlen, j., ١٩٩٩, "A Review of The Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting", **Accounting Horizons**, (Vol. ١٣, No. ٤), pp ٣٦٥-٣٨٣.
- ٢٢) Holmstrom, B., ١٩٧٩, " Moral Hazard and Observability", **The Bell Journal of Economy**, (Vol. ١٠, No. ١. spring), pp ٧٤-٩١.
- ٢٣) Holthausen (١٩٩٠), R., "Accounting Method Choice: Opportunistic Behavior, Efficient Contracting, and Information Perspective", **Journal of Accounting and Economic**, Vol. ١٢, PP ٢٠٤ - ٢١٨.
- ٢٤) Holthausen, R., and Leftwich , R., ١٩٨٣, " The Economic Consequences Choice: Implications of Contracting and Monitoring", **The Journal of Accounting and Economic**, (Vol. ٥), PP ٧٧ - ١١٧.

- ٢٥) Holthausen, R., and Watts, R., "The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting", **Journal of Accounting and Economic**, (Vol. ٣١), PP ٣-٧٥.
- ٢٦) Jensen, M. and. Meckling, W., ١٩٧٦, "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", **Journal of Financial Economics**, (Vol. ٣ October), pp ٣٠٥-٣٦٠.
- ٢٧) Jensen, M., ١٩٨٣, " Organization Theory and Methodology", **The Accounting Review**, (Vol. LVIII, No. ٢), pp ٣١٩ - ٣٧٤.
- ٢٨) Jensen, M., ١٩٩٤, "Self-Interest, Altruism, Incentives, and Agency Theory", **Journal of Applied Corporate Finance**, (Summer), (Vol ٧, Iss. ٢), pp ٤ - ١٩.
- ٢٩) Jiang., H., Habib., A., Hu., B., ٢٠١١, "Ownership Concentration, Voluntary Disclosures and Information Asymmetry in New Zeland", **The British Accounting Review**, Vol.٤٣, Iss.١, pp ٣٩ – ٥٣.
- ٣٠) Lambert ,R . A., ١٩٨٣, "Long-Term Contracts and Moral Hazard", **The Bell Journal of Economy**, (Vol. ١٤, No.٢. Mar), pp ٤٤٠-٤٥٢.
- ٣١) Lee, H., et al. ٢٠٠٤, “the Effect of Audit Committee and Board of Director Independence on Auditor Resignation”, **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, (Vol. ٢٣, No. ٢, September), PP ١٣١-١٤٦.
- ٣٢) Linsmeier, T., et al. ١٩٩٨, “Criteria for Assessing the Quality of an Accounting Standard”, **Accounting Horizons**, (Vol. ١٢, No. ٢), PP ١٦١ - ١٦٢.
- ٣٣) Lu C.w., Chen T. H., Liao H. H., ٢٠١٠, "Information Uncertainty Information Asymmetry and Corporate Bond Yield Spreads", **Journal of Banking and Finance** , Vol.٣٤, Iss.٩, pp ٢٢٦٥ - ٢٢٧٩.
- ٣٤) Mercer, M., ٢٠٠٤, “How do Investors Assess the Credibility of Management Disclosures?”, **Accounting Horizons**, (Vol. ١٨, No. ٣), PP ١٨٥-١٩٦.

- ٣٥) Mercer, M., ٢٠٠٥, "The Fleeting Effects of Disclosure Forthcomingness on Management's Reporting Credibility", **The Accounting Review**, (Vol. ٨٠, No. ٢), PP ٧٢٣-٧٤٤.
- ٣٦) Modigliani, F. and Miller, M., June ١٩٥٨, "The Cost of Capital, Corporation Finance, and the Theory Investment", **American Economic Review**, pp. ٢٦١- ٢٩٧.
- ٣٧) Rogers, J., and P., Stocken, ٢٠٠٥, "Credibility of Management Forecasts" **The Accounting Review**, (Vol. ٨٠, No. ٤), PP ١٢٣٣ – ١٢٦٠.
- ٣٨) Ross, S.A, May ١٩٧٣ "The Economic Theory of Agency: The principal's Problem", **American Economic Review**, pp. ١٣٤-١٣٥.
- ٣٩) Uecker, W. Schepanski, A. & Shin, J., ١٩٨٥, "Toward a Positive Theory of Information: Relevant Tests of Competing Models in Principal Agency Setting", **The Accounting Review**, (Vol. ٦٠, No, ٣ July), PP. ٤٣٠ – ٤٥٧.
- ٤٠) Watts, R, ١٩٧٧, "Corporate Financial Statements, A Product of the Market and Political Processes", **Australian Journal of Management**, (Vol. ٢, April), PP ٥٣-٧٥.
- ٤١) Zimmer, I., ١٩٨٦, " Accounting for Interest by Real Estate Developers", **Journal of Accounting and Economic**, (Vol. ٨), PP ٣٧- ٥١.

C – Working paper:

- ١) Bhattacharya, N., and Other's, "Earnings Quality and Information Asymmetry", **Working Paper**, Southern Methodist University , ٢٠١١.
- ٢) Bhattacharya, N., Desai, H., Venkataraman, K., , ٢٠٠٩, "Earning Quality and Information Asymmetry", **Working Paper**, Edwin L. Coker School of Business – Southern Methodist University.

- ϣ) Gregoriou. A., Loannidis. C., Skerratt. L; Information Asymmetry and the Bid – Ask Spread: Evidence from UK", **Working Paper**, Brunel University, 2009, p 1 – 31.
- ξ) Hillegeist & Brown, 2006, " How Disclosure Quality Affects The Long-ran Level of Information Asymmetry", **Working paper**, University of Chicago.
- ο) Liu, 2008, " Fair Disclosure and Investor Asymmetric Awareness in Stock Markets", **Working paper**, University of Buffalo- USA.
- ϣ) Moerman , R., (2004), " The role of information asymmetry and financial reporting quality in debt contracting: Evidence from the secondary loan market", **Working paper**, University of Chicago.
- ϣ) Paprocki. C., Stone M. S., "The Quality of Critical Accounting Policy Discloser Lower for Companies with High Information Asymmetry?", **working Paper** , 2004.
- λ) Ray, B and William, E., 1989 , "The Firm as a specialist Contracting Intermediary: Application to Accounting and Auditing", **Working paper**, The University of Rochester.
- ρ) Richardson V. J., "Information Asymmetry and Earnings Management: Sam Evidence", University of Kansas, **Working Paper**, 1998, p 7.
- 10) Straser, 2002, "Regulation fair disclosure and information asymmetry", **Working paper**, Department of Economics, University of Notre Dame.
- 11) Sunder, s., 2001, Investor Access to Conference Call Disclosures:" Impact of Regulation Fair Disclosure on Information Asymmetry", **working paper**, Northwestern University.

D – Conferences:

- ١) Fields, T., ٢٠٠١, "Empirical Research on Accounting Choice", **the ٢٠٠٠ JAE Conferences.**

E – Thesis:

- ١) Khalil, A., ١٩٩٧, "The Contractual Governance Function of Accounting Information in Profit-Sharing (Mudarabaii) Financing", **PH .D Thesis in Accounting**, School of Business, University of Birmingham.

F- Others:

- ١) FASB, ١٩٧٨, **SFAC**, No.١, "Objectives of Financial Reporting by Business Enterprise".
- ٢) FASB, ١٩٧٨, **SFAC**, No.٢., "Qualitative Characteristics of Accounting Information ".
- ٣) FASB, ١٩٧٨, **SFAC**, No.٥., "Recognition and Measurement in Financial Statement of Business Enterprises ".
- ٤) FASB, ١٩٨٠, **SFAC**, No.٢., "Qualitative Characteristics of Accounting Information ".
- ٥) IFA, ٢٠٠٣, **Rebuilding Public Confidence in Financial Reporting: an International Perspective.**
- ٦) Oxford Word power.
- ٧) West, M. P. and J. G. Endicott (١٩٦١). **The New Method English Dictionary**, Explaining the Meaning of Over ٢٤,٠٠٠ Items within a Vocabulary of ١,٤٩٠ Words. (٤th Edition). London, Longmans, Green.
- ٨) Webster's New Collegiate Dictionary, ١٩٧٧, (USA, G.&C. Merriam Company).

- 9) Wong. N., 2002, "Contracting Cost Determinants of Changes in Income Tax Accounting Methods", **paper Based on PH.D Thesis at the University of Auckland.**